

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب هجدهم بیرون از کتب در اوزان

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی (ط ۷۹۸)



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۳۱۵۰۰

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۷۶۵

۱ ۱ ۲ ۳ ۵ ۶ ۸ ۷ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۳۱ ۵۱ ۶۱ ۸۱ ۷۱ ۶۱ ۲۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب چهارم بی‌انگیزه در اوزار

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ۷۹۸ (از کتب اهدائی به مجلس)

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۷۹۵



بسم الله الرحمن الرحيم
 نحمدك كما هو اهلنا ونصلي على رسوله والله كما هو اهلنا
 اهل طوس ما رلت صفوة الكون هذه در بهية و در حسنة روت
 من بجا الانوار وجلت على اعضاء المجد واستدار العالم القاضل الكمال
 العلامة الفهامة المحقق المحقق الخبير البصير عريف ما هو من
 هاشم النجم الزاهر والشمس الساهر والواقع الطاهر والطالع الغار
 مصدر القواعد العقلية صبين الاحكام الدينية العلم بطلب بيانه
 ينشر الحق بسان برهانه يفسر عند انتقاد نقود المعارف علم في
 التحقيق والبه يد ر حال الافاضل من كل في عميق مدده سماوي
 وعطاوة فبض قلبه روحاني وجسمه ارضي غنت مناقبه
 عن وسيم التعريف وعلت مآثره عن طوق الوصيف لعمرى
 انه من قرب انصارهم وبصائرهم وطابت مصادرهم و
 مصائرهم وقال فيهم صديق الاقارب علماء امتي كانباء
 نبى اسرائيل عقدة منطقة الشكر على الخواطر وشدة رغبة الذكر
 على الحناصير علم الهدى شيخنا واستاد الدنيا مولانا محمد باقر
 بجا الانوار لا زال للعلوم عماد وللفضائل سنادا يجديها
 العبد الاحقر ابن محمد طاهر جعفر ويقول لما رايت هذه

الفوائد

الفوائد متفرقة في الهوامش ووجدت طائفة من الناس كانوا
 يحدون في انتشارها ويريدون اطفاء انوارها واخرى
 لكي يصطلي بنارها اخرون هم الذين يجوزون الرسائل حتى يذبح
 المسائل ثم الى انفسهم يتعلون ويقولون ما يقولون وان عظم
 حتى العرفان جاهلون او متجاهلون والله يتم نوره ولو كره الباطلون
 نقلها من الهوامش وجعلها كالكوابل ثم رتبها و قسمتها
 على ابواب وهي ما كتبت مد ظله على كتاب التقدب من كتب
 الاخبار وما كان فيه غنية عن الفقيه والكافي والاصحاح
 كما وجدت فيها من التامل والتدبر وغيرهما من الانشراح
 اللطيفة اوضحته انشاء الله بعبارة خفيفة ارجو ان يكون
 تذكرة للاصدقاء ونجاة في يوم الجزاء والذالك ان بالنسبة الى الجاهل
 وحسد الحدة كيف وهما امر دار بين الانام بل قد اتفق مع
 الفضلاء الكرام اما سمعتم رحمكم الله ما كتبت مد ظله في ذيل الجزء الرابع
 من كتاب التقدب هذا كلامه دام اكرامه بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد واهل بيته خير الواسع
 ومصابيح الدجى اما بعد فيقول الخاطي العائر العار من المغاير
 والمائر المعناق الى رحمة ربه الغافر ابن العريق في بجا رحمة الله
 محمد بن محمد باقر عفي الله عنهما اني لما الغيت اهل زمان في نشين
 بنيل اهل الضلال ساعين في ترويج مذاهب اهل البدع والاهواء
 والراغبين في سلوك مسالك مبتدعة الصوفية ومترددة
 الحكماء ناكبين عن حراط اهل البيت صلوات الله عليهم يصدرون
 الناس عن سلوك مسالكهم بشبههم التي التي الشيطان في قلبهم



واجراها على لسانهم ثاقا فيموت الممكّن بحبل متابعة اهل بيت
الرسالة الذي هو عرق الوثني التي لا انقطاع لها خيرية وثاق
مشهور بالخوارج حكم الله بيننا وبينهم وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب
سعلون فحسب ان يترك تلك الآثار وتطغى تلك الأنوار فبدت
جهدي في تصحيح اخبارهم وترويح اثارهم فسمعت بأدنى ما
سمعت فبايالت وجهي في تعريضات وتقرجات فما قابلت
وما عادت علما مني باني على الحق المبين وان مردنا ودمهم
الى مالك يوم الدين حتى لقد ظهر محمد الله اثارنا في اسرار
كلامه المجيد يريدون ليطفوا نور الله بافواههم والله متم نورا
وكلمه المشركون وكنت في اثناء المباحثة والمذاكره مع اخوان الذين
هو امامهم الى طلب اثار اهل بيت نبينا صلوة الله عليهم والاقبال
من اثارهم بعض الحواشي على الكتب الاربعه وغيرها خصوصا
على هذا الكتاب المستطاب فمنها ما اخذته عن كتب القوم وسمعت
مناقشة من العلماء الاعلام فاستدنته اليهم ومنها ما خطر سالي
الغائب القاصر ولما كتبت في اثناء المباحثة على سبيل الحالة
ارجو من ينظر فيها بعين الانصاف ان عثر على نخل اخطا
ان يصفح عنها بصفح جميل ويذكر في بصالح دعائه والحمد لله
او لا واخر اوصلي الله على محمد وآله الطاهرين وكتب في شهر ربيع
الاول من شهر سنة اربع مائة بعد الف من الهجرة النبوية
على مهاجرها وآله الف صلوة وتحيه انتهى كلامه راجع فضاله
اعتذر ارباب الالباب عن حلال اصابه في هذا الباب بل كان
ايادي ساو حال شئت من انحاء شتى وان يشمة الجود شعبا

اكلها دائم وطلها طليل اعلامها نول مالوف ومعذرة وادنا
قول معروف ومغفرة الحواشي كما اشار اليه من ظله في
تضايف مائلها منها هو من ذهنه الرقاد وعلم بهذا الشكل
مقرر ومنها ما هو مسند الى العلماء ومنها ما هو غير مسند الى احد
ولما كان غير المسند ايضا بخطه الشريف بل يظهر انه ايضا من
من ظله ذكرناه في خاتمة كل كتاب واوردنا ما هو على الشكل المذكور
مبينا رتبنا على الحروف في كل كتاب مع تقديم الاول فالاول في
الاسماء واسماء الالاء ونحوها ومختص ذلك راوي الخبر ان كان
متصلا ومن تقدمه ان كان مرسل او كان الراوي بلفظ اميه
او جده ونحوها وان كان الراوي عن المحصور اثنين او ثلثا
او ازيد تذكرهم جميعا ونراعي القاعدة في المسند وجبت كان
الكلام متعلقا بكلام احد الشيخين تذكر في العنوان صورة المان
ثم تذكر راوي الخبر الذي يتصل بهذا الكلام وتفصل بين كلامه
مد ظله وما اوردت في توضيحه بلفظه قلت ونورد الرسالة
الاخرانية وهي ايضا من فوايده مد ظله في خاتمة كتاب الحج
لكثرة الحاجة اليها فيها وفي غيرها واما الحواشي التي كانت
مسندة الى العلماء فتركتها للحصول المقصود بدوين ما اوردت

عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام

ويقل ويرمي ظاهر الاكثر التحيز بين السقيل والجعل في الخابية
مع تقدير البر وقيل يجوز مع امكان الوصول اليه ايضا والظاهر
ان الجعل في الخابية اول لصحة مستنده ويمكن الجمع بينهما
بان يشقل مع الجعل في الخابية ليرسب في قعر الماء وذهب

جماعة من المتأخرين الى وجوب رعيته الاستقبال عند الالتقاء
 في الماء بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام لا تقوم
 لعل الماء ان العود والتكرار يورث البرص وهذه المرة لا بأس
 بها والمراد بالعود اصل الفعل او كان يعلم صلوة الله عليه والله
 انها فعلت سابقا بن عمر البياضي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان عليا وبغسل ما يرجده لا يتوهم امكان الاستكلام
 بهذا الخبر على وجوب الغسل لنفسه لانه لا خلاف في استحبابه
 قبل الوقت فان استدله بانه يلزم ان يكون بعضه واجبا
 وبعضه مستحبا عوض بانه على تقدير الوجوب لغيره كذا
 ايضا يلزم كون بعضه واجبا لنفسه وبعضه واجبا لغيره
 والوجوب بعدم الفساد مشترك والقول بالفرق لا ينج من اشكال
 قلت تقدير الفرق بان يقول القائل بوجوبه لنفسه بعدم فساد
 ما يلزم عليه وبفساد ما يلزم على غيره كما لا يخفى وليس عدم
 الخلو عن الاشكال المتوجه بالقول بالفساد على ما يلزم على الحال
 بوجوبه لنفسه وعدم توجهه على ما يلزم على غيره اذ لو قلنا
 بفساد احدهما كان القول بفساد ما يلزم على غيره اظهر من
 المراد ان القول بالفرق يعني بفساد احدهما لا يخلو من اشكال
 اذ لا فساد فيهما بن ميمون قال سالت عبا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل فلا تغسل استدله بهذا الخبر على وجوب غسل التوب
 اذا اصاب بدن الميت جافا ولا فيه نظر اذ الظاهر ان التوب
 مصوب بالمفعولية اذ لو كان مرفوعا لكان ظاهرا وجوب غسل
 جسد الميت من رطوبة او نجاسة فلا يدل على مدعاه بل على
 خلافه

في التيميم
 في التيميم

خلافه فتدبر قلت لعل الامر بالتدبر اشاق الى باعسى ان يوان
 الحكم على التيميم وعدمه شعر على ان الاصابة والابقاع نقه
 سبب للغسل على ان لا يذم على تقدير النصب عدم وجوب غسل
 النجاسة لو اصابته من بدن الميت الى التوب بعد التيميم ويمكن
 الجواب عن الايرادين بان الاخبار محمولة عن الغالب الاكثر بعد التيميم
 عدم الاصابة من بدن الميت من نجاسة عن بعض اصحابنا
 عن ابي عبد الله عليه السلام طهر جسدك اطهر من الذنوب وله قراب
 الغسل او يحصل لها التطهير المعنوي الذي هو شرط اكمال العبادات و
 وقولها جميع الاعضاء والله تعالى يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال والله ان يفيض على يد الغسل الفرج او جميع البدن كما فوضه الشهيد
 في الذكرى اعن ابي جعفر عليه السلام قالنا فلقنوا موتاكم يحتمل
 ان يكون هذا التفرج باعتبار انه اذا كان يفيض الكافر فلو من بطريق
 اوليائه وان كان نافعا للاعتقادات فلقنوا الله بذهاب الشيطان
 عن ابي عبد الله عليه السلام في المرافعة بعد الحنيفة سويين يمكن ان يكون المراد
 بما تراه بعد عاداتها يومين الفهارات العادة وتجاوز عنها فلو ان احد
 يحكم بحضنها الا يستظهر ان بعد ذلك استحاضة والله يعلم عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال اذا توضأت حتى يمس وضوءك بناء على كون
 الجنب المضاف مفيد للنجس يدل على جفاف الجميع والتيميم يدل على الاكفا
 بالنقص فتدبر قلت لعل حجة التدبر اما كان ترجيح التيميم بان المراد
 بعدم التبعض عدم الاكفا باكمال باقيه لعدم جفاف تمام ما يلو
 فاللازم للبطالان التبعض بهذا الوجه لا مطلق التبعض فلا يثبت
 بين الجوفين عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا توضأت

في التيميم
 في التيميم
 في التيميم
 في التيميم

قل الشيخ فاذا ثبت يلزمه في هذا الاستدلال القول بعدم الجواز ما خيرو
 عن اول الوقت وعن ارادة الصلوة وكلاهما لم يقل به احد
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا توضأت سأل عن الحايض ما فوق الاذار
 الى السرة فصاعدا وانما لم يتعرض للساقين لعدم الاعتداد بالانتفاع بهما او
 المراد غير الاراء والمراد ظهر الاذار والاول اظهر قلت وجه الانتفاع به
 ان التوفيق يبقى ح على معنى يتبادر منه على انه يفهم ح فحوى جواز الانتفاع
 بالساقين لكان قوله ويخرج ساقها ولم يصرح بذلك افادام ظله
 من عدم الاعتداد بالانتفاع بهما ولو زلنا الخبر على الثالث للزم
 القول بجواز الانتفاع بالفرجين وفوقهما دون الساقين ولو منع الادار
 قوله يخرج ساقها والاي لم يخلو عن الفائدة فتدبر قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لم يعلم يمكن ان يوقله ولم يعلم يوجب جمع
 الشيخ لان في التوضيغ يخص يحصل العلم غالبا ويمكن ان يكون المراد بالانتفاع
 الرويا وليتوضا يمكن ان يكون المراد بالوضوء الوضوء المصطلح كما فهمه
 القول لو كان يكون المراد الاستحباب وانزاله النجاسة لان الظاهر من اصائه
 التوضيغ بالبدن ايضا وعلى هذا يمكن ان يكون الغسل مراد او تزل
 لظهور مما ذكر وان كان بعيدا والله يعلم قال سالت ابا عبد الله
 عن الكبر ونصف في الكافي في الاول ايضا نصف بالرفع وعلى هذا
 يقدر ضمير الشأن في كان وثلاثة اشياء والثاني خبر بعد خبر فدل على
 الجهات الثلاث والحكم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 وشيم الحجب فيمكن الحمل على ان يكون الماء لكما للجميع وقد حصية الحجب
 لم يكن الغسل ويكنهم الوضوء في حصتهم ففي هذه الصورة يتعين
 العمل بالرواية قال لا اعتداد بالصلوة لم تبصر الى لقائه

او انه

او انه كان جاهلا وتعلم والاخير اظهر فيظهر فرق اخبرين دم الحميمين
 من النجاسات باعادة الجاهل فيه دونها ولم ار هذا الفرق في كلام
 الاححاب قلت كان وجه الاظهر ثمان حكم ما لم يزد عن الذم لم يزد
 على مقدار الذم هم فتدبر الحنفية قال سالت
 الحنفية اي نسخة اوان الكتاب صريح في هذا الحكم ويؤيد الاول
 ما سألني قلت في خبر محمد بن مسلم الواقع بعد خبرين الحنفية قال
 مرض رجل مما سألني بنفسه بالبناء للفاعل والبناء زائدة وبالبناء
 للمفعول والبال للتعدي واللام للتوكيد وقد خوله خبر كان اي تلك الرو
 جعلت بقية نسخة في هذا الصيغة راضية بها قال سالت ابا جعفر
 عليه السلام كيف يصنع اغسل كيف يدل على كون الغسل مستحب الزينين
 والحنفية قال الى المرفقين والى نصفهما والظاهر ان الجميع مستحب وان كان
 الفضل الى المرفقين والله يعلم قال كان على ابن الحسين من
 السواد المختوم السواد يطلق على الشخص وعلى القرية والخبرة لها لك
 والمستاصل والط ان المراد هنا الجنس اي لم يجعل من الجماعة لها لكن
 فيكون شكر النعمة الحيوية ولا ينافي فيجب لقاء الله فان معناه جيلوت
 على تقدير من فخر الله به فلا ينافي في لزوم شكر نعمة الحيوية والرضا بها واجب
 لقاء الله انما يكون عند معاينة مكانه في الجنة كما ورد في الخبر والاد
 بالمختوم الهالك بالهلاك المعنوي والقرينة ان الكراهة له زمانه عليه
 كما في ذلك واذا اريد به المستاصل فالجميع اظهر واذا اريد به بالسواد
 القرية كان المراد القرية الهالكة اهلكها بالهلاك المعنوي
 اي جعلني في بلاد المسلمين والله اعلم قلت يحتمل ان يكون الظهور
 بالنظر الى الحل الثاني كما يحتمل ان يكون الى غيرها ووجهه على

يا

الاول ان حمد عكده مستمر كما يدل عليه لقطة كان مجرد روية
 الحنازة مشعرا بان الموجب للحمد هو الحيوة التي يذكرها تلك الرواية
 والا فالوجوب في روية بعض الصالح بالهلال المعنوي الموجود
 موجود ولو يصل اليها مثل هذه المقالة منه عليه لرواية اياه تامل
 وجهه على الثاني كان ناظرا الى ما قل في الجبل المتين وهو قوله
 يمكن ان يراد بالسواد عامة الناس كما هو احد معاني السواد في اللغة
 ويكون المراد الحمد لله الذي لم يجعلني من عامة الناس الذي
 يموتون على غير بصيرة ولا استعداد للثبوت انتهى حسن الجمل
 الاول بالنسبة اليه ظاهر وكذا الثاني بعد رعاية مقام الشكر
 مع ما عرفت ان التواضع زمامه عليه كانها الكين بالجلال
 المعنوي فتدبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس
 الا لعلي الشيطان وسأوسه واملا له وان يكون المراد بعد
 الموت فينكح جوفه اتماما للعدوة لعنة الله وابعد
 الله تضادى قال سمعت ابا جعفر عليه السلام رآه به يمكن
 ان يكون المراد اطافوا به احترامه صلوات الله عليه بعد الانهم
 جعلوه وتوجهوا اليه من كل جانب عند الصلوة ويحتمل ان يكون
 المراد بالصلوة هنا الدعاء وكان الصلوة عليه السلام وخراجه
 والله يعلم قال سالت ابي عبد الله عليه السلام ان ينقض
 ان تقبل عزى الشيخ في البسوط القول بنجاسة التي لا بعض احتيا
 والمشهور بل المتفق عليه نذرة هذا الخلق في الطهارة ويمكن ان
 يستدل للمقابل بالنجاسة بهذا الخبر والظاهر الحمل على الاحتيا
 والله يعلم بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام

سالت

سالت الخاظم القدر اما بديل وعطف ببيان لقوله عليه السلام الى الكعبين
 لبيان ان الكعب في ظهر القدم ويحتمل ان يكون لبيان ان المسح من الكعبين
 الى الكعبين كان من جهة ظاهر القدم لانه من جهة باطنها اي متو
 جهتا الى جانب ظاهر القدم والله يعلم بن هلال قال سالت
 قال الشيخ لان الذي يوجب إعادة الغسل فإعادة الغسل في الصور المفروقة
 باعتبار احتمال المني وفي تلك الصورة الاحتمال مرفوع فتدبر قلت
 لعل وجهه التدبر ان المفهوم من ظاهر كلامه حيث قال لان الله
 يوجب إعادة الغسل خروج المني انه حمل الاخبار المتقدمة على اذا
 علم ان الخارج مني بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام عن الطست
 يسمح ويعيد الصلوة محمولا على الاحتياط بقربنية المسح ولو
 كان نجسا كان يجب غسله الا ان يؤكده اكتفا بالمسح لليوسنة
 لكن حاضره مخالف لما اجمع عليه المسلمون والله يعلم بن
 عثمان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة اليوم واليومين لعل المراد
 انها ترى ببقية الثلثة قبل العاشرة والمراد انها تترك الصلوة لتكون الدم ولا
 ينافي ذلك وجوب القضاء لا انقطاع قبل الثالث والله يعلم
 بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عليه السلام فان شهد بغير اليقين
 ليس المراد بيان حكم شرعي بل انها في الغلب كذلك ولا يخفى بعده ويمكن
 حمل الخبر الا على ان المراد ان شهادتهما الى النساء اي تقبل شهادة
 النساء فيهما وهو ايضا بعيد قلت وجه العبد في الثاني ظاهر وفي
 الاول اظهر للتاكيد الواقع فيه بن جابر وزرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام قلت في شيا به يمكن ارجاع ضمير شيا به الى النبي صلى الله
 عليه واله مع انه خلاف الظاهر يكون لقوله عليه السلام في رواية ابا بن

تغلب ان رسول الله صلى الله عليه واله صلى على خمره وكفته لانه كان حرد
 وبعضهم تمسك بهذا الجزء على ان المراد بالتجريد في خبر ابا نجرم
 عن بعض شبابه دون بعض الاله لم يسبق عليه ما يليق به لكفته وهذا كفته
 ياخر وصلى عليه اى د عاله سبعين دعاء غير الصلوة والتكبيرات مجازا
 تسمية للجزء باسم الكل والاظهر ^{بن الفضل قال رايت ابا}
 عبدالله عليه فاني هكذا فعل النظار هذا البيت البطون ما ذهب
 اليه ابو حنيفة وكثير من العامة من نجاسة عاله الوضوء وما على
 الاعضاء من ماء الوضوء فتقطن قلت فانه عليه مسحة باسفل ^{منه}
 دون قطعة ثوب وغيره كما يفعل العامة ^{بن هاشم الكندي}
 عن الرضا عليه قال التيمم وضوء الكفين نقل الطيبي في شرح المنهاج
 في شرح حديث عمار ان في الخبر فوائد منها انه يلغى في التيمم وضوء
 للوجه والكفين وهو قوله على وابن عباس وعمار وجميع من التابعين
 وذهب عبدالله بن عمر جابر بن النابغين للوجه والاكثر من
 الفقهاء الا عصارا الى التيمم ضربان وان الضرب مشهور عندهم
 من مذهب المؤمنين عليه وعمار والتابع له وابن عباس النافع
 له في اكثر الاحكام فظهر ان اخبار الضربة اقوى واخبار الضرب
 حملها على التقية اولى والله يعلم قلت قال دام ظله في مجاز الآثار
 بعد ايراد هذا الكلام وان كان الاخطو الجمع بينهما فيها
 المجعنى عن ابي عبدالله عليه اذا حاز سنة لعل يحتاجوا السند
 لزوال الدسومات وما يلصقه من الاجزاء وتطهيره بعد ذلك
 بالامطار الزارده عليها او بالتراب ايضا مع الدفن وعلى
 التقديرين خصوص السنة اما محمول على الاستحباب في بعض الصور

فظهر ان هذا الخبر لا يثبت في التيمم

او في الغالب ويمكن ان يكون المراد جواز استعماله بعد غسله بالماء فلا
 يحتاج في تقديره بظهره الى تكلف قد بر قلت لعل وجه التدبير
 انشأ من الحل الاخير من التكلف انما في وجه ذكر السنة كما لا يخفى
 بن ما لكان رسول الله صلى الله عليه واله قال ثروا لصلواتها لعل
 المراد بالتوضوء هنا غسل الفرج قد بر قلت لعل وجه التدبير ظهور
 كون المراد بالتوضوء وضوء الصلوة لكان قوله فاغسلها فاحسبها
 وكان وضع السدر في ماء الوضوء بعنوان الاستحباب وام
 احمد بن حنبل بن موسى بن جعفر عليه ^{الابن} الظلمت كما في الكافي وانه
 كما في نسخ الكتاب وعلى نسخة ابن فوجه ايضا ظاهر وعلى نسخة
 بنى لعل المراد بالحسين بن موسى ابنه بواسطة بنته بن على
 القيس عن بعض من رواه عن ابي عبدالله عليه لوجهيهما
 الطاحين الشخين الملعونين وقيل بحسين صلوات الله عليهما
 فيكون تعليلا لاجراجه وعلى الاول لدخوله النار والاظهر
 قلت لعل وجه الاظهر ان قوله عليه ولو شق عن قلبه يدل على ان
 ان الامر الموجود في قلبه كان مما يخفيه وجه الحسين عليه مما
 لا يخفى مكانه عليه ازال يقوله وشقاه ما عسى يخطر بالبال من ان
 دخوله النار كيف يجوز مع حبه عليه السلام الان ثم انه عليه اشار
 الى ان ما قال المختار من قوله اني طلبت بشارك ليس كما يقول
 بل كان مراده حب الرياسة وغيره ثم لو شق عن قلبه لوجد جبهتهما
 اى الحسين بن اى حبا قليل وبما ذكره بنين وجه الدخول والخروج
 باصون وجه ^{بن كزيب}
 سالت ابا جعفر عليه عن الرجل يستقع رجلاه في الماء يظهره

بن

ام

ابن

ان المراد بالماء الطين مجازا والامر بالغسل يكون الطين ما اغما
 عن وصول الماء الى البشرة وان لم يكن كذلك لم يغسل بالماء الذي
 يجري على يده على خليه فلا يجب الغسل بعد الغسل بالغم
 او الغسل بالفتح ويحتمل ان يكون المراد انه يشترط في تحقق
 الغسل عدم كون الرجلين في الماء لعدم كفايت الغسل
 الاستمرارى كما قيل او المراد كان يغتسل في الماء الجارى والماء
 يسيل على قدميه فلا يجب غسله وان كان في الماء الواقف
 القليل فانه يصير عسالة ولا يكفي بغسل الرجلين ولا يمتحن بعد
 الاخير قلت وجه بعده غير خفى على الحكم بصيرورة
 الماء الواقف بانضال الماء الجارى من البدن اليه عسالة
 غير ظاهر كما يشهد عليه روايات

عن ابي جعفر عليه السلام قال السنة ان يحتمل السرير
 يمكن ان يكون المراد الحمل بالهيئة المخصوصة المذكورة في
 الاخبار المتقدمة اى يتحقق السنة المؤكدة بالدوران
 المحض مرة واحدة وما كان بعد ذلك فهو تطوع و
 التطوع اقل فضلا من السنة لان السنة ما واظب عليه
 رسول الله صلى الله عليه واله وعلى هذا يمكن ان يراد بقوله
 بعد ذلك غير ذلك لتكمل الناقص ايضا ويمكن ان يكون
 المراد حمل القوائم الاربع او احد هاكيفا اتفق والمراد
 انه يتحقق السنة الاكيدة باخذ القوائم والقائمة كيفا
 يترو وما زاد على ذلك بحسب الكمية والكيفية فهو تطوع
 والاول اظهر قلت وايضا ما يقوى الحل الاول قوله

الشيخ محمد بن الحسن الطوسي جاز

عليه في رواية الفضل بن يونس فان تبيع الجنابة التي جرت
 به السنة بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
 انقطعت الذي يظهر من هذا الخبر وغيره جواز الاكتفاء بالان
 وقطاع عن الاستبراء والاولى الاستبراء بعد اقفطاع السيل
 قلت خبر المشارة اليه خبر روح بن عبد الرحيم المتقدم عليه
 بنجرين عن ابي عبد الله عليه السلام

انه قال اذا كان ويفعل ذلك الظان اسم الاشارة راجع الى
 اتحاد الكيس ويحتمل ان يرجع اليه الى اصل الوضوء او الجمع
 ما تقدم ويكون الجمع مع صلوة الليل والله يعلم
 عن اخبره عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مس قال الشيخ وان كانا
 رطبين لا خلاف بين الاصحاب في وجوب الغسل بماء الكلب
 والخنزير رطبا الا ما يظهر من كلام الصدوق ره من الاكتفاء
 بالرش في كلب الصيد ولا خلاف ايضا في استحباب الرش
 بمسهما جافين ويجزى الى ابن حمزة القول بوجوب الرش وهو
 الظ من كلام المفيد بل الظ من الاخبار ان قلنا ان الظ
 من الامر فيها الوجوب ويزيد هنا انه جمع من الغسل القوائم
 والله يعلم بن رباط عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
 اذا كنت اسفل المشورتين الاصحاب الخمس والسبع لكن اكثر
 همرة لو ابان الخمس مع صلابة الارض او قوقية البرص والا
 فالسبع وبعضهم علس قال بالسبع مع رخاوة الارض وتحتية
 البرص والا فالخمس ويظهر الفائدة في التساوى والخبر محل با
 نسبة اليهما التعارض المفهومين وقال ابن الجنيد ان كانا

الارض رطوبة والبئر تحت البالوعة فلتكن بينهما اثنتا عشرة
درعاً وان كانت الارض صلبة او كانت البر فوق البالوعة
فلتكن بينهما سبع واجتاج العلامة في لف له رواية محمد بن
سليم الدليمي ولا يخفى عدم دلالتها على تمام مدعاه والله اعلم
قلت وجه عدم الطهارة الدلالة ان في صورة الاثني عشر
ليس يقتيد في الارض بالرطوبة كما ليس في سورة فوقية البئر
الطهارة تعيين في العلاء من كل ناحية الظان المراد
ان وجوب هذا البعد لا يختص بجهة خاصة بل لا بد منه
في أي جهة كانت من الشمال والجنوب وغيرهما وقيل المراد
انه لا يكفي البعد المقدر من جانب واحدة من جوانب البئر
اذا كان البعد بالنسبة اليها مختلفاً وذلك مع استدراك
البئر في مباحلة المسافة السبع اذا قيس الى جانب ولا يتبع
بالقياس الى الآخر فالمعتبر البعد بالقياس الى جميع الجوانب
كما ذكره بعض الاصحاب وفيه بعد وقوله عليه السلام
وذلك كثير يمكن ان يكون المراد منه ان كل واحد من
الجنة والسبعة كثير فعمالتهم عدم الاكفائتهما
او المراد ان الفوقية كثير الوقوع بن علي الرضا
فصلت على الرضا عليه السلام فوجرت محتمل ان يكون
استفهاماً انكارياً اي كيف توجرت والحال اني اذير
بن خالد قال سالت عن الحسن الاول عليه السلام
كيف عن الحسن بن علي بن الرضا انه الصير في المجهول الرواية
كثيراً عن الرضا عليه السلام برواية الصدوق في كتابه

بن عبيدة لا كتب الى الصادق عليه السلام ذلك اي الغسل او
التقيل والا فلا يظهر كالا يخفى قلت وجه الاظهر فيه
كون السؤال عنه ويجعل وجهاً آخر بن عبيد الصخري
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام لا الشح وتغير العظم والحرق
لمر ويغير يدل على وجوب تغيير القطنة في هذا القسم
ويغيرها مع الحرق في القسمين الاثني عشر وعلى بعد العفو
عن هذا الدم وهو ايضا لا دليل عليه ويظهر من العلامة
وه في المنتهى دعوى الاجماع على تغيير القطنة ولعله الحجة ولما لم
لكل طلبة فقال في المعنى انه مذهب الحنيفة واتباعهم وقال ابن
ابي عقيل لا يخفى في هذه الحالة وضوء ولا يغسل ثم انه لم يذكر
احداً من الاصحاب في هذا القسم وجوب تغيير القطنة ويظهر من المفيد
انه هنا وجوبه ولعل مراده الاستحباب استظهاراً والله اعلم
وان كان رشح الدم على الحرق اه المشهور في المتوسطه انما تقتل
للصبح وتوضا السائر الصلوات وتقل عن ابن الجنيدي وابن ابي عقيل
انما سواياهم هذا القسم وبين الثالث في وجوب ثلثة اغسال
وبه يفرق في العترة وحجة في المنتهى واليه ذهب بعض المتأخرين وهو
الظاهر اكثر الاخبار ويظهر من بعض الاخبار انها حكمة القليلة
نفاً علم ان الظاهر كلام الاكثر ان المتوسطه هي التي تقتل الدم
الكثيف ولم يسل منها الى الحرق والكثرة هي التي تقدر دهرها الى
الحرق وانما ذكرنا تغيير الحرق في المتوسطه لوصول رطوبة
الدم اليها بالمجاورة وكلام المفيد انه هنا يدل على لزوم وصول
الدم الى الحرق في المتوسطه وسيلانه عن الحرق في الكثرة

ل
الحرق

وكذا رأت في كلام المحقق الشيعة في بعض حواشيه ويظهر من
بعض الأخبار أيضا والأول ما ظهر في شهر الله يعلم قلت قال السيد
في المدارك وقد اجمع الاصحاب على وجوب الاغتسال الثلاثة
في غسل الدم بان يتعدى الكرسف الى غيره بنفسه
بنعيم العماد قلت لا في غسله عليه فترستظر قبل المعبر
في قل الدم ولثمة باقية الصلوات وهو خيرة الشهيد في الدار
وقيل انه كغيره من الاحداث متى حصل كفي في وجوب منجبه
وعليه الاكثر والذكر الشهيد ان خبر حسين بن نعيم يدل على اعتبار
وقت الصلوة ولا يخفى انه يدل على خلوفه ويظهر فائدة القولين
فيما لو كثر قبل الوقت لم يطرأت القلة فعلى الاول لا يجب الغسل
وعلى الثاني يجب نظرا من هذا الخبر ان زمان اعتبار الدم من
من وقت الصلوة الى وقت صلوة اخرى وقال في المدارك
لم يتعرض الاصحاب لبيان زمان اعتبار الدم ولا قدر القطنة
مع ان الحال قد يختلف بذلك والظاهر ان المرجع فيها الى العادة
فتدبر قلت لعل وجه التدبر ان الحيرة لزمان اعتبار الدم
لو كان من وقت الصلوة الى وقت صلوة اخرى فلم يبق وجه
لوجوب ثلثة اغسال بل الغسل تابع لوجود دم الكثير والحال
ان الخبر تضمن ثلثة اغسال بل الغسل فتدبر وسال
الدم يدل على ان موار الغسل على خروج الدم والاحتسا
بالقطنة لعدم خروجه فاذا خرج وجب الغسل
بنعيم العماد قلت لا الشيخ الوجه في الجمع يمكن الجمع بين
الاخبار بانه اذا كان دم الحامل بصفه الحيض ولو باكثر

ولا يتقدم

ولا يتقدم ولا يتأخر كثيرا فهو حيض والا فاستحاضة والله
بن حكيم الصيرفي قال قلت لا في غسله عليه السلام
لا باس به ويمكن ان يكون نقي الباس في الصلوة مع هذه النقا
لعدم احابه الماء فلا يدل على ان زوال العين مظهر والله يعلم
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انتيت وقل بسم الله
اضعه في الحمد متبركا او مستعينا او مستعينا من عذاب الله
باسمه وذاته الا قدس ولو كان الاسم مقيا كما قيل يكون بانه
تأليدا وفي سبيل الله اعني سبيل رضاه وطاعته لان تلك الاعمال
من سبيل قربه ووضوئه كما قلت بالخطاب والشك وكما انه
عليه السلام علمه كيفية الصلوة والدعاء فيها فامر بقرائه بعض
الدعاء في تلك الحال جازي الا ان اذ دعا فيها فامر بغيره
بعض الدعاء في تلك الحال برفع الضخمة او وسعة القبر
كناية عن سرور عالم البرزخ وبطلان القبر على هذا العلم
كثيرا والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سقط
فان وقع فيها اجنب المشهور نزع سبع لاغتسال الجنب في البئر
وقال ابن ادريس لا نكاسه ورجع بعض الاصحاب لوقوعه
ومباشرة لما نهوا ان لم يمس ولم يغتسل كما هو ظاهر الاخبار
بل الظاهر من الاخبار انها انما استه بالمني ولم يدل دليل على
وجوب نزع الجميع للمني وان اشهر بين الاصحاب وعللهم حكما
به لانه لا نص فيه فتدبر قلت لعل وجه التدبر ان الاقوال
فيما لا نص فيه منتشرة فكيف يخصصون القول بواحد
دون اخرى ويمكن ان يكون وجهه ان الاصحاب ذكروا

علم

الحلي

مجان

الحلي

ترج الجميع لكل ماله مقدرة في تضاعيف اشياء لم امكنه ان ينفذها
 في الاشياء لا مقدرة لها في خراب البئر فلو كان الوجه ذلك فلم
 لم يذكروا المني ايضا في موضعه فتدبر ^{قال القائل} ^{الله}
 عليه السلام ^{ما} يادنا وكان لا يمكن التحد لان كان لا يمكن
 توسيعه وكان لا يمكن توسيعه لرخاوة الارض ^{بن عيسى}
 عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل فتدبر هذه
 الاية الظان هذا استدلال منه عليه السلام بانهم لما ذكر الريد
 في القطع لم يحدوها وفي الوضوء جدها بالمرافق وقد تبين من
 السنة ان القطع من الزند فيبين ان كل ما اطلق تعالى الريد
 اراد بها الزند ولذا قال عليه السلام وما كان ربك نبي اى
 انه تعالى لم يرش بيان احكامه بل بينها في كتابه على وجه يفهمها
 حجة عليه وفيه ان موضع القطع عند اصحابنا من ان التيمم
 من موضع القطع ويمكن ان يكون هذا الزاى على العامة و
 موضع القطع عند الزند والله يعلم من حيث موضع
 القطع يمكن ان يكون المعنى ان المراد هنا في الاية ما يقوله
 العامة في القطع ويكون ذكر اليتين لبيان ان الريد معان
 متعددة وقوله عليه السلام وما كان ربك نبي لبيان ان الله
 لم يبين احكامه بل بينها بحجة عليهم فتدبر الرجوع اليهم
 ولعل ما ذكرناه في الحاشية الاخرى من كونه الزاى على العامة
 اظهر والله يعلم ^{بن عيسى} عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام في الرجل يرفع العمامة يمكن عن يكون الرفع
 من جانب الرأس ومن جانب الوجه باجاء مقدم العامة
 من

ق
 حار

عن الرأس ولعل فيه اشعار بالبع عن المسح منكوسا فتدبر
 قلت لعل وجه التدبر احتمال التوجيه بان المراد التيمم بعدم
 جواز المسح بواسطة العمامة فلا دلالة تح على عدم جواز المسح
 او كان هذا هو الغرض الشايع المتعارف من افراد الكلي وامثال
 ذلك في الاخبار كثيرا او كان المراد بالاصبع عرضا وظاهرا
 المسح ح تكساع رفع العمامة رفع العمامة سهل فتدبر
 بن عيسى عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام لا يكونون عراة
 اما على الكراهة اذا كانت الجارية واحدة او على الحرمة اذا كان
 اكثر لان نظير بعضهم الى سواة بعض حرام والله يعلم ^{بن}
 المشي قال سالت ابا الحسن الاول عليه السلام تلك الرفة يمكن حملها على
 اقل من الثلثة كما هو الظاهر من الخبر
 بن سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام قال نعم ويجوز ان يكون
 لعدم العلم بكونه نجسا لاحتمال كونه دما ظاهرا كدم السمك
 ودم البق والبرغوث ^{عن ابي الحسن عليه السلام} قال
 سالت قد قطع منه وقطع اليد اما ان يكون تحت المرفق
 فيجب غسل الباقي اجماعا او من فوقه فليقط الغسل وغسل
 عليه في المنتهى الاجماع وظاهر بن الجني ان يمسح ما بقي
 من عضده ويدل عليه صحة علي بن جعفر او من نفس
 المفصل فمن قال بوجوب غسل المرفق اصاله قال بوجوب
 غسل راس العضد ومن قال بوجوب غسله من باب المقدرة
 في اسقوط الغسل وظاهر الخبر الاول ويجوز ان لا يغسل الاخر او
 الاخر واحتمال شموله للوسط بعيد والله يعلم قلت وجه

السعدان الاخبار محمولة على الغالب الشائع على ان اقطع
 اليد المعروف قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الوضوء
 عن الوضوء يمكن حمل الوضوء على الاستحشاء او ما شئت والى
 كما اوحى اليه والمعتبر عن النخاس عن الرجل عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال غير فالك به اسوة فلا العير الغير وذا يادى
 ويضم القدوة وما ياتى به الغزير واتاه تاسية فتاسى
 عزاه فتعزى انتهى اقول يحتمل ان يكون المراد بالاسوة العلة
 اى يلزمك التاسى به في الموت فلا شئ يتجزع فانك بعد
 الموت يكون مع انبيائك او ينبغي لك مع علم ان يصير الحال
 نفسك ولا تخزن على فقد غيرك ويحتمل ان يكون المراد
 بالاسوة ما يقتاسى به الخزين اى ينبغي ان يحصل لك بسبب
 مصيبتك فان تذكر المصائب العظام بهون صفاتها
 كما روى اذا صيبت بمصيبة فاذكر مصائبك برسول الله
 صلى الله عليه واله عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام
 ان رجلا جاء اليه تاسا انت اعلم ان تاء القسم تومد في
 مقام التعجب والظاهر ان خير الضمير هنا محمد ورفى
 تاسا انت هكذا على سبيل التعجب
 بن ابي عمير قال حكي لنا ابو جعفر عليه السلام
 مسح كان كلمة تومد في المواضع منسجمة عن معنى التراخي
 وهو في البلغا اكثر ويمكن ان يكون الحامل عطوفة
 على الجملة الاولى لا على كل واحدة على ما قبلها كالمعروف
 المشهور ومع يكون فيها معنى التراخي لكنه خلاف

الشائع في الاستعمالات والمبادر عند الاطلاق وعلى سبيل
 كثير من استدلالهم بالاستدلال على الترتيب بين الاعضاء
 عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا كنت ما دمت في حال
 الوضوء لا خلاف بين اصحابي وجري اليك ان بالشكوك
 وبما بعد عنده وض الشك حال الوضوء وعدم الحاجة الى الاستحشاء
 وفي عدم اعتبار الشك بعد الوضوء وهل المراد بحال الوضوء وهل
 القيام عن الحالة التي كان عليها حال الوضوء والفراغ من
 افعالها ظاهرة لاكثر الاول ويدل عليه قوله عليه السلام فاذا كنت
 الا ان يقى المراد به الفراغ بناء على الغلب ويؤيده قوله عليه
 و فرغت منه ولو يتيقن ترك عضو الى به وبما بعده اجماعا
 سواء كان في حال الوضوء او بعد ولكن نقل عن ابن الجنييد
 انه قال الوضوء موضع لم يتقبل فان كان دون الدرهم بلها وصلى
 وان كانت اوسع اعاد على العضو وما بعده ثم اعلم ان حكم
 الغسل لم يتجدد في كلامهم والحاقة بكلام الطرفين محتمل والله
 يعلم فامسح بها عليه الظان المراد بعد الفراغ وحمل على
 الاستحشاء لعدم القول بالوجوب مع اعتضاده بالعموم
 والله يعلم فاعاد عليهما اى الغسل والصلوة وقوله عليه السلام
 ما لم يصب بالمياه ان الله لو احبا بها لا يلزم اعادة الغسل فلما
 اعادة الصلوة فيلزمه في الحالين وفي الكافي يدل عليهما
 عليه الماء وهو ظاهر فيكون الشرط لاعادة الماء فقط لا لرجوع
 جوع ايضه ويمكن عن الاول ارجاء ضمير التنشئة الى بعض الذراع
 وبعض الجسد ان يشكل الحكم باعادة الغسل مع الجفاف

انما بعد لزوم اللواتي فيه فليض في صلواته ولا شيء عليه
لا يوهى المناقاة بينه وبين ما اراد هذا في صورة عدم اصابة
البلة والماكان مستلزما لقطع الصلوة بسقط استحباب السج
وما سبق في صورة اصابته او بها ظاهران من العبارة قد بر
قلت اما الاول منها فظاهر لا ستر فيه واما الثاني فلما كان
المقابلة لانه كاحد جزئي التفصيل فانه في قوة ان يتولى
كان استيقن ولم يصيب حكمه كذا وان شك كذلك حكمه كذا فقد
عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
الترديد من الراوى وان يكون اشارة الى الخلاف بين العامة
فرد عليه السلام لا لزوم على الجميع والله يعلم
عليه السلام قال ثم تفرغ لاحتها الفراغ بمعنى القصد جاء
متعديا باللام اي قوله في القاموس فرغ له واليه قصد
ويمكن ان يكون الفراغ بمعنى المشهور واللام سببية
واله يكون تنفر في ذمة منة احد على التامين ثم تفرغ اي
تحتل من الشغل قلت كلامه دام ظله هذا ناظر الى ما قال في
المنتقى وهو هكذا ينبغي ان يراد من اللوم في حاجتها معنى
الى لينظر مع المعنى المناسب هنا لتفرغ وهو تقصد لانه
احد معانها في القاموس فرغ اليه قصد
عن ابي جعفر عليه السلام قال كان يعني ابطال المدينة الظاهر يعنى
كلام الشيخ لعدم ذكره في الاستبصار وظنه العلامة في
المنتقى خبر الخبير
عن ابي جعفر عليه السلام قال كان
وضع رسول الله صلى الله عليه واله لعل هذا الاختصاص

مخصوص

مخصوص به عليه السلام المختار الاخر وعمومها
عليه السلام قال في الصحيح عندي الظاهر كلامه لحد الرواة والمراد
ان الصحيح ان يكون بطلا قوله او اظفار ومن اظفار اذ الظفار
والعبر بطلان باليمن ويحتمل بعيد ان يكون كلام الشيخ
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يني لتمام الرضوخ يمكن ان يكون
تعليل الجزاء الاول والجزء من معاينه لان الترتيب يشرع في الترتيب
فمن من منتهاته عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له يعقل وقد
يمكن ان يكون المراد بغسل واحد غسل القطع المفيض كذا اي
يلفها ذلك ولا يحتاج الى غسل اخر ويكون المراد بغير ذلك
تقيد والله يعلم عن احمد عليه السلام قال قلت له
قلت فانه لا يكى يمكن ان يوهى هذا سوال اخر لا في الصورة
المفروضة سابقا لثلاثين في الاخبار والادلة على تقديم العبارة
على الطين ويمكن ايضا ان يحمل الطين المذكور في الخبر
على التراب الطيب وهذا الخبرين والله يعلم قال
ما ل احمد عليه السلام عن رجل يبدا بعبادة الله به في
هذين الخبرين دلالة على لزوم متابعة الترتيب الذي ترى
في الفعل وان الابتداء في الخبر ليس المراد به الابتداء الحقيقي
نظر لعل انه يمكن ان يكون قوله عليه السلام ذلك بيار
قاعلة في جميع الموارد او في خصوص من هذا المقام واستدل
لايقول النبي صلى الله عليه واله ولعل الاوسط اظهر والله
يعلم قلت بناء على ظهور الاوسط يكون قوله سيدا ابدا
الله في قوة ان يوبى بوجهه مثلا وليس ح شائبة ا

استدل لا يريد ذلك قوله وليعد ما كان من وجه ولعل
 ترجيح ذلك مع ظهور الاكابر عليه السلام في الحديث
 قوله وليعد ما كان من وجه آخر بعد تمامية هذه القاعدة
 في جميع موارد الحكم لا يخفى قال سالت ابا جعفر عليه السلام
 مرة واحدة الظان قوله مرة واحدة متعلق بالمسح ولكن
 متعلق بالضرب ايضا على التنازع قال سالت ابا
 جعفر عليه السلام عن غسل الشئ بمسح به الانسان عند الضرورة
 كونه ظاهرا على الاكتفاء بالمسح عند الضرورة كما ينسب اليه والغير
 وظاهر الاصحاب اتفاقهم على لزوم الجريان في غير حال الضرورة
 ولا يخفى عليك ان ظاهر الاخبار الاكتفاء بالمسح كالرهن و
 حمل الاصحاب تلك الاخبار على اقل مراتب الجريان فيبالغة والله
 يعلم قلت الظان حمل على صيغة الماضي ويحمل المصدرية
 اي مرفوعا على الاستاء ومبالغة خبره اي مبالغة في التكليف
 قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن قضاء يامر بذلك فانه
 كالهال ان الله صلى الله عليه واله كان يامر قاطعة عليها السلام
 بان تاتوا النساء المناء بذلك لانه قد ورد في الاخبار الكثيرة
 انها عليهما السلام كانتا كالحورية لا تلام الاوم قلت من الاخبار
 ما رواه من طريق اخر فيه ضعف عن ابي جعفر عليه السلام وما
 رواه الصدوق في الفقيه عن النبي مرسل وما رواه في
 العلل بطريق فيه مجاهيل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن غسل الجنابة ومقتل اهلها في الجمر كناية عن الجنين
 وسائر ما وصلت اليه النجاسة ولحقا لكون المراد غسل

رواه الكافي في صحيحه
 عن ابي جعفر عليه السلام

اليد احتياجا بعيد قلت هذا اللفظ وقع في رواية يعقوب بن
 يعقوب المذكورة في باب الزيادات قال سالت العبد الصالح
 عليه السلام عن غسل الميت فيه وضوء الصلوة ام لا فقال غسل الميت
 بيد امرافقه فيغسل بالخرق ثم يغسل وجهه ورأسه بالسدر
 قال سالت عن الرجل يجنب الا ان يكون النخفة يمكن ان يكون
 المراد انه اذا كان بعد التحنيط فيضع المني طبا يعلم ان المني
 لا في البدن واما اذا كانت حافة فلا يحصل العلم والاظهر
 حمل الخبر على النخبة لان جماعة كثيرة من العامة قالون بها
 والله يعلم قلت وعلى الحمل على النخبة وجميع الاحاديث التي في
 التظيف قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الوضوء
 قال الشئ وقال يقول انه المبدأ في الوضوء لا يخفى ما فيه فان
 ابا حنيفة ومالك لا يجزئان الترتيب احد والثاني واحد
 لا يقولان بالترتيب الا بين الوجه ومجموع اليدين والراس
 ومجموع الرجلين فلا يتحقق هذا امد ذهب الاخيرين الا ان يكون
 عنده من الاستدلال بالادلة اشباه هذا القدر من الترتيب
 تليق يثبت من الاخبار ويؤيده انه لو يدل سائر الدلائل
 الا على ذلك الشئ اسحقوا الاعطاء لا يخفى ان اسحقوا
 الاعطاء لا يستلزم الفورية كما انه اذا امر بالاعطاء من
 دون تعليق بشرط فانه يستحق الاعطاء لكن الفورية امر
 اخر اختلفوا في اقتضاء الامر ذلك فتدبر قلت لعل وجه
 التدبر احتمال ان يكون مراد الشيخ اسحقوا الاعطاء مع
 الفورية اما الاول فاستغلا من التعليق باللفظ واما

المسح

الثاني من الفا شيخ وكان ذلك لفظا عاما يشكك اثبات
العموم في الكيفيات والانواع في الفعل الايجابي اذ ليس
مدلول قولنا اضرب الا اوقع ضربا لا اوقع جميع انحاء الضرب
نعم الفعل المنفي في قوة التلويح في سياق المنفي فيفيد العموم
قال قلت لابي جعفر عليه السلام الرجل يعلم وليس بشيء
من السنة لعل المراد ان السنة التي وضعت للتطهير
اما بان يكون وان ذلك اه جملة حالية او محتملة السنة
على هذا الفرد بقرينة ما بعده فلا يقتض بالجمع ان لا يكون
وضعه للتطهير وعلى كل تقدير الظاهر ان الرام على العامة
مثل ما يعتبر منه من الاستحسانات والله يعلم
قال قلت له ثلثة لا يتحقق ان يوفي شرب السكر لانه
لا يلزم من عدم الشرب القول بالحرقه فيمكن ان يستند
الترك الحذر اخر وفي المسح لان الغسل اولى منه
ويتحقق بقرينه وفي الجمع لان العامة يستحبون الطهارة
والسعي للقدوم فلم ينق الا التقصير ونية الاحرام بالجم
ويمكن اخفاؤها على ان في الوقف في الجميع وجود
المشارك من العامة والله يعلم قال كان ينبغي
ثلثة مرات حمل على الاستحياء والاحوط العمل به جملة
على الاستبراء بعيد قلت وجه البعيد لما كان جزء الاخير
من الخبر قال كان ينبغي ومن الغايط بالمدر لعل
المراد مع الغسل اذ قوله كان ينبغي بديل وهو العايط
على المدرومة عليه وبكير بن اعين عن ابي جعفر

عليه

عليه قال في المسح قال الشيخ يضعها عليه عرضا محتمل ان يكون
عرضا غير النسبة المقدار الى الاصبع اي مقدار عرض اصبع لاطوله
ويمحتمل ان يكون عرضا ظاهرا متعلقا بقوله مسح اي يكون
ذلك المسح في عرض الرأس بهذا المقدار لا في طوله وعلى الثاني يمكن
جعل طوله عن المقدار وكذا قوله بالعرض ويحتمل المعنيين
بان يكون المراد عرض ثلث اصابع في عرض الرأس لا في طوله وقوله
مع شعره متعلق بالمسح اما بان يكون محدد الماء بمسح عليه من
مقدم الرأس اي محله يكون مع الشعر على القصاص وعلى
البقاوي لا محله العبارة من تنويع واضطراب قلت كنت
عليه الفاضل التتري رة هكذا العلة متعلق بالمقدار وانما
اخره عن بعضها اخذ عن الفاضل بين الصفة ومحمولها
بالاخيض وكان مراده من وصف الاصبع بالوضع الاشعار لانه
لا بد من ان يكون المسح بالاصبع لانه يلقى مسح مقدار الاصبع
وان كانت الا الله غير الاصبع كعض الكف والذراع لعل ح
يسهل الاشكال بالوارد على ظاهر قول الشيخ لكون السنة
منه اذ يصير المدعى مركبا من جوب مسح مقدار الاصبع و
من ذلك باصبع فيمكن تنزيل كلوم الشيخ على اراده الدلالة
على الاشتراط بالاصبع الواحدة ونحوه على اشتراط مسح مقدار
الاصبع وفي السنة ما يشهد للاصبع كما يأتي عن قريب و
ولعل الى فهم هذه المعاني من امثال هذه الالفاظ تنبيه
ما ذكره في الذكر في المسئلة الثالثة من مسائل مسح الرأس
ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام من داخل

الظا انه مع مثل الحاج ومحميل لا نقا فقط قلت الامر بالنظر
اشارة الى ان المراد من الداخل على الحدين وهو موضع يظهر
على رجليها ويحجب له غير المضطربة فعلى الحل الثاني قوله
نعم اي نعم لها رخصة الحاجر يحجج الى التوضي بل يكفي التقى من داخل
وفائدة التفتيح لانه يبري الدم الى التوضي وعما ذكرنا
من معنى الداخل يعلم بحقق الرخصة على الحل الاول ايضا لان الداخل
بهذا المعنى مما لا بد غسلة لغير المضطربة ومحمد بن مسلم
وابو بصير ولواقنا في اعلى الوادي كمثل الفوقية يجب
القرار والوجهة والاول اظهر والمراد بالوادي ما يجري فيه
البول مشرقا على النهر فمنها والتعبير عن البول بالماء والاشعار
بانه قد بلغ الوادي الى الماء وقوله فان كان يجري بلزوقها
الغرض انه لم يصل الوادي الى الماء وفصل عليه ح بانته ان لم
يصل الوادي الى الماء شئ كثير لا يثقب الارض ولا يبلغ الى
النهر ولذا استنفذ كله فينقذ في الارض ويبلغ الى النهر
فلا سوا والقول بان المراد بالقرار الوصول الى الماء ليؤا
فق المشهور بعيد هذا ما خطر بالبال في حل الخبر والنفق
قلت وحده البعد لاستره فيه بعد المائل في قوله عليه
وان استقر منه الى اخره من ادم قل سالت بالجن
عليه عن قطرة قال الدم تاكله النار المشهور بين قدام
اصحابنا طهارة المرقق للجنس بالدم القليل بالغلمان كما
يدل عليه كثير من الاخبار وانكرها بعض المتأخرين
كالعلامة وغيره وحملوا الدم الوارد على الدم السمك

وشبهه

وشبهه اودم لا يعلم انه اى دم وهو بعيدا خطا وبالي عنه الفرق بين
المسكروالدم والتعليل بان الدم تاكله النار ولو كان ظاهرا للسل
بظهارته ولو قيل بان الدم الظاهر يتركه فتعليله باكل النار ليزه
التعريف فزيد ان استهلكه في المرق ان كفى في حليته لم يتوقف على النار
والله يورث النار فيها كذا قال الشهيد الثاني ولا بدعدان بق
لعل التعليل بآكل النار لا جعل زوال الاستحالة لذكره الاستحالة
بن علي عن ابائه عن علي عليه وان تطهرت اجزاء التكفير
يمكن ان يكون المراد ان تضاف اجزاء التكفير والمراد ان احتسب
اجزاء التكفير لله يعلم الشامة قال ابوعبد الله عليه عن رجل
ان كان ذلك قبل ان طاهر انه قبل لان كان في حل اي فحل على الله
كان معصرا ولو لم يكن مقترا في التاخير ويمكن ان يكون المراد ان لم يخلله
قبل الان فيكون ما جبر او يكون الكرا جرا واسم يعلم
الاسكاف عن ابى جعفر عليه زوب سنة الظا انه
السنة بمعنى العام وشبهه من قريب شديد النور اى عمر بن عبد الله
الاخرج قال قلت هو طهر قبل المراد بالعلم وهذا الظا اى المذكور
ظاهر فلا حاجة الى استعمال الماء والظان المراد المطهر على حق الخبر
الثاني فتدبر قلت الظان المراد بزيادة التطهر في المرح الثاني الحقيقة
لما عساه يحصل تحتها من الوسخ المانع من وصول الماء الى البشرة
دون تحسين البشرة وزالة القباقة ولو قلنا ان الزيادة بالنظر
الى الوضوء الا حق فذكر عن ابى عبد الله عليه عن ابيه عن
ابائه قال لا رسول الله صلى الله عليه واله الذي يخرج من الحمام
اما المني بغير راء اى لغير صاحب المصيبة فهو مكره بل حرام في

منه

منه من كان طاهرا

منه

منه

اما قوله فتقواه قلنا فانه لتجيب التجهر وفي الخبر لا تقصا به
 لتخفيه تحقير السب واهافته وكذا الفقرة الثالثة لا شعاع يكونه
 مذنباً ويخفى ان يذكر المولى بخبر او يحل على ما اذا كان مراد القابل
 التحقير والاشعار بالذنب ويحتمل ان يكون الضمير في الفقرة من
 الاخيرين واجعا الى الذي يشي بغيره هذا ما سيجيء من النتائج
 الكرام رضوان الله عليهم وذكر العلامة قدس سره في المنتهى كذا ان
 يقفوا واستغفروا له غفر الله لكم لانه خلوف المنقول بل ينبغي
 ان يقول ما نقل عن اهل بيت عليهم السلام استغفروا الله تعالى يعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الاثبات فقل ايماناً اي فعل هذا
 للايمان بذلك او من ايماناً بذلك عن ابي عبد الله عليه
 السلام في قوله صلى الله عليه واله في الخبر لا يظهر اي كذا
 اخذ في المفعول يدل على العموم ولا يظهر من شيء الا من نفسه كان
 التعميم بالاولى والآخرى ومن المعاصرين من ذهب الى ظاهر العموم الثاني
 وفي قوله لا يظهر نفسه ايضاً وفيه لان الماء لا يتنجس من شيء حتى
 يتغير بنفسه ولا يخفى ما فيه ثرائه قد يحيط بالبال انه يمكن ان
 يستدل بهذا الخبر على عدم انفعال البئر بالنجاسة اذ لو نجس المكان
 طهره بالترج والقول بان الطهر بالماء النابع بعد التزج بعيد ومنه
 وافرح سمع انه صحف بعض الافاضل المعاصرين فقرأها بالتحقيق
 على صفة المعلوم من باب التخييل اي قد يكون معلوم او قد يكون
 الى غير ذلك من الاحتمالات الباردة والله يعلم قلت قد ادم ظله
 في جهار الكون بعد اذ كلف المعاصر في القول به اشكال وان لم يعد
 من ظهور بعض الاخبار اليه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تطينوا

لا تطينوا يمكن ان يكون المراد بالطين التراب اي ادخال غير تراب
 القبر في القبر او يقال يجمع في التطين بغير تراب القبر كراهتان
 فلا ينافي الخبر الا في والله يعلم من جعفر عن ابيه ان عليه السلام
 قال لان لبنها التعليل في الموضعين اما الموضعين اللين واللين
 اي فله تغفل قلت ينبغي على ما يستفاد من الخبر من عدم قابلية التراب
 روح يشكل على القول بان اللبن يستحيل من الدم عن جعفر عليه
 السلام عن ابيه عليه السلام قل على ليس الولد الطمان المراد قبل الولادة
 فيكون محمولاً على النقية ويحتمل البعد على بعد عن جعفر
 من ابيه عن علي عليه السلام انه سئل في رواية اذا انصرف من الجنين
 هذا الخبر الشيخ في المسبوط والنضايه وابن الجنييد ويشكل بانه اذا
 كان العذر هو غا التيمم فلا يجب الاعادة والا فلا يجوز التيمم فلا
 لم يعمل بها الا في الجملة بل في الواجب التيمم وعدم الاعادة و
 الامر في عرفه اشكل اذ يمكن حمل الاعادة في الجملة على الاستصحاب
 مع انه لا استبعاد في جواز التيمم لادراك فضل الجماعة والاعادة
 وجهاً واستصحاباً ويمكن ان يكون المراد الصلوة خلف الجماعة
 لاعادة في محلها كما لا يخفى بن جعفر المروزي قال
 ابو الحسن عليه السلام الغسل بصاع اعلم انه لا خلاف بين العامة و
 الخاصة ان الصاع اربعة امداد والمشهور ان المدة طولان
 وربع بالعراقي يكون الصاع تسعة امداد وطول وربع بالمدة
 يكون الصاع ستة امداد بالمدة في بل الشيخ ادعى عليه الجماعة
 في ابن ابي نصران المدة طول وربع والطول العراقي على المشهور
 اخذ وشعور مشافاة ومائتة وثلاثون درهماً الا أنهم اتفقوا

هذا

لا

ان عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال الشرعي هو الدينار
 الصغير في المشهور والدرهم على المشهور ستة واثنيون والدينار
 وزن ثمانين حبات من اوسط حبات الشعير فظهر ان حبات المرو
 ثمانون حبة في المشهور بوجه الاول في عدد الامداد وقد عرفنا ثمانون
 على الاربعة والثاني في كون المده مائتين ومائتين درهم او قد عرفنا
 تحديده على المشهور الثالث في عدد حبات الدنانير فانها على المشهور
 ثمان حبات وعليه اثنتي عشرة حبة فالصاع على المشهور الف و
 مائة وسبعون درهما ومائة ثمانون في هذا الخبر لا حجب في الدينار
 المشهور بصير القين ومائة درهم وهو قريب من ضعف
 الصاع المشهور فلهذا حمل الوالد العلامة مرة على الصاع
 والرجل وغيرهما الذي اعتد به رسول الله صلى الله عليه
 وآله مع زوجته كما يظهر من خبر محمد بن مسلم ومعونته بن
 عمار وغيرهما والنقصان من الصاعين لاجل الاشتراك
 ثم علم ان الصاع والرجل وغيرهما بين العلماء تحديده على
 الشعير وهي تختلف كثيرا والوالد العلامة بناء على المتفق
 عليه من النسبة بين الدينار والدرهم وعدم تغير الدينار
 وعلمه يكون الصاع شهابا مثقالا وان بعد ثمان مثقالا
 وربع مثقال من الصغير وقد سطرنا الكلام في بياننا
 المعتبر لذلك قلت ان اورد هذه الرسالة المشرفة في
 خانة كتاب الحج للحقير قلت اني ابا الحسن عليه السلام
 فقال يا بني انظر انك خطاب الي يعقوب على وجه
 التلطف ويحمل القسم فذكر قلت وعلى الجمل الاخير يرتبط

قوله فقال يا بني على قوله حتى تستمدا لكن سأل يعقوب يعني
 بل هو جواب ولعل التدبر إشارة اليد فتدبر عن أبي عبد الله عليه
 السلام لاذ اصاب دون الفرق اي اسفل منه او عند وعلى التقديرين
 لا يدل على ضعف الساعد بن كاتيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 من شئ كان عليه غلام الرضوخ يمكن ان يكون المراد باعادة
 الرضوخ الفعل المني وما بعده يجوز ان يكون محمدا على الحق
 بقرينة اعادة الصلوة ادفع الاثبات بالصلوة لا يفتي بالله عاليا
 قال سألته ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجمعة واجبت
 الغفر المشهور الاستحباب بحمل الوجوب على تأكيد عدم العلم
 الوجوب حقيقة في المعنى المصطلح بل الظن من الاخبار خلافه
 من قال بالوجوب بحمل السنة على مقابل الفرض اي ما ثبت وجوبه
 بالسنة لا بالقرآن وهذا ايضا يظهر من الاخبار وقوله عليه السلام
 الماء بمحمل كونه على المسحوط واساقى الشجر عندهم وتقييد
 لقوله الماء والله يعلم ومن المولود والمشهور ان غسل المولود
 غسل كسائر الافعال لا غسل وايضا المشهور استحبابه وقوله
 ابن حمزة لوجوبه لهذه الاخبار وحمل على التأكيد الاستحباب
 وغسل الزيادة والحديث المذكور يفضل الزيادة اما زيارته الحديث
 لطواف الحج كما هو الاظهر من بعض الاخبار بل من هذا الخبر
 ايضا او زيارته النبي والامة عليهم السلام وقد ورد اخبار لفرق الزيار
 ومن المبالغة فهم الاحاديث منه غسل يوم المياهة
 وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة وقبل الخامس والعشرون
 وحملوا الوجوب على تأكيد الاستحباب واقاد الوالد العلامة

من طه الصدوق ان الوجوب
 من قال بالاستحباب

انه يمكن ان يكون المراد الفعل المبالغة لورد الفعل
 فيها في الكافي بما بها ولعله اظهر من حيث اللفظ لعل يحتاج
 فيه الى التقدير والمفعل لكونه عامية الاصحاحات في الاول
 انه يعلم في الحديثين كذا في في ايض وفي به احدهما وهو الاظهر
 وعلى الاول اما يجوز في الجمع او باضافة الدليل الاولي
 وغسل الاستحاضة ذكر الاكثر انه ليس المراد الفعل لكل
 استحاضة المنقولة وقد ورد فيها الفعل في الحديثين
 ويشكل تخصيص لاطلاق هذا الخبر وحمله على العهد بعد
 بل الظاهر ان لا يقيد بصلوها انما لا يخفى ما في هذا الخبر
 من بيان اختلاف مراتب الفضل والاستحباب والتعدي عن
 بعضها بالوجوب وبعضها بالسنة وبعضها بالاحتياط
 قال سألته عن الرجل اخذ فغطر ولما غيرة
 يمكن ان يكون المراد بغيره غير البول من القيح وشبهه وان
 يكون المراد ما يعبر البول وعلى الاول يكون المراد من الحديث
 يتوضأ منه البول مطلقا وعلى الثاني يكون المراد ان يغطر
 البول لما كان من الماء والغاهة لا يحب الرضوخ بل يجب
 بالبول الذي يتوضأ الناس منه الى المعتاد والله اعلم
 قال سألته عن الذي يجزى من الماء وكان الصعاء استدلال
 بهذا الخبر على مذهب ابن ابي نضر لا يخفى عدم دلالة عليه
 ويشكل العمل به لعدم معلومية كون الرجل الماخوذ فيه
 اى رطل والاوقية اى اوقية اذ هي تطلق على اربعين درهما
 وعلى سبعة مثاقيل لكن الظاهر الاول لا قدميته والثانية

اطلاقه كما يظهر من اللفظ ولو حمل على الثاني يقرب من الصاع
 المشهور مع حمل الرطل على العراقي وعلى الاول يصير الفيا
 ومائتين وخمسين درهما فيدل على المشهور بكثرة قدر
 قلت قال مد ظله في كتابه تجارا لا نوار بعد ايراد الخبر
 الاوقية يطلق على اربعين درهما وعلى سبعة مثاقيل
 لكن الاول اشهر في عرف الحديث وفي عرف الاطباء عشرة
 مثاقيل وخمسة اسباع درهم كما ذكره الجوهرى والمطهرى و
 غيرهما وعلى التقادير لا يطبق على شيء من التقديرات ثم
 رجع الرطل على الملائكة والاوقية على سبعة مثاقيل
 يقرب من الصاع المشهور قال سألته هل الشرب
 هل يغرب سور من الدواب المشهورتين الاحتياط
 كراهية سور البغال والخيول والدواب واستدلوا بمكرهه
 لمها ولا يخفى عدم دلالتها على كراهية سورها ويمكن
 ان يستدل بهم بهذا الخبر وامثاله والله اعلم قلت وعلى الاحتياط
 كالشديد ومن تاخر عنه فالسور بانه ما اقبل باشرة جسم
 حيوان فعلى هذا الاقرب في الاستدلال فطعنا فسر بعض
 المحققين بانه ماء قليل باشرة في حيوان وتجرى ما كان فيه دلاله
 على المطلوب فتدبر

الكندي عن ابي عبد الله عليه السلام خرج عن الكوف
 يمكن ان يكون خرج جزءا الشرط وان يكون الخراء محذوف
 فتدبر قلت لعل وجه التدبر ان السؤال عن الطامع كيف
 يعلم طمعا وعلى الجملة الاخير كان الملازم في الجواب فان كان

لم يخرج شيء حتى كان الجواب هو ظاهره اذ على هذا يلزم ان يكون
المبين حال الطمأنينة وهو غير مطابق على السؤال فتأمل
قال سأل رجل ابا الحسن عليه السلام عن استحيى لعل
باخذ الاستحيا تلك يكون فاصلة كثيرة بين ازالة النجاسة و
الصلوة وعليه مع لعل في الاستحيا لعل النجاسة منها
امكن والوضوء في الاستحيا لعل النجاسة منها
الشرعي اظهر والشرع لعله على الاستحيا لعل النجاسة
الشرعية في كل ما رآه لرفع النجاسة الوهمية اذ الصغر في
استه لعله تدبر حتى يحل الغسل
بن غوام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته قوله
على اى الحالات فعليه الوضوء يمكن ان يكون اللوم للعهد
اى الحالات المذكورة او لاعم منها ويشكل الاستدلال بالقرآن
مع احتمال العهد مع انه قيل انها حقيقة في العهد الا ان نفي
التأسيس اولى من التاكيد لكن معارضة مع الحقيقة
قلت فان المعارضة بين امرين من روى واستحيا
من ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام يتوفى النفس يمكن
ان يكون المجموع علة واحدة وان يكون علمين بان يكون المراد
بالاول التعليل لقبض الروح في الحال وبالتمية احتمال عدم
رجوع الروح والله يعلم ان التاكيد يمكن ان يكون من التاكيد
بمعنى التواني والتكامل عن الفعل ويشكل لمنافاة لرتبة
الانامة فاما ان يحل على انه عليه السلام يتكلم بلسان الحاضر اى
انكم لتكلمون وانا لتكلم عن الاكل ولا يتعارض اليه قبل الفعل

ولم يكن

ان يكون من الاكسال بخفى الازال فيكون المراد تخصيص
المراده او شدتها بالانزال والله يعلم
قال سأل ابا بصير عليه السلام فهل يجوز ان يكون
عرض السائل سواين بان يكون قوله فهل يجوز ان يكون
ويكون المراد بالتنشف الاستبراء وبالله توفنا الاستحيا
وفيه خلاف من حيث العطف بالقافي السؤال ويمكن ان يكون
من سهو السامع ويمكن ان يكون سؤالا واحدا ويكون الغرض انه
لا يريد في الحال غسل غير الذي ذكره بل يجوز ان يغسل ذكره ولا
يشغفه او بل يجب ان يشغفه لانه اذا لم يشغفه بل في الوضع الاخر
الذى يجب ان يشغفه البول فيجب ذكره ايضا ففصل عليه
في الجواب بتفصيل مظهر انه ان يقن الاصابة بحد الازالة و
الوقاية وفي صورة التيقن ان اراد ان لا يغسل في الحال تنشف
حتى لا يسهو فيكون المراد غسل الوضع المتيقن المتيقن والاول
اظهر قلت لان الظاهر ان يكون قوله يتنشف معطوفا على قوله
ينضح على ان تقييد التنشف بقوله قبل ان يتوضا على كل
حال غير مفيد لفائدة الامع تكلف تام
الحاج قال سالت ابا الحسن موسى عليه السلام فقلت لعل الامر بالفعل
اما بالحل على غير الغلبة او عليها ايضا استحيا بالله اعلم
بن كثير عن ابي عبد الله عليه السلام عن علي بن حبان
ذكر ابن الغضائري ان علي بن حبان سأل ابا عبد الله عليه السلام
ان عبد الرحمن بن العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس
وكلا القولين مناف لما هنا فتأمل قلت لعل وجه التامل انما

ان يكون قوله مولى محمد علي ولجعا الى علي بن حسان وكان حال
 عبد الرحمن مكرنا عنها وقال والد شيخنا في شرح فخر بن العقيقي
 في الخلاصة ذكر ابن بابويه في اسناده الى عبد الرحمن بن كثير الهاشمي
 ورواه عن محمد بن الحسن عن علي بن حسان الواسطي عن عبد
 بن كثير الهاشمي واطنه سهوا من قلم الشيخ ابن بابويه او الناسخ انتهى
 لا منافاة بين ان يكون واسطيا وهاشميا اي مولى ومعقفا
 لابي هاشم وزينهم محمد بن علي باقر علم النباين والظاهر ان المعقوف جده
 كثيرا انتهى كلامه اعلى الله اصنام فليفرهم
 قال كنيته الى ابي الحسن الاوكله وينسخ لاجتماع من الاصحاب
 منهم الشهيد في الذكري والدرر من الى المعقوف عن نجاسة ثوب
 الحفي الذي يتواتر بوله اذا غسله في الفارسية واجتاحت بولية
 عبد الرحيم وفي طريقها ضعف ويمكن ان يحمل على انه لا يعلم
 انه بول فيحمل النسخ على الاستصحاب كما في الثمرات بالضعف و
 ظاهر الاصحاب حمل النسخ على الغسل والله يعلم
 بعضه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شكت وقد دخلت
 في غير عليك ارجاء صغير غيره الى الشيء والى الوضوء ولما لم يقل الا
 اجد حمل على الثاني ويبدأ الاول عموم ما ينبغي في الزيارات
 في باب احكام السجود في خبر زرارة ومحمد بن مسلم ثم الظاهر
 من هذا الخبر ان المناسبات الفراغ من افعال الوضوء
 بكبر عن ابي عبد الله عليه السلام فلا سألته فان فاقه اغتسل
 ظاهرا اكثر الاصحاب عدم الفرق بين كون الفوات عدلا
 او شيئا بالعدو وغيره وقال الصدوق رة ومن شئ الغسل او فاته

لغز فليقتل بعد العزم او يوم السبت فشرط العزم والاخبار بطائفة
 ثم اعلم ان ظاهر الاصحاب استحباب الغسل ليلة السبت والتقديم
 ليلة الجمعة والاخبار خالية عنها ويمكن ان يقال يوم السبت غسل
 الليل يكونه احد الملقوقه لكن بشكل الاستدلال به والله يعلم
 قلت هذا الحداطلة قديما ما لكونها داخله في مسماه بناء على ان
 اليوم اسم الليل والنهار او التعليل كما قيل
 ابي عبد الله عليه السلام في الرواة لا تجدون منه يد في بعض النسخ
 بصيغة المضاف وفي بعض النسخ بصيغة الغنية اما على الام
 فاعمل المراد انكم ايها الشيعة بعد وزوال الشمس لا تجدون يد
 من العمل به وعلى الثاني فالمراد ان ليس للامة فيها يد و قد
 حصل لكم بالضم او يد من العام ايض العمل به لانه يمتنع على
 قياسهم ايض كما لا يخفى من شأن عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال البرد ولكن يطرح بحمل ان يكون المراد انه لا يد في
 ويومئذ الميت عليه وان يكون المراد انه يد على طرفه تحت حجبته
 من شأن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف يصنع اقله
 فالأمر الظاهر ان السائل توهم ان الفرقه يكون بعد الاصل احد من
 اللغات فاسألته هل يلزم الاذراع ذلك فاجاب عليه ان
 الفرقه لا تفتك اجزاء الكفن ولا يغني عنها بل انما هي ليدوم
 خروج شئ من الفرج ويحفظ الجسد رجاء العنبر الى الارز
 فيكون المراد بالاذراع الفرقه فاجاب عليه بان المنزلة لا يفتك
 بدلا من الفرقه اذ المقصود من الفرقه لا يتأخر منه ولا يعلم
 وما يصنع من القطع الظاهر المراد ان القطع الذي

يجعل على الفرج او فيها تنفع وافضل ولعل المراد مع الخرقه لا بد
لاغنها المكون موافقا للاخبار الاخر واحتمال كون المراد ان
يكون الاثر من القطن افضل فلا يخفى بعده قلت وجعل بعد
عدم مساعده العبارة الابتكاف على ان قوله عليه وما يصنع
يقال قوله ما يصنع فالأقرب ان يكون المراد به نوع اخر مما يقيم
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في لباس و
ينبغي للمراد يمكن ان يكون لما كان عدم اللباس اشعر بعدم الرحا
بل المرجح كاقيل انزال عليه توجه شرا ذلك الحكم من الحي
والاموات بيان استحباب اللحية للحياء ويمكن ان يكون
استدل لانه يجوز ان يكونه باستحبابه كذا للمسلم الشاغل
للميت ايضه والاول اظهر والله تعالى يعلم قلت وجه الاطرية
من وجوه اما الاول فالتساوي ح بين موهومي عدم اللباس
ويشعري وثانيا ان المناسب عليه اذا ما في معناه دون اللباس
وقلت لعدم تمامية هذا الاستدلال بن سلمه جميعا
عن ابي عبد الله عليه السلام فاعلم في بدل على حال الخيانة
محمد بن محمد استعمل الماء بل مع خرف الضرب ايضه اذ من خالفهم
عليه السلام عدم الاختلاف للاخبار الكثيرة بن عبيد
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام سبع وثلاث سنين الى بعض
الاصحاب جاءه اعتري في غسل السد من رجات من رطله
فهم من هذا الخبر انه اعتري في غسل السد ولا يخفى ان
ظاهر هذه الخبر اطلاق السبع في الماء والفرج في الغسلة
الثالثة فمن غير ترغية وخرج ويمكن على ما فهمه ان رجاء

الصبر

الصبر في قوله فيه الماء السدر في الغسلة الاولى ولا يخفى
بعده والله يعلم قلت لعل وجه البعد تقدير الرجوع مع بعد
على ان الظاهر قوله عليه السلام بالسدر والاشنان مباغزة في
كثرة ما وترغية ما ورجح ما كما لا يخفى الكاهلي قال الثالث
ابا عبد الله عليه السلام تدفنه به افيد ان المراد بالاذفار هنا
ذو الدريرة والكافر على القطن وادخاله الفرج كما سيحكي
بني الكاهلي في اسالت ابا عبد الله عليه السلام فلا
تقتل اما لان الغسل للصلوة وقد جاءها ما يفيد لها
فلا فائدة في الغسل لوجوبه لغيره اولا لان الحديث الظاهري
مانع من رفع الحديث السابق فلا يجوز الغسل والاحتمال ان
متكافيان فلا يمكن الاستدلال به على وجوب الغسل لغيره بل
الثاني ايج لا بقاء النهي فيه على ظاهره بخلاف الاول فقلت
قلت واما ما من قول الشهيد في الروض وهو قوله وعلل
عليه السلام عدم الغسل في ما يفيد الصلوة عاتقا جاء التفرع
فلا بالاعياء على ان وجوب الغسل انما كان نكضا عن وجوب
الصلوة والا لزم عدم مطابقة الجواب للسؤال اذ لا يلزم
موا بطلان الصلوة ابطال الطهارة والسو العينة اعنا
هو فعل الغسل حال الحيض فالجواب عنه في مفسد الصلوة
لولا ما قلناه غير مطابق سما والامام عليه السلام قد علم من
قول القائل السائل في المفسد لها فدلالة المخرج ليست
من باب المفسد كما اوردته في المنتهى انتهى في جواب بانه يجوز
ان لا يكون وجوب الغسل الا في وقت يصح ارتقاء الحدث

في وقت يصح ارتقاء الحدث

فيه فحيث لم يصح ذلك لم يجز الغسل فاشارة عليه بقوله قد جاء
 هاما بقيد الصلوة لما ان حدثها لا يقع ح فلا يجز عليه الغسل
 وليس يمكن ان يكون عرض السائل انه هل يجز عليه الغسل في
 وقت الحضر في ذلك الوقت الذي هو في الغسل على ان يكون الغسل
 قبل الغسل فاجاب عليه بقوله المذكور اشارة الى ان الغسل
 انما يتحقق وجوبه بوجوب تحقيق الصلوة فلا يجز عليها في
 ذلك الوقت لعدم تحقق الصلوة وهو يد ذلك رواية عمار
 الساباطي في الموقن عن ابي عبد الله عليه السلام في سائله عن المرأة
 بواقفها زوجها ثم تحيض قبل ان تغسل فقلت وان لم تغسل
 شاة ان تغسل فقلت وان لم تغسل ليس عليها فاذا
 طهرت اغسلت غسل واحد للمحيض والحائض والحائض والحائض
 صحح التعليق انما يكون بناء على مقدمة خارجية وعامة
 ان يكون تلك المقدمة ما ذكرتم عيكن ان يكون ما ذكرنا
 وما ذكرنا ظاهر وجه التدبر فقد روي في المسئلة كلام طويل
 الذيل بما لا يزيد عليه او زناه في حواشينا على الملائكة
 بن عمر بن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل واعمر بابين هما
 او المقعد والاشنين فيدل على الكفاية هذا الخبر واصل الذكر
 وزايدة بقرينة المقام والخبر لا يخرس ويمكن ان جاء
 الضمير الى الاثنين والمراد بيمينهما الذكر لانه يجب الوضع
 واقع بينهما فتدبر فلا سالت بالحسن عليه السلام
 يبيع عيكن ان يكون الكسوة ومدة ثمنها من قبيل العيس فلا يبيع
 يبيعه او يكون من منافع الاموال الموقوفة لمصلحة البيت
 بن زاره قال ساله ابا عبد الله عليه السلام ويضع ذلك يبيعه
 قد

عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن ابي عبد الله عليه السلام

منها في جمل تلك العبارات من المشايخ وجوها لا يخلو واحد منها
 عن البعد والتكليف الاول ان السعي في ذلك بحكم الصلوة فيحمل
 الاعادة في السعي على التقيد والاستحباب الثاني ان يرجع ذلك
 الى الثاني اي التوضي والبناء الثالث ان سائل سائل ذلك في المسجد
 الحرم فعدهما اجابه عليه بازالة النجاسة بكونه ان يكون الركن
 بوجوه ازالة النجاسة في المسجد فعلى عليه يخرج من المسجد
 ويفعل ذلك بينهما القربة من المسجد الرابع ان الصلوة اذا كانت
 بينهما الا يفرز بل النجاسة فيه لانه ليس كالسجد في عدم جواز
 ازالة النجاسة فيه والله يعلم بين زارة قال اجاب بعض
 اصحابنا بنهضنا عن هذا في خصوص الابن او خصوص الميت
 او الحكم مختص بنا الحجة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 وقال بوضا اذا دخلت ذكر في المداير استحباب الوضوء لمريد
 ادخال الميت الغيرة ويحتمل ان يكون المراد بعدة للمس استحبابا بل
 هو الظاهر قلت وجه الاظهر به يظهر من لفظ الخبر ولعل السوقي
 الكلام بعنوان الاحتمال لان الظاهر ان يكون المذكور است على
 واحدة ويصح ذلك لو كان التوضي قبل الادخال اذ قد يتصور
 تربت الاثر الى الميت فيه كما في غيره عن ابي عبد الله عليه السلام
 في سائلة لا يعيد اخلاف اصحاب في الناسي فذهب جماعة
 من القدماء الى وجوب الاعادة في الوقت والعضا في خارجه
 ونقل عن ابي ادريس انه ادعي الاجماع عليه ونقل عن الشيخ
 القول بعدم وجوب الاعادة مطلقا وذهب اكثر المتأخرين
 الى الاعادة في الوقت فحسب وهذه الرواية الصحيحة

عن ابي عبد الله عليه السلام

عن ابي عبد الله عليه السلام

عن ابي عبد الله عليه السلام

والله اعلم

عن ابي عبد الله عليه السلام

كالصريحة في عدم الاعادة مطلقا ويمكن حمل قوله عليه قدامته
 الصلوة على ان المراد مضى وقت الصلوة وان كان بعيدا قلنا
 البعيد عدم اشعار في السؤال على خروج الوقت وايضا تقدير
 الوقت في الجواب خلاف الظاهر بن بلول انه كتب اليه وبه
 جاءت الرواية هذا الخبر ما خرد من الكافي الى قوله عود الزمان
 فيحصل ان يكون قوله وبه جاءت الرواية كلاما مكافيا والمراد
 انه وردت به رواية اخرى ايضا وان يكون قوله والمجردة
 افضل ايضا كلاما وان يكون المخرج كلاما الامام ويكون المراد الرواية
 عن الرسول صلى الله عليه واله جعفر عن الحسن الاول عليه
 قال سالت فلينفخه قدر الكلام في هذا الخبر ومحملا هنا
 زائدا على ما تقدم ان يكون المنفوخ البدن قبل الغسل
 الماء عند الغسل سهولة ولا يفرق لقلة الماء وظاهر ابن الجوزي
 العمل بظاهر تلك الرواية من لاكتفاء بالمسح في سائر البدن
 مع غسل الرأس عند الضرورة وكذا في الوضوء وهو ظاهر الفقيه
 وفي الغسل وجملته الاحتساب على حصول الجريان القليل و
 قوله عليه فلا عليه ان يغسل ويرجع غسله في الماء بمحملا
 ان يكون المراد انه يجزئ عنه قلة الماء ان يغسل بحيث
 كلما يغسل عن بدنه الى الماء فيغسل سائر الاعضاء بقية
 العضو السابق وبقيه الماء وان يكون المراد انه اذا لم يفرغ
 الماء ينضح اربع الكف لئلا يرجع الغسالة الى الماء فلا بأس
 ح بدخول الغسالة لمكان الضرورة والله يعلم
 عن اخيه ابي الحسن عليه فيبقى عظامه ظاهرة جميع

العظام

جميع العظام لكونه جمعا مضافا وقوله يصلي على النصف الذي فيه
 القلت محتمل ان يكون المراد ان مع وجود النصفين تقف عند الصلوة
 على النصف الذي فيه القلب والله يعلم بن جعفر عن اخيه موسى
 جعفر عليها السلام قال سالت ولا تعيد وضوء شي عرها ويمكن ان
 يكون الوضوء بمعنى الغسل على الملاحظة المعنوية لهذا الظاهر
 على الاطلاق الشرعي حقيقة في الكل فاطلاقه على البعض مجاز
 فليس هو اولى بالنظر في الشرعي من اللغوي فكرهه حقيقة لغوية
 يرجح هذا المجاز فتدبر قلت لعل وجه التدبر امكان المناقشة باننا
 لو سلمنا جميع الحقيقة اللغوية على مثل هذا المجاز لكان على خصوص
 هذا المجاز غير مسلم فاقوع هذا الظاهر في الاخبار اكثر من ان
 يحصى بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه قال سالت
 يطرح ماشاء ويمكن ان يكون اجتناب لكل لاجل ان الغالب
 في الاكل انه ينبغي من لها بها في الشبع يبقى من رطوبة انفسها
 ويكون تحريم الاكل لكونه من فضله ما لا يؤكل لحمه فلا بد
 على تحاشية الفارة والله يعلم بن جعفر عن اخيه موسى
 قال سالت اغتساله بالماء اعلم انه قد جرى الشئ في البسوة
 المتعد تحت المجري والوقوف تحت المطر مجرى الارتماس
 في سقوط الترتيب والماء ذهب العلامة في جملة من كتب
 وذهب ابن ابي نبيس الى اختصاص الحكم بالارتماس واستد
 الاولون بهذا الخبر وهو محتمل وجهها احدها ان يكون
 المراد في قوله عليه اغتساله بالماء التمشية في اصل الغسل
 لحصول الجريان الثاني ان يكون التمشية في حصول الترتيب

الشرع

الغسل

الارتماس

على

كان يتوهم ولا غسل فاسه ثم الامتناع في الاصل الثالث ان يكون الشيء
في حصوله الا انما بان يكون مطرا غزيرا يشمله رفعة عرقية
الرابع ان يكون المراد من الوجهين فالمراد بالشيء بنوعه
الغسل اي اذ حصل احدهما فقد اجزا والاولون نفوا الاستدلال
على الوجه الاول ولعله اظهر من الخبر وبناء الوجه الاخرى
على ان ظاهر المساواة المطلقة الشاوي في كلما يمكن الشاوي
فيه وهو في محل البيع مع انه يمكن ان يفي في غالب المطر لا يمكن
اللافتة العرفية وقد استجنا البهاني في لفظه ما في هذا الخبر
بحوزان يجعل كرها لفظيا وان يكون محليا اي وهو يقدر
على ما غير ماء المطر وعلى غسل سوى ذلك الغسل انتهى والله اعلم
قلت لعل وجه الاظهرية من الخبر هو قوله عليه السلام يغسله دون
اغتساله وفي قوله اغتساله اما يقدر كاف التسمية او معاملة
تقدريه وان كان يغسله غسله مساويا اعتسالة في الغسل
بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ولا بأس يمكن جملة
على ما اذا لا في ثم الجنب نجس بالم يغسل والحل على انه اتى عليه
سنة تكلف في تكلف بن مزيارة كنت الى سليمان بن عبد
نجبر وانتهى بال لان الثوب خلا فالحل المراد ان للبدن
احوا لا تحتصة لا تعرض للثوب كالجاسة الحديثة لان
الجاسة الغسبية الواردة على البدن يخالف حكمها حكم الثوب
في ذلك والله اعلم بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
وتنصب راسه الظان النصب لثلاث مخرج الفضلات من
حلقه وقوله من متحدر تصحيف والظا مخرجه كما لا يخفى فلهذا

في النسخة للصحة عندى مخرجه نسخة ثم تشد الا اذا افيد ان
المراد ثم تشد اذ اريد اي لفافتين حتى يكونا مع القمص والخزقة اربعة
اقول ويمكن ان يكون المراد بالاذار والمزور والمراد اي ينبغي ان
يكون عرض المتر اربعة اشبار والله يعلم وقد العلم استعرت
هنا الخزقة التي توضع على الموضع الذي خرق من الكفن نصف
حبة اي الحبات المتعارفة من الكافور والخبث التي من اوزان
الذهب والاخير اظهر قلت هو لفظ لفظا قد المضاف الى نصف
بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه قال
اشترى وليس عليه استنجاء مفرد يعني والغسل يجب عليه غسل
الذاري دون غيره من المواضع ولا يجب عليه استنجاء على حدة بل
يكفي الغسل الذي يتحقق في اشياء الغسل لانه يجب في الغسل غسل
ظاهر جميع الجسد فكل موضع يصل اليه المني يصل اليه ما يغسل
ويظهر فالمراد بالماء المني وضيم منه ربع الى الجنب وضيم اليه
الى الموضع ويحتمل ان يكون المراد من الماء ماء والغسل اي يتحقق
الغسل في كل موضع يصل ماء الغسل من الرجل اليه وهذا
احد القولين في المسئلة وقيل بحسب نظر قيل الغسل وعلى الا
حتمال الثاني محتمل ان يكون المراد من الاستنجاء استنجاء
مخرج الغايط سوى ويكون الحاصل انه لا يجب غسل مخرج
الغايط سوى الغسل الذي يتحقق في ضمن الغسل فيما مل قلتي
لعل وجه التامل ان افراد استنجاء مخرج الغايط وذكر غسل الذر
لا وجه له والكلام بعد محل تامل فتأمل السابط عن
ابي عبد الله عليه السلام في لسانه على انه يردى اي على حاله

المراد

الغسل

على

ولعل ظاهر العبارة ان السؤال عن يهودى اسلم هل يجوز له
ان يستعمل ما استعمله في حال الكفر بناء على انما يتبعه في الظاهر
ويمكن ان يكون المراد شرب يهودى على حال يهوديته وعلى اى
حال يمكن حمل الخبر على النقية والله يعلم الساباطى عن ابي
عبد الله عليه السلام قال سالت عن الدمل فيجراى يخرج منه الدم
او الفجج وعلى الاول فالغايده في مسح اليد بالحقايط عدم جريان
الدم وتعد به زايلا عن قدر الغزيرة وعلى الثاني السطيف
والله يعلم الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام قال يغتسل
قد غسل يمكن ان يغتسل التحفيف لازالة توه الاكتفاء بان
للة النجاسة سات العارضة لسقوط الغسل قال سالت ابو عبد الله
عليه السلام ما كثر فيه الكثرة اما الاعتبار الكرية في البرك اذهب
اليه بعض او لعدم التغير على القول بعدم التقبى بدونه
وعلى المشهور حمل على العذرات الظاهرة مجازا وعلى ما
اذا لم يضل العذرة الى الماء بان يكون الرسل مغبرا فقير
الكثرة للزاهة والاستحباب والله تعالى يعلم بن
القسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لا علم فيه
شيئا يمكن حمل الكفارة على النقية لشبهة الكفارة بينهم
وان اختلفوا الى الحرب والاستحباب وبعض التقاضيل
للمذكورة في اخبارهم واقوالهم وروى اليها خبر عبد الملك
ويمكن الجمع بالحمل على اختلاف مراتب الفضل ويكون البيع
على الاستحباب وربما يكون الاختلاف مويدا للاستحباب
كما ذكره في المنتهى والله يعلم

بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان كان يحمل
يمكن ان يكون المراد بالخبر في البيت الذي يغسل فيه ثلاثا بغزيرة فلا
ينافي في الخبر عن تحجير الكفن ويمكن ان يكون محولا على الجواز بان يكون قوله
عليه السلام لبيان انه لا ينافي في الكراهة والله يعلم عن ابي عبد الله عليه
عن ابيه عليه السلام لا يغسل بالبراق شي قال ابن الجنيدي في مخنف كتاب
ان يرال بالصباق عين الدم من الثوب ونسب الشهيد في الذكر كاليه
القول بظهور الثوب بذلك وحمل العلامة رة هذا الخبر على الدم
الظ كدم السمك ويمكن حمله على الاقل من الدم هم فيكون الازالة
لتقليل النجاسة لا للتطهير والله يعلم
ابي العباس قال سالت ابا عبد الله عليه السلام فلم اترك شيئا ينبغي تخصيصه
بما سئل الجبرر والكافر الظ انه لا يمكن الاستدلال به على طهارة
غيرهما باختلاف فيه اذا الظ ان هذا الكلام على جهة المبالغة
الى العباس قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تنسب الى
عليه واله لعل مراد السائل على نسخة الغسل السؤال عن غلة الغسل
فاجاب عليه بان غلته امر النبي صلى الله عليه واله به وعلى نسخة
عنه عليه السلام ان الكلب يرضى الثوب بمسحه بالساوون
سائر النجاسات فاجاب عليه بان حيوان امر النبي صلى الله عليه واله
بقتلها في المدينة كما روى ولو كانت انا كانت انجس الحيوانات
واخصها لما امر النبي صلى الله عليه واله بقتلها عاما والله يعلم
بن يوسف قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام سئل باليد
البنى الذي يحظر بالبال في رفع الثنا في الذي فهمه بعض النجاسات
هو ان ظاهر الخبر الاول الاستدلال بميمس البيت لا يمين السراى قوله

عليه الى ما من الميت مرجح في ذلك خبر ابن سبابة يحتمل الوجهين
 وخبر ابن يقطين ظاهر بل يصرح في نيا السرير وبيان السر وهو
 بين الميت فالحيز الثالث يوافق الحيز الاول والحيز الاوسط لا ياتي العمل
 عليها مع انه يتقرب الى العمل في بعض الاحيان حمل الامين من السرير
 بالشق الامين فتعين حمل الاسير في الثالث على السرير وايضا عليه
 بين الميت في الانتداء اولى من رعاية يمين السرير فظهر ان الاول
 ولاظهر ما اختاره الشيخ في الخلاف من الانتداء بيمين السرير وما
 يتناسى به من التسمية بالرجال ان الواحد ومن اليمين الى
 اليسار كما ذكره الشهيد في ولا يخفى وهذه اذ ظاهر له الشبهة
 لبيان مجرئ الدوران وعدم الرجوع كما يفعل العامة ودل عليه
 الخبر الاول والله يعلم قلت وايضا دور الرجال بالنسبة الى الميت بخلاف
 دور الرجال بالنسبة الى الحامل كما لا يخفى
 الصيغة التي كتبت اليه فعل جرت به النسبة
 يمكن ان يكون المراد ان ايم المؤمنين عليه اغتسل استحبابا بالاول
 لجواب لا نه صلى الله عليه وآله في كان ظاهرا لكن وجوب الغسل
 بطرد كما انه يغتسل عليه لا ينافي عدم تجب عليه صلى الله عليه
 وآله بالموت والله يعلم بن ابي زيد الحمار عن بعض اصحاب
 بناء عن ابي عبد الله عليه السلام ويحكي عن يمين القبلة ظاهر
 انه يجري الماء من يمين القبلة ما نزل عنها الى يمينها
 يعني الدبور وعن يمين القبلة يعني الدبور الى اليسار يعني
 الجنوب ومن الجنوب الى الدبور ولم يظهر جريه من الشمال
 والذي يخبر بالبال ان الاظهر ان المراد بيمين القبلة يمينها

فان ظاهره علمه وان كان صلى الله عليه وآله وان

اذ اوضح

اذ اوضح شخصه مستقبلا فينا فيكون المراد بالاول جريه من الشمال
 الى الجنوب فظهر فريفة الشمال على الجنوب والله يعلم
 فلا سألته عن التيمم في قوله على البساط
 ما تضمنه هذا الخبر من جريه عليه بيده على البساط لا استعان
 فيه بما يظهر من كلام المرتضى انه من جواز التيمم بغبار الثوب ونحو
 مع الفكن من الثراب كما قد يظن لظهور ان عرض الامام عليه
 بيان اصل افعال التيمم بغبار البساط ونحوه
 الزادة قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون و
 ثيابه بمنزلة جلده لعل الراوى كان يعلم حكم الجلد فقال
 الثياب هل هي بمنزلة الجلد ام لا والظاهر على هذا المخرج بدل
 الواو والمراد ان الثياب تملق مثل الجلد لا يفصل عنه بالبدن
 لبيان كثرته تعديه الى الثياب والله تعالى يعلم
 الاسكاف عن ابي عبد الله عليه السلام ويد في فيه الظ
 ان لو ناء القم للبقية وكذا يحتمل ان يكون انصرف الناس في التلغين
 الاخر لها التيمم كما يخبر به الى والله يعلم بن اسمعيل بن بزيع
 قلت كتبت الى رجل سألته ان يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام او ذم
 الظاهر بالكر في ظاهره بيان حكم القليل وقوله عليه السلام كالبقرة
 اما على الاستحباب او المراد مقدارها والله يعلم بن اسمعيل
 قلت سمعت رجلا يقول لابي عبد الله عليه السلام قال ليس هو جار
 قبل المارعا سمعت ان فاء الحمام بحكم الحمارى او يسأل عليه
 ان في حماماتكم ما جاريا يجري على سطح الحمام او المراد ان
 سطح الحمام وان كان نجسا لكن الماء جرى حال الغسل

عليه فلا بأس اذ هو يطهر بذلك والمراد بالشر الماء جاريا من الماء
الى الحياض الصغار التي يغتسلون منها لان الماء يمكن ان يكون
انتزع من ابدانهم بن الحسن الصغار فذكرت الى ابي محمد
عليه بفتح ا و طال ظاهره ا و طال المداينة فيه بفتح
عليه على السجدة صاع ونصف الحياض بن خالد
عن ذكره عن ابي عبد الله عليه عضو تام يمكن ان يكون المراد
العضو الذي لا يكون حر من عضو اخر والاذن جزء من
الراس قلت كلامه دام ظله ينظر الى كلام الفاضل للشرى
حيث كتب على هذه الرواية هكذا ربما كان العضو التام
لا تعظم فيه كالاذن والعين والذكر والحصى بن فقهني
الرواية الصلوة عليه وهو خلاف

لمدعى

بن الريان قال كتبت الى رجل هل يجري دم البق
عليه كان الظرف عال من الدم اى هل يجري الدم الكائن على الرجل
يجري دم البزغيت اى جريانه ليكون مصدرا مما يجتمع ان يكون
اسم مكان محمد بن عجلون عن ابي عبد الله عليه قال سله سله
الى صاحبه قراءة الى مشددا في تخفيف كما لا يخفى قلت وجه
التخفيف ظهور ان المراد بصاحبه لما هو لا نا القائم عليه
او من كان الميت في عطره من الاعمه عليه ولو كان الى مشددا
لكان الطبدلية صاحبه عن الضمير الجروس وغيره ان ما
قاله عليه بتعليم عام غير مخصوص بشخص زمان بن علي

عالي

عن ابي عبد الله عليه قال غسل الجنابة والحيز واحد لعله يعني في
الكيفية وربما يستدل به على انه لا يجب غسل الحيز من الحيز كما ذهب
اليه جمع من الاصحاب ويؤيده قوله عليه و اى وضوء اظفر من الغسل
ويمكن ان يكون المراد انه يلغى غسل واحد للجنابة والحيز كما ذهب اليه
جماعة والله يعلم بن مسلم عن ابي جعفر عليه قال افضل
والعبد من جدد بعض الاصحاب وفيهما بالزوال وبعضهم بالصلوة
وظاهر هذا الخبر الى اخر اليوم الا ان يقر المراد بالعبد من صلواتهما
والخبر الثاني يبين ما ذكرناه فتدبر قلت لعلى وجه التذكير انه
لا يظهر لي يوم المضاف في الاستيعاب لاحتمال ان يكون المراد غسل
تقع في يوم العبد بن فان المراد ليس بتحديد الوقت بل بتعداد الغسل
فتدبر بن مسلم عن ابي جعفر عليه قال سله بغيرها
هذا الخبر محل محتمل ان يكون المراد غسل ما بقي من المرفق والعض
او العنق على قول ابو الجعيد والذين سمعت من الوالد العلوي
قد سئل الله روجه هلانه محتمل ان يكون عرض الجبال سوال
عن تقطيل العضوين فاجاب عليه بوجوب تقطيل العضوين
المقطوعين لانها اذا قتا عظم ولا يخفى لطفه وتوذكروا انه يحتاج
التقيد الاول الى تكلف في نسبة الغسل الى الرجل اما تغلف
او غيره فلا تغفل اشارة الى ان المراد لو كان استفسار حال
العضو المقطوع لكان اللابيق اخذه في السؤال دون الاقطع
على ان الاقطع من البدن والرجل من انصف بهذا الوجه
يعنى من لم يكن له يد او رجل بان يكوننا مقطوعتين وانما
التأيد في محتمل الجواب عنه بما ذكره دام ظله وبان المراد

من قوله يفضلها الى اليد من المضموم من اليد والمعلم ان الغسل
 لا يقطع عنه يعلم حال المسح ولذلك لم يلبس عليه عقدة في قدر
 بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اقل فهو من حصة اخرى يمكن
 ان يكون مبدأ العشرة الاولى او الحوض ومبدأ العشرة الثانية
 منها ولا يكون مبدأها في الموضعين مبدأ الحوض فالمراد بكونها
 من الحصة الثانية انها من مقدارها الا انها يحكم عليها انها
 حوض وان يكون مبدأها منها فالمراد بكونها من الحصة الاولى
 انها من في ابعوا التي نشأت منها والله يعلم بن مسلم عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال ذكر وجعله اسند كان الاسند له لحدوث
 او يكون عقاب من ترك ازالته اسند بن مسلم عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سألته انما هي من السباع لعل المراد انه ليس فيها شيء
 غير السبعة وهو لا يقتضي النجاسة ولا ينافي ذلك كون بعض السباع
 من العلة اخرى او يكون السبع حقيقة شرعية في غير الكلب
 والخنزير كما يدرك عليه خبر معوية او المراد هنا من السباع الظاهر
 او يكون الظاهر بطهارة السباع مشهورا عن النبي صلى الله عليه وآله
 فيكون هذا اسندا لا يثبت الخبر والله يعلم بن مسلم عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا وضعت واخلف على عقبة في الخاب من قال
 في النهاية بن خلف الله لك خلفا بخير واخلف عليك خير اى
 انك لا يذهب منك وعوضك عنه واذا ذهب الرجل ما
 يخلفه مثل المال والولد قيل اخلف الله لك وعليك واذا
 ذهب الرجل له ما لا يخلفه عالمها كالاب والام قيل خلف الله
 عليك وقيل بن خلف الله عليك اذا مات لك مثل اى كان الله

خليفة عليك واخلف الله عليك اى ابد لك ومنه في الدعاء الميت
 اخلفه في عقبة اى كن لهم بعدة انتهى والعابر بمعنى الباقي والماتى
 صفة لا تخفى البهائم ربه العابر بالعين المجردة الباقي ولعل في السببة
 والمراد الدعاء على الباقي من اقارب عقبة عوضا لهم عن الميت
 اقول يمكن ان يكون في العابر بن يونس من قوله عليه السلام على عقبة اى
 فيمن بقي منه من عقبة او المراد انت بقيت منه وسائر الناس فكن
 انت خلفهم على اهلهم من بين سائر الناس دونهم ويمكن ان يكون الباقي
 جمعي الماضي ويكون حالا من الضمير المجزوء اى ما اكونه في جملة الماضين
 من الموتى فيكون الكلام مشتملا على نوع استعطاف والله يعلم
 بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام عن الباق وان احب اليك في
 الكافي ان احب اليك دون الوار فالمراد بالتوضي غسل البدن منه وهو
 الظاهر وعلى ما في الكتاب يحتمل ذلك فيكون ما بعده تأكيد له
 وان يكون المراد في انتفاض الوضوء بشرب الباق او هو مع الوار وقد
 قلت لعل وجه التدبر ان في تيمم الحيز دلالة على ان المراد بالتوضي غسل
 البدن وان ما بعده تأكيد له بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن الرجل سم استل به سلوة على التيمم بالثلج ولا يخفى ان الظاهر
 التيمم بالثلج كافتحة الشيخ وعلى تقدير عدم ظهوره لا يمكن الاستدلال
 به من الله ذهب الشيخ في النهاية الى تقدم الثلج على التراب كما يظهر من
 الخبر الثاني ويمكن القول بالتفصيل بان كان حصل الجريان فالثلج معدوم والا
 فالتراب والله يعلم بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 الغسل ينبغي ان يجعل على اليد بعد الخلع من ابي عبد الله عليه السلام قال
 اغتسل ولا اذا حلقه لا يدخل القبر وبعد الغسل مطلقا او مع

الشباب عن واحد مما علمه من مسأله عند التقلب يظهر منه
استحباب الغسل من الزند وبقية ومن غير من الاخبار عدم وجوب الغسل
بين المالكيين وقوله عليه ما جرى عليه الماء فقد ظهر بحتم
ان يكون المراد به محض اشتراط الماء مع تتبع الغسل ايضا بمعنى ان
كل عضو تحقق غسله فهو بحكم الظاهر في جواز المس بيه وادخاله
المسح وغيرهما من الاحكام ثم قيل فربما يمكن ان يستدل
بهذا الخبر على وجوب تقديم رفع الخبث على الحدث واشتراط طهر
البدن عند الغسل الا يقال ان هذا محمول على الاستحباب على الله
اذ لم يقل احد الظاهر اوجوب تقديم رفع الخبث على جميع الغسل بل
على غسل ذلك العضو والله يعلم مرتين يمكن ان يكون التقيد
باعتبار المالكيين لكنه بعيد قلت وجه البعد اعادة رفعين من
مرتين المتقابل لقوله ثلثا وفضل وزيرة عن ابي جعفر عليه
ان تغسل الظاهر ان هذا الغسل غسل الاحرام فدل على عدم
منافاتها للحدث الاكبر كوضوء المائض ويحتمل بعيدا ان يكون هذا
غسل انقطاع النفاس با ان يكون بعد افضله ايام عادتها فيه
حمل الشيخ او يكون المراد غسل الدم مجازا بن شرحه اسال
عنا في ابي عبد الله عليه السلام قوله عليه لا ما تبقى لسبعة
فيكون السبع حقيقة شرعية في غيره او في لما يتنفس كلامه من
الطهارة او انه ليس باختلاف في السباغ التي حكم بطلانها والله يعلم
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في السجدة ويصحب
في المسجد ظاهر انها لا تخل في ذلك من الخلوها عن الدم في المسجد لا
ذلك فضله ويمكن ان يكون المراد بالمسجد مصلا الذي كانت يقضي

عليه بن عمار قال امرني ابي عبد الله عليه السلام ان اعمر بطيه
يحتمل ان يكون الخبر مضرا او يكون القابل مؤيد جعفر عليه السلام وان
يكون الضمان راجعة الى الميت لا المعصوم عليه السلام فان المعصوم
لا يغسل الا المعصوم واحتمال كون الراوي معينا للمكاتب عليه السلام
بعيد والله يعلم ثم اوضحه هنا ايضا ويحتمل غسل الفرج فلا
تغسل قلت كلمة ايضا راجع الى ما في خبر ابي الحسن بن مالك وقوله
لا يغسل تنبيه على ما فيه وهو ان الضمان كلمة راجعة الى الميت
فلو كان المنسوب في اوضعه راجعا الى الفرج مع انه لا ذكر له
في الكلام يلزم التقلب بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل فانه يضعف الظاهر ان المراد انه ضعيف لا يقدر على
دفع المني رفعه ويحتمل على بعد ان يكون المراد به يحصل الضعف
هو على مقلع وجع المني وعلى الثاني وجهه الاصحاب على صورة
الاشتباه بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام ان ليكن
على وجهه قيل المراد بل وجهه مقابل الظهر فلا ينافي في الالفاء على
الصدر ولا يخفى ما فيه والظاهر التحيز والصدور هو الضمير
بين الاصحاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته قال
الشيخ لا بعد تطهيره الظاهر كلامه هنا على عدم الخفاصة
بالملامات ووجوب الترخ كما ذهب اليه العلامة في المنزعي ويرى
قوله بعد تطهيره بالتطهير والظاهر باعتقاد القائلين بالتحية
وقوله والذي يدل على ذلك اشارة الى اعادة الوضوء والصلوة
وغسل الشباب بعد استنوا له اذا تغير او يحتمل كلامه على عدم
الاعادة مع العلم او يجمع بين المولين ولعله اظهر لئلا يرد عليه

الشيخ محمد بن عمار

ان مع القول بوجوب التزج في كل القول بعدم الاعادة مع العلم
 للشيء في العبادة فقله وان كان لا يجوز في العلم وقوله
 والذي يدل على ذلك دليل عليه ويدل عليه كونه في الا
 سبغاء حيث لا يعد يغفل الاضمار واستغن هذه الاضمار
 من اسقاط الاعادة في الوضوء والصلوة عن استعمال هذه الياه
 لا يدل على ان التزج في كل شيء يقع فيه واجبا وان كان متى
 استعمال لم يلزم اعادة الوضوء والصلوة لان الاعادة فرضان
 فليس احدهما يجعل ذلك دليلا على ان المراد بمقوله التزج
 من الاحتياط على ان الذي ينبغي ان يعمل عليه هو ان اذا
 هذه المياه قبل العلم بمحصل النجاسة فيها فانه لا يلزم اعاد
 الوضوء والصلوة متى استعملها مع العلم بذلك لزم اعادة
 الوضوء والصلوة انتهى بن حازم عن أبي عبد الله عليه
 في الرجل يتوضأ بغسل يمين مع عدم غسل اليمين كما يدل عليه
 تغير العبارة في غسل ويغيد فاما مع غسل اليدين بعد اليسار
 فلا يجب الاعادة غسل اليسار لانه يحصل بذلك الترتيل وما
 يتوهم من بطلان غسل اليمين لكونه بعد غسل الشمال ففما
 ظاهره بخلافه في بصير الاتي يدل على ذلك لكن لما لم يذهب
 اليه احد من الاصحاب يمكن حمل الاعادة على اصل الفعل
 بخلاف المشاكلة او باعتبار اصل الفعل لا غسل الوجه ويمكن
 حمله على العائد او على الاحتياط لكن لم يذكرها الاحتياط
 نعم يمكن ان يوجب على طريقة الاصحاب في النية ومقارنتها انه اذا
 قدم اليدين على الوجه فانت منه مقارنته النية للوجه الا
 اذا قارنتها مع غسل اليدين مستحبا قبل الوضوء فتدبر قلت

مشتا السج

مشتا السج ان اليمين المغنولة بعد اليسار في حكم العلم وليس
 كذلك بل اليسار المغنولة قبل اليمين في حكم العلم فكما غسل
 اليمين وقع بعد الوجه بلا واسطة فلا فرق بين ان تدرك بعد
 غسل اليسار فتغسل اليمين او بعد غسلها او بعد غسل وجهك
 ان من اشترط مقارنته النية للوجه لا يتمشي عنه غسل
 الوجه بدون المقارنة الا ان يغسل الوجه بلا شعور وهو حلا
 المتنازع فامل عن أبي جعفر عليه السلام فلا وضوء
 وحده الشئ وقد جاء القرآن لا يخفى ان المذكور في الآية الكريمة
 ليس من باب التنازع اذ يشترط في التنازع تعلق الفعلين
 معا بذلك الاسم واحتياجهما الله وههنا احتياجهما الله
 ولا يعلم تعلق احدهما به على الخصوص ويمكن ان يوافق ان يراد الشئ
 انه لا كان مع تعلق الفعلين وتنازعهما اعمال الثاني اولى
 كان اعمال الثاني مع عدم تعلق الاول وتوسط الفعل الا
 جنبتي بين المعطوف والمعطوف عليه اخرى يطرق اولى فتدبر
 قلت بعل وجه التدبر اشارة الى عاقبة من الدقة في التوضيح
 اذ الشئ حيث سلم ان يكون العطف على اللفظ اقوى كان
 لاحد ان يمنع قوله وعطفها على موضع الرأس او على العار
 قرب المعطوف عليه العطف على الموضع وعدم المرجح وبما
 افاد دام ظله من ذلك لوجود المرجح وهو عدم تعلق
 الشئ اليه فتدبر الشيخ يقول النكحان هما العظام
 لان الماسح يقول بوجوب المسح كذلك فلو قيل بوجوب
 المسح الى عتبة اخرى كان املاات قول ثالث في نفس الغسل
 والمسح

من الامور التي لا تظهر في مقام

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت وعلى فعل سند في الظان
عرض السائل انه يلزم مني لأجل اعتدالي في الكشف ان يكون
على فعل سندية لذلك تتعدى النجاسة الى رجل يحمل الخشب
معها فاجاب عليه بانها ان علم وصول الماء فلا بأس كذا
افاده الوالد العلوية ومجيب ان يكون سؤاله عن النجاسة
فاجاب عليه بما يظهر منه عدم التجسس مع افادة لزوم العلم
بوصول الماء لتحقيق الغسل والله يعلم
بن عروة العتيق قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ فان
قيل كيف يمكنكم ان رجايتي ان الى ليس غاية للغسل بصفة
الامري او حال اعتدال الاطلاق لم تدرية تطلق على التي
المسرفة وهي ما تحت الكف وعلى التي في التيمم وهي ما تحت
الزبد وعلى ما تحت المرفق وعلى ما تحت الخنك فمن الله
فيها المراد كما تقول لخلو ملك اختضب يداه الى الزند و
للتصيق اصقل يدي الى القنينة وليس في الآية ابتداء الغسل
بالاصابع كما انه ليس في هاتين العبارتين دلالة على ابتداء النجاسة
والتصيق بالاصابع اليد وطرف السيف على ان ابن هشام ذكرني
على ما ذكر من غلو طه الحارثي الحارثي عشرة قوله تعالى فاعتلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المقادير تعلق الى باعقلوا
وقد رده بعضهم بان ما قبل الغاية لا يدان ينكر قبل الوصول
اليها فنقول لضرورية الى ان مات ويمتد فذلكه الى مات غسل
اليدين لا ينكر قبل الوصول الى المرفق لان اليد شاملة لرؤوس
الانامل والمناكب وما بينهما لا والوصول يعلق الى باسقطوا
مخد وفا ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاقطار

ثم الاجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد اتفق
الى المرفق والغالب ان ما بعد الى غير داخل بخلاف حتى واذا لم
يدخل في الاقطار بقي في المأمور بغسله انتهى الحمد لله الذي ظهر
الحق على لسان اعدائه

بن يعقوب قال لما رجع ابو الحسن ان يحصى يمكن ان يكون
هذا مخصوصا بالامه واولادهم عليهم السلام او يحل الذي ان يحصى
داخل القبر وهذا على خارجيه ولعل المراد بالجعل في القبر نفسه
لجعل بعضه فيه والله يعلم عن بعض رجاله عن أبي عبد الله
او ابني جعفر عليهما السلام ففرضية حصة يمكن حمل الفرضية على
تاكدا لا استحباب ويكون الحصة بزيادة لفافتين او القنينة وخروقة
التدبين او احدهما مع النمط او احدهما مع خروقة القنينة و
الاول اظهر قلت المذكور في كلام اكثر الاصحاب ايضا زيادة القنينة
فتين على التلثة للعروضة وفي المسئلة بسط كلام لا يزيد
عليه فان اردت الاطلاق فارجع الى كتاب مجاز الانوار
عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال ادنى
من يوم طهرت اى من اخر يوم كانت طاهرة قبل الحيض
او اخر جزء من طهرها السابق والمراد يتم لها من يوم طهرت
مع ما رأت من الدم قبله عشرة فالمراد حصول تمام العشرة
من ذلك اليوم وكذا في قوله عليه السلام بعد ذلك تمام العشرة اى
تمام العشرة مع الدم السابق والنقاء المتخلل والظواهر انما ذات
عادة كما يظهر من اول الخبر وحمل على ما اذا صار في الدم الثاني
جزا من العادة ويشكل ح الحكم يكون العشرة مطلقا حيا

الا ان يحمل على كون عاداتها عشرة ويمكن حملها على غير ذلك
 العادة او على انها تجعل عمل الحيف الى العشرة استظهارا كما
 ذهب اليه الرضوي والله يعلم عن غير واحد سألوا ابا
 عبد الله عليه السلام عن الحيف وتوضا لكل صلوة حمل هذا على
 القليل بعد معان الظان الاغتسال لانه نقطاء ولكل
 صلوة متعلق بالوضوء فتوجيهها ما بان محتمل على الكثيره
 فعلق قوله عليه السلام لكل صلوة بكل من الاغتسال والوضوء
 والمراد اما في وقت كل صلوة لان الصلوتين تقعان في وقت
 واحد ومحتمل على المتفرق ومحتمل ان يكون المراد انه ليس
 بغير وان سأل لانه يتوضا لكل صلوة وان سأل والله اعلم
 وكانت تجلس اي كانت معها في اكثر الايام اصغر حتى
 كانت تظهر حفرتها في الماء وتغيره ما رواه في المشكاة عن حماد
 بنث عميس قالت قلت يا رسول الله ان فاطمة بنت ابي جبيش
 استحضت منذ كذا وكذا فلم يضر فقال رسول الله صلى الله
 عليه واله سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس في مكرن فاذا
 رأت صفاء فليغتسل للظهر والعصر غسل واحد الحيز
 او اكثر لعل المراد في الشهر مرتين او كانت ترى اكثر وان كانت
 الاكثر استحاضة عنده عليه السلام قال اذا اردت
 واجمع فتيصه قال في المنترى ثم يفرغ فتيصه من تحت روثه
 الى تحت سرته ويحج على روثه وتركه الى ان يفرغ من غسله
 انتهى ولعل هذا هو المراد من الخبر ويمكن ان يكون الجمع باعتبار
 الرفع من جلوس الرجلين والله وانفعها العمل المراد من الخبر

القيص

القيص باعتبار الرجلين وما في الكافي هو الصواب قلت وما في الكافي
 وارفعه واغمرها الظان المراد في اللف يدخل من الجاهل الا يخرج
 فاذا انتهى اللف بغير راس الحرفه حيث تنتهي بمالوف وقبل المراد ان بعد
 الشد على الحرفين يخرج من بين حمله وبغير في موضع الشد ولا يخفى
 ما فيه قال اخبرني من راي ابا الحسن عليه السلام من اعلى
 القدم اي الكعب المراد من اعلى القدم امارت من الاصابع لانها اعلى
 بالمشية الى حين جزاء القدم عند وضعها على الارض للمسح كما هو
 المتعارف او المراد منه الكعب المفضل وعلو الكعب باعتبار ارتفاعه
 على سائر اجزاء ظهر القدم فيكون المراد من المسح من اعلى القدم للمسح
 من راس الاصابع ويكون الايتداء ابتداء اضاف او المراد من المسح
 وكذا في الانتهاء ويكون العكس ايضا ان يكون ما على القدم المفضل
 وبالكعب الثاني وتوجيهه مما ذكرنا ظاهره انه يمكن ان يكون
 المراد الله عليه السلام كان يحس نارة هكذا وتارة هكذا والله اعلم
 وبطله بقية ويبدأ بالاول بنمته الخبر في الكافي

وان ترجم اي لا غير العتبات في الاواب بل
 اسمي كل باب على حسب ما سماه او اقتصر على شرح المسائل التي ذكر
 فيها من غير زيادة ولا نقصان فعلى هذا اجمع عن هذه الازالة
 في اصناء التصنيف والاول ظاهر اما من ظاهر القرآن المراد
 من الظان اتم منه ومن النص ومن الصريح ما يكون بدلا للطائفة
 والقصن اتم من ان يكون بالنص او الظاهر ومن الظاهر ما يكون
 بمفهوم الموافقة ومن الدليل ما يكون بمفهوم المماثلية ومن
 المعنى تقيده ايراد الدلالة الا لزامية من الدلالة الانقضاء

والايمان والاشارة او معناه مثل واسئل القرية ونحوه من
اقام الخطاب الخبر الصحيح من دلالة الاقتصار ونحوه عن
الخطا واعتق عبدك على الف
الاصل في هذا الباب لعله عندك باصل الاستصحاب
او البراءة او بهما والنوم حدث الاظهر في حل الحيزان بق
الله عليه لما بين ان غير الحدث لا ينقض الصوم ذاعلى العادة
القائلين تنقضي الوضوء واكل ما منه التذوق وغيرهما
مما لا يتوهم كونه حدثا ثانيا منه تقوم بانه حدث فظهر من بيان
الكلام واسلمة نافية النوم لا من الاستدلال المنطقي
فتأمل جدا ما يعني بذلك ان كان مع نفي ما بعده
ولا يصح للصوت يفهم منه ان المراد قللت النوم
على السمع في اذ السمع صوتا ويكون المراد بطلب العقل ذهابه
بالكلية ولا يكون معومات النوم نافية والله يعلم
ما الحقيقة على تعدد الكلام على عظم ما قاله المحققين
اما على سبيل الحكاية او عظمها ما بل طعم النوم
يمكن ان يكون المراد بطعم النوم ذهابه بالكلية وان يكون
المعقد انهم منه والله يعلم والافان على تبيان انط
من هذه الخبرات معومات النوم لا تنقض الوضوء والله يعلم
موظفك الظاهر قوله عليه من طرفيك في هذه
الاخبار ان ما يخرج من غير الطرفين لا ينقض الوضوء
وان صار مغنا و اوسجى اخبار يدل عليه تأمل انما يعطى
الصحة لا خلاف في عدم نقض النقي وذهب ابن الجنييد

رواه الى

في الامور الموجبة للعبادة قوله

رواه الى نقض الوضوء والصلوة بالعتقة في الصلوة وذهب جماعة
عن العامة الى النقض بها قالوا ولا يحمل على المقتية غالب
بن عثمان كانه المنقري ائمة على ما بينه عليه من جهة الخبر
بمنقصة وفي ملو حطة الخاص في باب غلب قد ذكر لكنه وفي
جميع السامع جميع سماح والسماح صيغة مبالغة من الجرد
ولسنة الساحة الى الفعل مجاز ويحمل ان يكون من المساحة
بمعنى المساحة كما ورد في الخبر السباح رباح اي المساهله ربح
سماحها والانه بمعنى الحلم والرفق وريح الميزان اي مال
والقوم بمراد في الحلم والوضا ككناب جمع وصفي وهو صفة
من الوضوء بمعنى الحسن والمطافة تقول منه وضو الرجل
اي صار وضيا لا يفهم منه في الحرف قل الفاضل القري
وربما يحايل ان ابقاه في عرف الفقهاء مسلم واما انتقاله
في عرف الشرع فلا ينبغي لا يخفى عدم الشك في الانتقال
في عرف الامة صلوات الله عليهم ولا فرق بين عرفهم
وعرف فقهاء في هذه الفاظ المتداولة فتأمل من
محمد بن الحسن وقيل هو محمد بن الحسن الصغار كما يظهر من
التنبيه وهو بالظ لان ابن الوليد لم يثبت من يثبه محمد بن
يعقوب بن كثير ما يروي عن الوليد عن الصغار عن سهل
فاما الذي امكنه حبيب الودي لا خلاف بين
علمائنا في عدم الانتقال بينهما الا ابن الجنييد فانه ذهب
الى الانتقال بالمذنب اذا كان عقيب شهوة وفي رواية
والمذنب يكون الذال والمذنب كعين والمذنب ساكنة اللام

ما يخرج منك عند الملاعبة والتقبيل والودى بالمهمل ما يخرج
عقب البول ولو تحب بالمهمل في اللغة لكن ذكر الشهيد الثاني
في بالمهمل ما يخرج عقب الانزال وقال في المدي انه ما يقع
لخرج يخرج عقب الشهوة وعلى ما عرفت لا يظهر تضيقا بل الجسد
روحه وحده لما كان فاطمة لانه كان باعتبار ملاعبة معها
عليه السلام او يكون قبل التزوج واستحب ان يفرم الرسول صلى الله
عليه واله ان هذا احسن طلب للتزوج والا فلا طهر على من
بن محمد كانه ابن عمران الاشعري الذي ذكره جابر بن عبد الله
في رواية الكوفي عنه ومن يظهر من ست وحسن انه الجهر بن
محمد بن عامر عند ذكره على بن محمد في معالم بين حكم ونظام بين
مرة ويحتمل ان يكونا واحد كما يظهر من حديث عن محمد بن عبد الله
بن عامر في هذا الخبر ضعيف الاول حمل الخبر على التفتة في
والفعل لان وجوب الوضوء والخبر في هذا المضمون من الشهوة
ينفهم قلنا افضل عليه السلام في هذا الخبر بيقينه والله تعالى اعلم
بما لم يخرجه عن ابن عبد الرحمن المثالي عن علي عليه السلام قال
كنت رجلا نذرا فامرني رجلا من بني النخعي صلى الله عليه واله ان
ابتنه فقال فقال انقضوا وغفلوا عن محمد بن الحسن في
الحسن على عتبة في ذلك وقت وجلا من فامرني المقداد بن
يحيى بن رسول الله صلى الله عليه واله فقال فقال في الوضوء
وغيرها من الاخبار يدل على نجاسة المذي وايضا في الوضوء
وعلى تقيد العمل على الاستنجاء بشي اما ان يقول ما ليس بشهوة
ليس عذري اويق بان خلو من قرب الاستنجاء بان يكون مع

الشهوة

الشهوة كذا يجمع بين الاخبار وقد شذنا البهائي في الاربعين في
مراده بالصغير ما لم ينكر في الاصولا وما لم يعمل به الاحباب
لاما يقابل الصبح الاصطلاحي فان تنويح الحديث الى الصبح
والحسن والموفق من الاطلاحات المتأخرة عن مير الشجر
ولامن الانعاط يحتمل ان يكون معطوفا على كل من قوله في الشهوة
وفي المذي ويورد الاول العدد عن لفظه في اللفظة من
وذكر الغسل اخر الخبر المناسب للمذي والثاني ان المذي لا يستلزم
به على لزوم الثلث لانه ظاهر انه عليه السلام لم يرد به الوتر الذي هو
الوحد لانه زيادة صفة على الاسم ولا يحصل باقل من واحد فحمل
انه صلوة الله عليه واله فصدق به ما اذا فعل الوحد واذا فعل الثلث
ولا يخفى ما فيه فتدبر فليعد الوضوء وبعد الصلوة يمكن عمله
على المقدري والوضوء على الفوري اي الاستنجاء والاعادة على
الفعل على المشاهدة او باعتبار ما وقع سابقا من الاستنجاء
بالاحجار او على ما اذا نسي الوضوء ان يفرم لكن ياباه عدم الاحتياط
خارج الوقت والاولى ان يوافق مذهب جميع من الاحباب
صا ممل وان فتح احليله ما عاد لعلم ما جوله على يقينه او
على ما اذا خرج في اليد والصفرة الصفرة اما صفرة
اذا كانت بمعنى شي له الصفرة كما هو المعروف في الاطلاق
او مجازية ان كانت مصدرا او بدل من النذر ويحتمل ان يكون
النذر صفرة الاسم الاشارة الى تحيد بعد ارتقاء تلك الرطوبة
الحاصلة من الاستنجاء صفرة والسؤال عن الانقاء لرفع
احتمال كون الصفرة من الغايظ ويحتمل ان يكون الوضوء

في الموضع بمعنى الاستنجاء استعمالا في المعنى اللغوي فتدبر
 على عما بين الاليتين اعترض عليه ان مفهوم اللقب ليس بحجة
 اقول ويمكن الرجاء الى مفهوم الغاية فالوجه فيه ان
 ويجعل ان يكون المراد مما ورد بالاعادة بعد ان يذكر بعد الفراغ
 من الصلوة استنجاءها او ما يدل على بقائها كقوله الرواية على
 نفي الوجوب ويمكن حمل اخبار عدم الاعادة على التقية ويمكن ان
 يحصل في الوقت والحاج على الاستنجاء وعلى الوجوب فيهما
 كما هو المشهور او في الوقت على الوجوب وفي خارجة على الاستنجاء
 كما ذهب عليه بعض وعلى الوجوب في الوقت فحقا كما قيل ان
 او في البول فيهما على الوجوب فتأمل فارجع لمادة الصلوة
 اما الايجاب فغير واضح واما الامرية فتجمل الاستحباب و
 كثيرا في معناه وبقرينة ما تقدم ويمكن ان يكون الاعادة لتعدد
 بدون الغسل لا لثبوتها كالتقنية الاخبار المتقدمة لغيره
 تبين ان الاظهر الحمل على التقية لان المشهور بين العامة جواز التقية
 بالاحتمال في البول على ما قيل في المذاكرة فجاز له ح الاقتدار
 في جواز الصلوة لافي الظهارة حتى لا يجب الغسل بعد وجوب الماء
 لنقل الاجماع على خلافه وقال المحقق والعلامة بوجوب التيميم
 بالاحجار اذا لم يمكن من استعمال الماء لازالة البول او لم يوجد
 الماء وانباته مشكلا فتأمل يدل على ذلك كانه يريد الاستئصال
 على ما ذكره في البول ذات
 يوم قال الشيخ الرضوي واما اذا وادان وما تصرف منها اذا اضيفت
 الى المقصود بالنسبة فتا ويلها قريب من التاويل المذكور او معنى

جئت اصباح اي وقتا صاحب هذا الاسم قد امن الاسماء الستة
 وهو صفت موصوف محذوف وكذا حينه ذات يوم اي موصوف
 هذا الاسم واختصاصه بالبعوض وذات بالبعوض الاخر يحتاج
 الى السماع والمأخوذ واصبوح وزاعنوق فليس من هذا الباب
 لان الصبوح والعنوق ليسا زائعين بل ما يشرب فيهما فاما المعنى
 جئت زمانا صاحب هذا الشرب فلم يصغف السمي الى اسمه انتهى
 اذ قال له يا محمد قال ابن هشام في المعنى اذ تاتي الى اربعة
 اوجه الى ان قال والرابع ان يكون المفاجاه نص على ان السبيح
 وهي الواقعة بنيا او بنينا كقوله استقدر الله خير واخبرني
 به فيمنما العسر اذا دارت مياسير وهل هي طرف زمان او
 مكان او حرف للمعنى المفاجاه او حرف موكداي زائدا قال و
 على القول بالاول فقال ابن حنبل عاملها الغسل الذي بعد
 لانها غير مضافة اليه وعامل بنيا وبينما محذوف في غير الفعل
 المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للحملة فلا يعمل فيها الفعل
 ولا في بنيا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيها
 قبله ولا عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منه ما قيل العا
 ما يلي بن بنيا على انها مكشوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالي
 اسم الشرط فيه وقيل بين خبر محذوف وتقدير بنيا انا قائم
 اذ جاء عمر وبين اوقات قيامي محذوف وتقدير بنيا انا قائم
 عليه مجاز عمر وقيل مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين
 جاء زيد انتهى فالقاه بيد اليمنى اما الاستنجاء او للوضوء والخبر
 اظهر فان قلت نسخة الاصل بويدي الاولى لان الاخذ من اليسار

بالاستحشاء انب قلت طاهر انه الكفا الا ما باليد في فصب على اليدين
لانه اخذ الماء من اليد ولو كان كما ذكر لم يكن للصبي في الحقيقة
وجه بل الامر بالعكس في التحسين فلا يعقل نعم قوله ثم استنحي
يؤيد الاول بل بعينه وان امكن ان يكون حسب الماء او لا على اليد
لغسل اليد ثم اخذ الماء من الظرف للاستحشاء ثانيا فقدر قال
قلت له اخبرني عن حد الوجه المسؤول ابو جعفر الباقر عليه السلام كما صرح
به في الفقيه والشيخ في الخلافة في اسنده عن حمزة عن احمد بن عيسى
وتبعه في المعتمد ولا ينقص منه جملة لا ينقص منه اما معطوف
على جملة لا ينبغي او على زيد ويكون لفظ لا ينبغي على الاول ولا
عاطفة لتأكيد النفي على الثاني وجملة الشرط والجزء في قوله عليه
ان زاد عليه لم يجر صلة بعد صلة له وقوله وان نقص منه ثم عطف
على ان زاد والصلة بعد الصلة وان لم يصرح به النسخة لكن لا مانع
منه كالمعتمد والحال وقد جوز المحقق العسازقي في حواشي الشفا
في قوله تعالى فانفقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين
كون جملة أعدت صلة ثانية التي ويجوز ان يكون هذا الشرطية
مع المعطوف عليها بمعنى قوله لا ينبغي لاحد وان يكون معترضة
بين المتدا والخبير وقوله عليه من فضايل الشرا اما متعلق بقوله
دارت اوصفة مصدر محذوف واما حال من الموصول الواقع
خبر عن الوجه وهو لفظه ما ان يجوزنا الحال عن الخبر او حال
عن الضمير المحرر العائدة الى الموصول على تقدير وجود لفظه عليه
والى الذوق مثل من القصاص على جميع التقادير وكذلك الجنبين
الظ الجنبين بالرفع والجر سهو من النسخ وفي الكافي ايضا بالجر

ويمكن

ويمكن ان يكون تقدير من اي وكذلك من جهة الجنبين من العيصا
الحاضر الوجه ويكون الاول بيان الحكم وسط الوجه وعلى عدم
صحة هذا المعنى وان يكون المراد ان الجنبين ايضا من الوجه وقال
بعض الافاضل ويمكن ان يجعل قوله عليه كذلك الجنبين
بياناً للحد العرجى وهو قريب مما بين الاصبعين انتهى
فقد عليه ما تضمنه في الدلالة بامل لان ما ذكره في الرواية من
الاتفاضة اليد اليسرى فقد خصه بالاستحشاء ولم يذكر ذلك في
غسل اليد وكذا الكلام في رواية زائدة ثم في نسخة
ما تبقى من مسح ياتى كذا في في وهو اقل وتكلف الشيخ البهائي في قوله
وكانه لما كان موهما لكون الامام عليه السلام رأسه وحمله
جميع الرطوبة الباقية وكل الكفا ادرج لفظ البقية رفعا
للقهر واسعارا بانه عليه السلام شي منها انتهى ولا يخفى بعده
فما مل ويبقى التردد اما من زائدة او غير من الرواية او منه
عليه التحسين احضار ابهاما كان واستعان بيده يمكن
انه يكون هذا للبقية لانه قالون برحمان الغسل باليد من
وعندنا ليس يحل اذ لم يقصد التعبد به ويمكن ان يكون
المراد بالاستحشاء باخذ العمامة ورفعها فقامل لا
يراد الى المرفقين يمكن ان يكون المراد في ابتداء الغسل
من الامام كانه فعله العمامة او انه في اثناء الغسل لا يمسح
بيده الى المرفق بل يرفع يده ثم يضع الى المرفق ونحوها
له كفل كالدعس حاصل البيت الاول انه ممدوح
لرسيد او اياه بالسمن والعظم فشب لفظه في عظمه والتنازل

لحمه وقطبه بقطعه من الرمل او كتلتب منه قل تصلب
 تلتد من كثرة وروى المطر عليه والكتلتب هذا المبلغ وكذا شدة
 كاهلة في السمن والتنازل اللحم بالباب العظيم الذي المصنعت
 اجزاءه بالحديد وجر بالساكنين بالغة في بيان شدة الصلابة
 الاجزاء وانضمامها وحاصل البليد الثاني انه صلب باله بان
 له عظم زراعين في البر والارض منضم الى صدره وكون المراد من
 لوح ذراعيه راس عظم الذراع الذي يحج عند الشوك وينضم
 بالصدر ثم تصفه بانه كان له منكب المس اجنح مفصلا
 وهذا المشهور بين اصحابنا اجزاء من الرجلين مفصلا ومفصلا
 وبعضهم اوصوا الاقبال كالسيد والصدوق على ما هو
 الظاهر من كلامهما وابن ادريس اوجب في الرجلين بخلاف
 الراس والشيخ جوزي المبسوط في الراس وفي النهاية في الرجلين
 مدبرا وصاحب جعفر عليه السلام يدل على جوار الصلابة على الكف
 ولا ينافي الكراهة فيحمل اخبار النع عليه السلام وفعله على
 اما المصنف بان يكون الماء في القرية اوليا من الجواز والمرض
 وكذا البول في حضور الراوي وان امكن جملة على ما اذا كان
 في حال البول بعيدا عنه فطلبه بعد ذلك والله يعلم
 ثم من بعض الفضل الذي جعل الاختلاف مباحا او يكون اشارة
 الى انه عليه السلام سقط بعض ندوة يده لئلا يتحقق الغسل
 فتأمل برأيه لا يخفى لا مثل من هذه المسئلة ويمكن
 ان يكون غرضه حمل الخبر على ما اذا جف جميع الاعضاء وقت
 الوصول لحصول ماء السج اولاته لما كان مترتب عليه ذلك

فيكون

فيكون لاخذ لما اخذ السج ويكون اوفى قوله او اعضاء طهارة
 سهر من الشايع او معنى الواو وفيه ان عبارة الخبرين صريحة في عدم
 جفاف الكل وان يكون غرضه حمل الخبر على جفاف البعض ويقول
 في مقام الجمع بطلان الوضوء بجفاف البعض ويكون ضمير غسله في
 كلامه راجعا الى الوضوء او الى الرجل او الى العضو لا باعتبار اعم
 فقط بل باعتبار جاف في من عادة فتدبر يد على ما وبله لاخر
 ما اورده تعالى اول التوجيهين فتأمل او من اشعاره فيه
 ويجوز الصلوة او يحول على الشك ويكون السج على الاستحباب
 فذلك من ماله خبر في به الشيخ كان المقصود الدلالة في
 الجملة والا فالدعي مركب لا تدل الرواية على جميعه فخرج
 ثلث اصابع ظاهره وجوب السج بثلث اصابع ونسب القول بطل
 الشيخ في الخلاف في المرحى في الصباح والصدوق في الفقيه
 والمشهور الاجتهاد بالسج ومنهم من حده بالاصبع ويكون حمل
 هذا الخبر على الاجزاء في الفضل وان كان دلالة بمفهوم القلب
 وهو ضعيف لكن يعجز عن الاجزاء ذلك عرفا والعلمون
 بثلث اصابع في الطول والغرض كان احوط والله يعلم
 للزيادة والا لصاق معا ويقوم من كلامه ان باء التعدية و
 الا لصاق واحد وهو خلاف ما صرح به الدرهم كالغير ورايادي
 ابن مالك وابن هشام واعمل الا لصاق في مسطحة القدم اعم بحيث
 تشمل اكثر افراد البا كما يظهر من الجوهرى فتأمل فتشكك في صحة
 عليه اما من تقريره في ان بما يفهم من سوء الادب والتعجب منه
 او من العامة حيث لم يفهموا ذلك من لاية مع ظهوره او من

انما انهم يقولون به
 في عرض الراس وفي
 الطول لمكتفون بالتحريك
 لصدق السج وان كان
 ثلث اصابع

ثم علة فاما بعد فامل ونزل به الكتاب يمكن ان يكون
 بيان القول الرسول والتاسيس ظهر صعبا طيبا قيل
 المراد بالطيب في الآية الظاهر قبل الحلال وقيل الحائض وقيل
 المنبذ من ما لا يثبت كالسحرة وابد بقوله تعالى والبلد
 الطيب يخرج نباته باذنيه الآية منه اى من ذلك النعم
 قيل لفظ من في الآية لا ابتدء الغاية والضمير عائد الى الصعد
 وقيل انها السبية والضمير عائد الى المحدث المذلول عليه بقوله
 تعالى وجاء احدكم اه وقيل انها السحرة والضمير المحدث
 للصعيد كما تقول اخذت المذراع وهو الكنت من الطعام وهذا
 هو الذى رجح صاحب الكشاف بل ادعى انه لا يفهم احد
 من العرب من قول القائل مسحت راسى من الدهن ومن
 الماء ومن الزرابى لا تبغض وبه خالف امامه ابا حنيفة
 في عدم اشتراط العلوى في التيمم واختار اشتراطه فيه والظن
 انه عليه جعل من التبغض والرجع الضمير الى التيمم بمعنى التيمم
 به وقوله عليه لانه علم بتعليل لقوله قال اى علم ان ذلك
 اى وجهه الذى مسته الكحل الكفان حال النظر عليه
 لا يلقى باجمعه بالكفين فلا يحرى جميعه على الوجه ومنهم
 من جعله تعليل لقوله عليه لانه ثبت بعض الغسل مسحا اى
 جعل بعض المغسول مسوحا حيث قال ابو جهمك بالباء التبعيض
 لانه تعالى علم ان الزرابى الذى يعلق على اليد لا يحرى على كل وجه
 واليدون لانه يعلق ببعض اليد دون البعض ومنهم من جعله
 لقوله قال ابو جهمك وهو قريب من الثانى فتامل ما يريد الله

ليجعل عليكم من حرج اى ليس عرضه تعالى من مطلق التكليف
 او بالطهارات مشقة بل يريد ان يظهركم من الذنوب والاحداث
 او ما يريد الله جعل الحرج عليكم بالتكاليف الشاقة مثل غسل
 الماء على كل وجه فكل من لم يبق على الظ فقبل التيمم ولا كفرا التيمم
 ايم اتصال الاغص الى جميع البدن او اعضاء الوطوء وكان
 يخفى راسه اذا جره اى لمكان عليه يخفى راسه كان يحرى الماء
 الجدى الذى ياذن في مسح جميع راسه على عنقه فغصب ذلك
 الى ابيه عليها لانه يمكن ان يكون فغل ابو عليه ذلك فغصبه
 او يكون المراد غير حال الوضوء وامثال هذه التور شاذة في مقام
 التقييد والله يعلم قال لا الا يلقه لعله محمول على الاستحسان
 جمعا ولم يجعل به احد من الاصحاب ظاهرا بل نقوا الاجماع على عدم
 وجوب الاستيعاب العرضى والمشهور وجوب الاستيعاب الطولى
 ولو بخط غير مستقيم بل يظهر من بعض الاتفاق والله يعلم
 ومن غسل بجل المسح او قبلة او بدله نقطة والغسل في الوضوء
 للتطيف الظ قبل الوضوء والمراد ان الغسل الذى امره النبي صلى
 الله عليه واله فضا سببا لاستباه العامة كان للتطيف
 لانه يغسل ما امر الله بمسحه يمكن ان يتدل به على
 كون اوامر القرآن للوجوب اى حزنه قال نعم ظاهرة عدم
 وجوب الاستيعاب الطولى والعرضى ثم اضرمت اى التقييد
 به ومنهم بعض الاصحاب منه عدم تبين جصص الغسل والرجح
 كليا فاذا نوى في الغسل المسح يحرى ولا يخفى ما فيه
 فغسله يمكن ان يكون المراد تحلل الغسل بين الوضوء وغسل

هذا على عدم وجوب المتابعة وان يكون المراد الغسل
قبل الوضوء للتطهير وان يعد الارجلية قبل يمكن ان يكون
الاعاطفة بمعنى الواو كما قيل في قوله تعالى انما يكون للناس
عليكم حجة الا الذين ظلموا منكم وقوله عز وجل لا ينفذون
المرسلون الا من ظلم الاية صرح بحسبه الاخفص والغرابو
عبيده فامل ما انكرته الاظهر كون لعطه ماما فية اي
ما انبطلم وقيل الشاعر قضي بوقضي بمعنى الفراع يوقضت
حاجتي اي فرغت منها او بمعنى التادية وفاه ووقاه بمعنى اي
اعطاه وهو يقتضي معنولين المظل المدافعة والتوقيف غير
اسمارة ذات جمال وبار المعنى المحسوس من عناء بقية
عباده قضي فعل كل ذي دين فاعله في عطف على قضي و
تأنيق قضي وفي على عزيمها فاعمل فيه وفي حيث لم يفعل و
فاه وعزه مستدعز منها مستلثان ومطول ومعنى خبر ان
لعمريه والحمله خبر اعزة والمعنى ان الشاعر بعث غلامه ما
للخجارة فاشترى عزمه مبلغه منه ومطلت غمها فاستد
البيت وكان لا يعرف انها عزة فاجبره للاد فلم ياخذ منها
التمن واخذ كثيرا فاعتقه قول الشاعر وكتم الكتم
جمع الكت قياسا وكيت يتوى فيه الذكر والمؤنث صغير
كانه بين السواد والحرة والفرق بين الكيت والاشقر وان كان
اسودين فهو كيت والمداقات شديدة الحرة كانه ملطخ
بالدم استعرت جعله شعارا وهو شوب يلي الجسد
او اخذت الشعار وهو العلامة المتون جمع متون وهو

الظفر

الظفر والذهب في الاصل الموه بالذهب والمراد ههنا الذهب
تعلو حمرته صفرة وان كان شديدا للحمر ولم يعمل تلك الحمر صفرة
فهو المسمى فانه اذ ان اصول شعرها حمر وردها صفرة وكما
معطوف على ورادها في البيت السابق وهو مضروب بفعل فقد
اي زكبا ونقود ومن مائة صفته وكما للتشبيه والتحقيق مجازا
متونها اسماء وجرى في حواجره واستعرت عطف عليه
لون مذهب مغوله والحمله الكبرى وهو كان مع اسمه وخبره
في موضع النصب صفته كمنها والمعنى زكبا ونقود خيل وكما
شديدة الحمره كان متونها الصفاء لونها وغاية شعاعها جري
عليها لون شئ مذهب وجعلته شطارا لها لانها تلمع كمنها
الشي المذهب يعجز بانه صاحب الخيل وهذا مما يتلجج به العرب
ليسا من الوضوء ويمكن ان يكون المراد انهما ليسا من الاجزاء
المستوفية بل من السنين المقدمة على الوضوء كالسؤال مثله
هما من الوضوء اي من مقدامة او من سنته فريضه
ولاسنة يمكن ان يكون المراد في كونها من الاجزاء المستوفية
حان به اجزا استحباب الغسل في الثانية هو المشهورين
الاحباب بل ادعى ابن ادريس عليه الاحماء وقول الصدوق
بعدما استحبابها وهو موافق المقالة الكليني وقال ابن ابي
واعلم ان الفضل في واحدة واحدة من راد على اثنين لم يخرج
مثنى مثنى يمكن ان يكون المراد به العسلين المسحبين
او الغرقتين وغرفة للذراع محتمل على بعد ان يكون الغرقة
للذراعين معا فتدبر فقال لي توضحا ثلثا ثلثا في الكش

محمد وبه وابراهيم ولا حد ثنا محمد بن اسمعيل الرازي قال حدثنا
 احمد بن سليمان داود الرقي قال دخلت على ابو عبد الله عليه السلام
 فقلت جعلت فداك كم عدة الطهارة فقال اما اوجبه الله بها
 فواحدة فاضاف اليها رسول الله صلى الله عليه واله لضعف
 الناس ومن توضأ ثلثا ثلثا فلو صلوة له وانا معه في دله
 حتى جاء داود بن الزرقي فاحذر اوية من البيت فساله عما
 سالت في عدة الطهارة فقال اثلثا ثلثا من نقص عنه فلو
 صلوة له قال فارتعدت فربصني وكان من خلفي الشيطان
 فابصر ابو عبد الله عليه السلام وقد تغير لوني فقال اسكن يا داود
 هذا هو الكفر او ضرب الاعناق قال فخرجنا من عنده وكان ابن
 ابي حواريستان ابي جعفر المفضل وكان قد اتى الى ابي جعفر امر
 داود بن زرقي وانه رافضى فيختلف الى جعفر بن محمد عليه
 فقال ابو جعفر الى مطلع الى طهارته فانه هو توضا وضوء
 جعفر بن محمد فلي لا عرف طهارته وجعفر عليه القول وقيل له
 فاطلع وداود تنهض للصلوة من حيث لا يراه فاسبغ داود بن
 زرقي وضوء ثلثا ثلثا كما امره ابو عبد الله عليه السلام قائم وضوءه
 حتى بعث اليه ابو جعفر فدعاه قال فقال داود فلما ان دخلت
 عليه رجب لي وقال يا داود قبل فبك شي بالطلوع ما انت
 كذلك قد اطلعت على طهارتك وليست طهارتك طهارات
 الرافضة فاجعلني في حل او امر له بما انه الف درهم قال فقال
 داود الرقي التقيت انا وداود بن زرقي عند ابي عبد الله
 عليه السلام فقال له داود بن زرقي جعلني الله فداك احققت

حكاية وضوء داود
 تقيته
 وانه عليه السلام هذه
 لمقن دمه

دملنا

واما في دار الدنيا وزجوان نخل الى بهنك وركبك الجنة
 فقال ابو عبد الله عليه السلام ففعل الله ذاك امر بك وبأخائك من جميع
 المؤمنين فقال ابو عبد الله عليه السلام لداود بن زرقي حدث داود الرقي
 بما مر عليك حتى تكون روعته قال حدثه بالامر كله قال فقال ابو
 عبد الله عليه السلام لهذا الفيتنه لانه كان اشرف على القتل من يد
 هذا العدو ثم قال يا داود بن زرقي توضا مشي مشي ولا تزد
 عليه فانك ان زرت عليه فلو صلوة لك انتهي لا يفرض ولا
 يخشى اختلاف الاصحاب في غسل الجنبة فذهب جماعة الى انها
 جماعة الى النجاسة وجماعة من القضاة الى الطهارة واستلحق
 منه غسله الاستحباب فان المشهور فيه الطهارة وقيل انه نجس
 لكنه معفو استترط فيه عدم التغبر وعدم وقوعه على نجاسة
 خارجية وبعض عدم تميز اجزاء النجاسة في الماء وبعض عدم تقدم اليد
 على الماء في الورد على النجاسة وبعض عدم زان الزنن وامسا
 غسله وضوءه فلا خلاف في كونها طاهرة مطهرة خلافا لابي
 حنيفة فانه يقول نجاستها وامسا الى الغسل فلا خلاف
 بيننا ظاهرا في طهارتها ولو زان زان للنجاسة وانما الخلاف
 في كونها منية للحدث ثانيا لم لا المشهور الاول واسعه
 فقال له باس الاخبار يدل على طهارته الغسالة للنجاسة لانهما
 على مراد الغيد من باب غيوم الموافقة والله اعلم ولا
 يجوز التقريب بين وضوء لا خلاف بين الاصحاب في وجوب
 المولات لكن اختلفوا في معناها فذهب جماعة منهم للضيف
 والشارح في بعض كتبه وكذا المرتضى الى وجوب المناجعة و

فرواها الموالاة والاهم جدد كثر من على ان الموالاة هي رعاية
 عدم الجفاف واختلوا في الجفاف قد ذهب الى ان جفاف
 بعض من عضو كاف في البطون والاكثر على ان جفاف الجميع مطلق
 وذهب المرتضى وابن ادريس الى ان جفاف العضو السابق على ما هو
 فيه مطلق المشهور بين الفقهاء المنباعدة عن بطون الوضوء
 او بالجفاف وانما يظهر الاثر في ترتيب الاجسام والشيء في المسطح
 على البطون وان كان بعض يوم ينبغي تعليق السوا بالاعمال
 على الاشياء الواحدة في حال الضميمة لعل مراده الضميمة
 لرفع الكراهة لا المروءة فالجزم المتقدم يدل عليه في دلالة على
 منع المفيد شيء لان الظاهر من الرواية ان يتخلل الغسل بين الوضوء
 لان تقدم على الوضوء وكان ذلك لخط عدم يشكل الاستدلال
 بالعموم لظهور العمد في هذا المقام الا ان يقر هذا من قبيل النظر
 على العلة وهو ثم ولا يعيد على ما كان اى مثل المنى
 وقال اتبع وضوءك استدلاله على وجوب المتابعة بالالتاسيس
 اولى من التاكيد لكن سياق الكلام يشعر بان المراد به الترتيب
 وجب عليه إعادة الوضوء لعل مراده الاعادة من
 الموضع الذي يحصل معه الترتيب والمراد بالوهم الظن لكن
 الاول بعيد معتمد راسك اى مع الرجلين كما دل عليه
 الاخبار الاخر بعد ما فرغ اى في افعاله لا في نفسه لانه
 يخالف الاجماع فتدبر الحسين بن سعيد هذا الخبر ايضا
 يدل على ان النشاط انما فرغ من افعال الوضوء غسل
 غسل الجنابة والحوض واحد لعله

يعنى

يعنى يغنى في الكيفية وربما استدلك به على انه لا يجب غسل الوضوء
 كما ذهب اليه جمع من الاخبار ويؤيد قوله عليه وآلى وضوءه اظهر
 من الغسل ويمكن ان يكون المراد انه يكفي غسل واحد الجنابة والحوض
 كما ذهب اليه جماعة والله يعلم وهذا ياتى بها عليها يعنى مع كفاية
 الواجب عليها كما فهمه بعض اواعم كما فهمه والله يعلم وعرفه
 والخبر والذوق كانه على سبيل البدلية لانه يجوز التقدير قاله
 في ذلك الظاهر من تيمم الرواية وغسلها من جنسها
 بعضها على البدلية ليس على النقصا على تقدير ان يكون التيمم
 النساء فالعنى ليس عليها غسل الوجوه كما في الاخبار الاخر
 طاهر مطهر شعر نجاسة الميت غير المعصوم وان الغسل المكان
 النجاسة و جرت بدالة يعنى صار مشرعا من الوجوب
 والغسل تغسله من نجسته كان فيه ان الشوك الذي
 على الميت يظهر من دون غسل قلنا نجاسة الميت انما هي
 الشاب شعره لو لم يمس بدنه يكون فيه الغسل كما قاله بعض
 ويمكن حمله على الاستحباب وان يكون المراد والله يعلم انه
 برد السائل بانه عمن الشاب فكيف يكون رية وجوب الغسل
 والتيمم الاخر جائز مع ان حدثه لغف ولعل بهل
 يتم الدلالة والباقي سنة يظهر ان الآية لا يدل على
 غسل الحوض كما فهمه والله يعلم ومن مثل متان يمكن
 ان يكون المراد غسل السرة وغسل الميت وبعيد الصلوة فيه
 ولا له على ان غسل الجمعة له دخل في الصلوة فعلى هذا لا يلاحظ ان لا
 يتجمل بين الغسل والصلوة حدث كان اولى اذا خيف

الغوث ظاهر الاخبار عوز الماء لاخرت الفوت مطلقا
 فليست غفائه فيه دلالة على الوجوب الا ان يبق الاستفهام
 للذوق الاخر تداركا للغسل سنة بلا خلاف فيه تأمل
 الا ان يراد بالسنة ما لا يعرف وجوبه من القرآن النبي صلى الله عليه وسلم
 المسلمون والمشركون ويوم الزنارة ظاهرة طواف الحج او
 كفته اي اردت يكفيه يغتسل غسل المس لا الله سبحانه يغسل بعد
 التكفين كما قيل وصل ما به لك لم يدرك الاصحاب الصلوة مع استعمال
 الغفر عليه وغسل قاضي صلوة الكسوف قول الشيخ مطلق والرواية
 مقيدة بالليل والنكاح القمر فلا انكشاف ليس في الخبر تصريح
 باحتراق القرص لكن تقدم في حديث محمد بن مسلم فيجمع بينهما
 والمهر والرجم اي تمام الدر او يستقر لا يقضي عليها اي لا
 يوليه باجمعه او لا ينزل ولا يجوز عليه صاعا لا خلاف
 بين الاصحاب في عدم وجوب الغسل بصاع كما لا خلاف في استحباب
 الغسل بصاع وربما يوجب هذا الخبر الوجوب حمل ان المراد وجوب
 غسل الاواني ان يكون بصاع قد روي وان كان غائما هو لا يخفى
 تعارض مفهوم الخبرين في هذه الرواية فتدبر قال الشيخ
 الغسل لا يبعد ان يكون عليه فكتب عليها اروهم عليها طرح
 الاصحاب هذه الاخبار لمخالفتها لاجماع المسلمين واحتمل العلة
 في المنتهي ان يكون المعنى مجازا عن الزكي للمصاحفة واما الاستناد
 لظلاله في شرح المدرس لو لم يكن دعوى الاجماع على وجوب
 الغسل على المرأة بمجرد الانزال سواء كان في الغوم او اليقظة
 لا لكن حمل الاحاديث الدالة على الغسل عليها بالانزال على الاحتياط

جمعا بين الاخبار لكن الاول ح العمل على الاجماع والاخذ بالاحتياط
 ما ظهر له في الحال كان الضمير راجع الى الامام عليه السلام
 الا السجدة الحام ومسجد الرسول لعن فيه دلالة على ان الجنب لو دخل
 المسجدين بغير تم لم يثم التيمم للخروج كما يقتضيه الطلاق بعضهم
 وهو غير بعيد سجدة لعن لعن الصواب بدله الم سجدة و
 كذا تقرب لعن اليه واتصاله به نسبها الى لعن ولا يجوز الجود
 الا لظاهر ذهب اكثر المتأخرين الى عدم الاشتراط من الجنبا
 سات مراده من الحكمة والغيبة فتدبر بلا خلاف ينبغي
 تفرجه عن قريب بخلافه وبالجمله هذا الدعوى غير مبررة
 وتخصيص الاخبار خالية عن ذكر الاستنساخ ولعل الاصحاب
 نظروا الى تلازمهما الماء على راسك في الحاق العنق بالراس في
 الغسل اشكال الا ان يمسك باجماع الاصحاب ما بدلت
 يد العمل على المبالغة في العتلة يكفيك السير لعل هذا
 يصلح مدعى الكتاب والظاهر منه الاحتياط فلا يتم الدلالة به
 ايضا فينبغي ان لا يوجب عليه يرد مثله في ابطال وجوب الغسل
 والمواظب الجواب قد خصرت اي خصرت المبالغة وتلازمها
 ان يكونا محصيين بهذا الفرق لم يقل احد ولا هو في غيره هذا الكتاب
 يريد به ان المصطلح يفهم من ظاهر المعنى والذكرى الاجماع على
 عدم وجوب غسل الشعر ولا يظهر من كلام احد وجوبها الا ما يفهم
 من ظاهر هذه العبارة من التضييق وقد اوله الشيخ بما تروى
 الجنب حكمه حكم النجس غير مع خلوه عن النجاسة ولعل مراد
 المصنف مع النجاسة حيث ذكر في احكام الجنب غسل ذكره افهم

الى الماء القليل يمكن ان يحل على القليل العرق لا الشرعي
 بان يكون كرا او يكون المراد بالقدر الوسخ او القول بعدم نجاسة
 القليل كما هو مذهب ابن ابي عمير ^{عن} سمعيل عن عمر بن الخطاب
 لا يستعدان يكون اسمعيل بن عبد الحلق بن عبد ربه ^و يحتمل
 ان يكون اسمعيل بن مهمل ولا يوجب ظاهره الذي عن علي بن ابي
 ايض ^{وقال} كما لو كانت المرأة من نمة الرواية كما في الكافي فان
 خرج دم فلم تطهر فقتناه عدم التطهر ولو كان احضر وكان
 لهذا قول الشيخ هذا اذا كان آه في باء غسل الجنابة كان ما
 تقدم مخصوص ببيان غسل الجنابة فالمدعى منه قياس
 ويريد بذلك بيانا انه كان حمل على الاحتياط في المكثفة
 وربما يمنع من ذلك وهي طامة خطا لعل المراد الخطا في العمل
 بمعنى الخطية وكذلك تفعل المستحاضة كان المعنى
 ان هذا حكم المستحاضة من غير ارادة التثنية او المتحاضة
 في غير هذه الصورة فان كانت صغيرة اذا الغالب فيها
 اذا كان عسيفا الكثرة وفيما اذا كانت صغيرة القلة
 وعنده عن الحسين الظاهر اوجاعه الى ابن عباس
 وان كان يحتمل ارجاعه الى سعد ^{يعيد} على ذلك في الرواية
 شيء نعم الرسالة التي بعد هذا يدل ما اخبرني به الشيخ
 هذه الرواية بعينها الرواية المقيدة فقد مضى فيها
 تقدم فيه تأمل الا بتأويل ان دم النفاس دم الحيض المحض
 لغذاء الطفل اياها التي كانت تملك لعله اراد ايام
 الحيض ويحتمل ايام النفاس لما سيجي من رواية الشعبي في

الورقة الآية والاغتسلت غسل الانقطاع وصلاته ^{انما}
 فليعلم على الحال فان جاز الدم حكم الكثرة تخصب ^{انما}
 كناية صلت غسل طاهر الغسل للقليلة كما قال به بعض العلماء ^{عن}
 ابن ابي هذا مطلق يحل على ان يغتسل ^{واو} داود عن الحسين كانت
 بن سفيان ابو داود والسرفي للمزيد كما لا يخفى فلتستحب من الصلاة
 لمكان الحيض لا للنفاس على الحكم لعله الكوفي بقية ابن
 ان قلنا ان الانبار في غير الكوفي والا فالظاهر انهما واحد ^{والا}
 محله من محللات الكوفة وعنده عن العلائق ^و ارجاعه الى
 احمد بن علي بن الحكم وهو اظهر ولا يغتسل وهو محتضب
 يمكن العمل على طاهره ويكون الموضع لمنعه من جريان الماء تحت
 الحنا او لصبره مضافا او يكون المراد الذي عن مروج الغسل
 كما في الغير السابق ولا يجنب لعله محمول على ما اذا لم يأخذ
 الحنا ماخذ ^{كما} المراد بها
 مبدأ اشتقاق قوله تعالى فان لم يجد الرجل الا لوجوده والا لم
 يتعد الى مفعول وحمل كلام الشيخ على الوجود بعيد غاية البعد
 مرضي حمل على المرض الذي يضر معه استعمال الماء والذي يوجب
 عن السعي اليه وظاهر الآية يشمل كلما يصدق عليه اسم
 المرض هو سب الارض يشعر بكون المراد بالصعيد
 الارض ويجوز ان التيم بالبحر ان شفاء الذي يمكن
 ان يكون صفة مسببة من غي اذبحي ولم يند الى العلم بالشي
 وعنده ان يكون مصدرا وفي بعض نسخ الحديث في
 وعندها اظهر ^{قال} وروى يمكن ان يكون القائل ابن

الى غير كونه في الكافي اية لذلك فليكنه واستوفى المظن ان
 امكنه الله التوفى بما ائنه يقدم على التيم خلافا لما يشعر به هذه العبارة
 ويقضي ما قامه ويترك الصلوة ان لم يجد ما يقرئ منه قوله ونفق
 يغسل بالثلج يمكن ان يكون المراد انه اما ان يغسل بالثلج او يحرق
 الثلج ويغسل من ماء الذي تحته او ماء النهر كما المعنى ان
 هذا مثل ذلك صلوة الليل والنهار كلها يفهم منه جواز الصلوة
 في اول الوقت خضوضا الصلوة لانه لا يحتاج الى قراءة الضموم فيها
 وان قيل به في الاول وفيه بعد شيء وهذا الحديث المعنى هذا
 الحديث واعلم انه من تمة الحديث كما يفهم من كلام الشيخ
 وانه لا يجوز التيم في الدلالة على عدم الجواز تأمل على
 ظاهر الارض لم يجد للفظ الظامو فعا يدل على ذلك ما اخبر
 يدل على التيم بدل الغسل وهو خلاف مطلبه مرتين مرتين
 ان لكل منهما مرتين ومحمّل التاكيد وعلى بن محمد عن سهل كانه
 المعروف بعلوم الموتى على ما يعرف من قواعد الخاصة لم يكن
 فيه زيادة فائدة ومحمّل ان يكون المراد ان طهارة عمدة لا تقتل
 من الخجاسة اما على مذهب ابن ابي عقيل فظاهر واما على المشهور
 فالمراد ان في هذا الجنس انواع لا يقبل الخجاسة كالجارى
 على المشهور والا لكثرة الاجماع وهذا الاستاذ في
 الاستاذ المتقدم عن محمد بن يعقوب وفيه شيء
 قد بينا في مضمي هو ان كان مقصوده من هذا الكلام
 تصحيح ما ذكره المصنف من التفصيل ففيه ما يرى وان كان
 مقصوده ان الذي قد مناه هو هذا الا ما ذكره المصنف وان

ما قد مناه

ما قد مناه لا يدل عليه ولا يعرف غير ما قد مناه فمع الكلام قاله
 الفاضل القسري وبما يوافق وان المراد منها ما يكون اقل من الكر
 بدليل ما قاله الشارح تكملة المصنف وهو عرف بمذهبه
 يغسل به التوب وبما كان في هذا الخبر اشعار بطهارة غسل الخبث
 من حيث التقوية بينهما وبين ما يغسل به الخبث لان يضطر
 اليه اى الى ذلك الوضوء للثقة يدل على ذلك ما اخبر في ليس
 فيما ذكره ولا في ذلك على تمام المدعى يطرح ما شاعرا لاختلاف النسخ
 في سائر الفروع والمشهور الكراهة وبعضهم قال بالبلع نقضا
 ما ذكرناه الطائفة من النزع كان احسن عن يزيد بن ابي حاق
 شعير بن الوليد وما فعل في مناهه على تقدير تمامه لا يدل على ثبوته
 كما سئل الشهيد الثاني عن عبد الرحمن بن ابي هاشم كانه
 عبد الرحمن بن محمد بن ابي هاشم الموتى بل خلافه في تأمل
 لان محمل على انه لا خلاف بين القائلين بالخجاسة ثم
 يقام عليها قوم لختلف الاصحاب في اشتراط كون المرأة حرة
 رجلا لا قالوا كثر على الاشتراط فلا يحرمى النساء والعصيان
 والحائضات مختصا بان القوم لا يشمل النساء والعصيان اقل شيئا
 منه في العرف الا الرجال وليس جماعة من اهل اللغة على ذلك
 قال الجوهري القوم الرجال دون النساء وقال ابن الاثير في
 القوم في الاصل مصدرهم ثم فوجف بكه غلب على الرجال
 دون النساء ولذا قالوا لهم من به معنى في قوله تعالى لا يجرؤ
 من قوم ولا نساء من نساء وقد قالوا من الشاعر اية به حيث
 قال اقوم الى حصن ام النساء ويظهر من القاموس اطلاقه

على النساء ايضاً وكان المتوضي والمغتسل هذا اذا كان المقصود
ازالة الخبث وبما لا سارع فيه واما اذا كان ازالة القاذور معنوي
فللمحسنة مجال ولعل فيما تقدم عند سورة الكلب وسورة النضائي
ما يدل على انه يتوضا بالبخس في حال الضرورة ولو لا انه لو توضا
بالبخس كان ينجس يده وكذا نقول بغسل يده من هذا الخبثية
لكننا نقول الاخرى الجمع بين التيمم الوضوء بالماء والنجس الجوع وان لم يتجدد
ولما ولم يمتد هذه الاخبار واما لما ان لم يكن هذا القول مخالفاً
لإجماع محقق دخول المضموم فيه فله الفاضل القسري وانت
ما فيه تأمل ما يدل عليه من الاعتناء وفيه تأمل ان اراد الله
على جميع ما ذكر حسب علمه من بين المشهورين من الاحتياج
وجوب غسل الثوب والبدن من البول مرتين واستدراكه في المختار
الى علمنا واستقرت العلامة في المستأ الكفاية فيه بما حصل
معه الا ان الله ولو بالبره وبه حزم الشهيد في البيان وهو مقتضى
لان فيه اطراف الروايات من غير معارض نعم لو قيل باحتصاص
المرتين بالصوب والاكفاء في غيره بالمره كان فيها قوماً
بضعف الاخبار المتقدمة للمرتين في غير الثوب فله في المدارك
ولا يبعد القول بوجوب الغسل مرتين لبول الرجل ومرة لبول الصبي
غير الرضيع والصبي في الرضيع كما هو ظاهر الخبر فانما هو
ما و كان مقتضى الخبري انه اذا لم يكن ماء احتاج الى التيمم
من صب مرتين فله الفاضل القسري فيه تأمل لان الظاهر
من التعليل انه يلغى الصب ولا يحتاج الى الغسل والعصم بذلك
لانه ماء وعلى الجسد تأمل لم يكن عليك شيء يمكن ان يكون

المراء في الاعادة لعدم المقصود فيكون كما اهل الحاجة لاعلام
الغسل والله يعلم ويفهم منه جواز الوكالة في الغسل على بعض التقادير
فتدبر ولا يغسلها و شيء عليه وروى هذا المضمون في رواية
بطريق صحيح ولكن يغسل يده وجوباً في بعض الموارد و
احتياجاً في بعضها وكل ما يوجب له ظاهراً ان المراد ما اعد
الله لكل ربه بالماء المشهور بين الاصحاب استحباب الرش
مع الشك في وصول الحاجة وواجب سلق الرش اذا حصل
الظن بنجاسة الثوب ولم يتيقن فلتغسل حين تظن محل
المراد حين يخرج منها الدم فتغيب ثوبها رجل احبب الظاهر
ان المراد من قوله رجل احبب في موته اصاب ثوبه شيء من المني
وقد يطلق الجنابة على المني كما ورد عن محمد بن ابي عمير قال
قلت روايت عن الصادق عليه السلام عهده والظاهر كما ينبغي
على الشاذ كونه بقى بالفارسية الفاراش الذي ينام عليه
يدل على ذلك ما اخبرني كانه دليل على المني الاول لاهل الطهارة
بالسج ومحوه حتى يذهب اثرها ويصلي كان المراد مسحها
بالارض على ما ينسبه عليه قوله عليه السلام والرواية المعتمدة
في الكافي ان الارض يظهر بعضها بعضاً على حمار ميت لا
خلاف بين الاصحاب ظاهراً في نجاسة ميتة الحيوان الذي النفس
السائلة كان آدمياً او غيره لكن لا بد من لا ينجس الا بالبر
ويظهر بالغسل ولا خلاف في نجاسة ما لا في الميتة طيباً
مطلقاً واما اذا اقاها مع الجاف فالشهور علمه نجاسة
وذهب العلامة الى ان ما يلي فيها ينجس نجاسة ما يلي في

حكمة يجنب غسله ولا يتعدى إلى غيره بل تردد في نجاسة ما
يلا في الشعر والوبر منها أيضا أو باس بخروا الدجاج لم اصد له
ارطبا هذا المقام فقلت فلو نا
اي احده او اظنك ينبغي به كانه يحق الاستحباب اي يغسل به
منغلاه يدل على ذلك ما راه كانه المراد الدلالة في الجملة
عن اسمعيل عن يونس كانه ابن مراد بقرينه يونس على ما ذكره
الشيخ في حج في من لم ير وليست من الكفر اي الواجب اوطافا
فانعمه بعد الظاهر انه كلام الصديق عليه السلام ويحتمل ان يكون
الباقى عليه على بعد عن ابن محبوب كانه الحسن محمد بن محبوب
تريد ان يغسل يده على استحباب غسل الكفن الميت قبل الغسل كالاجناب
على يدك البري يدل على رجحان كون الغسل لفرج الميت
باليد البري كالاجناب وتوضأ وضوء الصلوة المشهور استحبابا
وضوء الميت وذهب ابو الصلاح الى الوجوب لغسله
بالماء القراح هذا يخالف للمشهور الاغفر الله له اي العامل
واحتفال الميت بعيد وحسينه بالخطي لعل المراد مع السدر
لا بدله بحبال العذرة لعل المراد موضع العذرة بالتميز
والثانها تصغير العورة وبعمه كما يعبر كان التشبيه في غسل
النعم لا في الكيفية فلا نعمه عمه الاصل في فسق العامة بلاء
حزك والظ من خبر العامة بلاء طرفين فتدبر لا كره ان اركب
ذكر الاصحاب كراهة الركوب مع الجنابة واستدلوا بهذا
المذنب ويشكل الاستدلال به على العموم كما لا يخفى ثم واره
بجمل حاء السكت فليكن اولى الناس اقيده انه يحتمل

ان يكون

ان يكون المراد باولى الناس الشيعة والرجح شاعة اي عند
العامة فترك نفيه كما يدل عليه الخبر الا في وجهه الى
القبلة لا خلاف بين الاصحاب في وجوب الاستقبال بالميت
حال الدفن الا من امن حرة فانه ذهب على استحبابه وتحمل
لا خلاف بين الاصحاب في استحباب حل عقد الكفن
وان قد انكح المرأة عليه او اذ من قوله اذا قد را ذلك المني
حال نفيه منك رضوانا يحصل التعظيم والتحقير فلا يغفل
والله لا ينزل ذلك الاصحاب استحباب كون النازل في القبر
احسبا الا في المرأة وظاهر الخبر لضعفها بالولاء لان يحل
فيه على ما كسد الكراهة كافعله في الذكرى بالقطن والخط
اي الذكرى طومع الكافر ومنطق يمكن ان يكون المراد به
المترور وان يكون الحرقلة جعل سريرها المرأة لا ينظر من
الاجناب ذلك ولعله للسهولة تنفع المومن والكافر لعل
المفيدة حل الكافر على اصحاب الكبار ولا استبعاد في تخفيف
العذاب بها عن الكافر ايضا ووفى بدمه الظان القرض
عدم وجوب طالة الدم لا لزوم دفنه مع ما انفصل عنه
من الدم كاهن وعطى وجهه اي مع راسه كما هو مطلق
الاجناب او كشف عن راسه لانه محرم عن موسى بن جعفر
الظاهر البعد في المجهول الحال لا الكيد في الضعيف فتر
محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن اشيم كانه والد علي بن احمد
بن اشيم ورعايق ان عليا من رجال رضا عليه السلام ما قبل
فيشكل ان يكون والده يروي عن رجال رضا عليه السلام

عن اليعقوبي كانه داود بن علي وثق ويحتمل ان يكون موسى
 بن داود اليعقوبي من جانبته الا ليس في الاخبار التقيد
 بالبر ولا يعلم ما خذه والمشهور انه يخاطم المحل بعد القطع وانه
 في المعتمد ضعف الخبر قوله ولا يصلح حتى يظهر
 كان فيه ان حمل النجاسة مفسدة للصلوة وان لم يتر النجاسة
 الى البدن فينجز وهو في الصلوة كان ذكره في غير موضعه
 الا بفتح عناية من دلالة على عدم نقص الوضوء من باب الاولى
 الحسين بن علي الظاهري ابن فضال وابن الحسين بن يحيى
 لما ينظر من رجة الفضل بن صالح ولا يغسل مكانها لعله
 محمول على ما اذا غسله الحمام او المراءى بها ما غسلها والله يعلم
 وهذا الاسناد لا يظهر ما يراى منه وكأنه اخذه من كتاب
 محمد بن علي بن محبوب فقط صاحب الكتاب كل سبق منه
 فتوضا مكانه اى استنجى او توضا وضوء الصلوة كيف يكون
 اى في ادا الشكر وامثال الامر محمول على اباحة ذلك ويمكن
 الجمع بحال الاول على التامس والبرهان فيكون ذلك مستحالة
 والثاني على غيره وهو اولى من جمعة عن عبد الله الظ
 انه ابن المغيرة كما سيأتي التوضيح به في الحديث الثالث
 عشر من الباب الاثني وعشرة على بن اسمعيل الميموني
 ذكر النجاسة له بعنوان على السندى مع ذكره جميع المشاهير
 وغيرهم والله تعالى يعلم اراق الماء اى بال او توضا
 توضا رسول الله صلى الله عليه واله الظ ان هنا سقط لفظة
 كما مر في خبر دارة وابي جبير والله يعلم محمد بن القاسم ابن بن

الفضل

الفضل ان ينال في السجد يمكن حمله على التقية لموافقته لمذهب
 بعض العامة فلا يرى به بأسا بان يقومها على نفسه ولاية او
 يحملها من نفسه كذلك نظر اليه الشيطان مع وجود النواظر
 او مطلقا والاخر يظهر لعله ويندفع بالتسمية لما مر في الصحيح
 من قوله صلى الله عليه واله اذ نكث احدكم لوجهه او غير ذلك فليقل
 بسم الله فان الشيطان بعض يوم الان يخصص ما يغير صورة
 التعري فخير قال المشي لا اعلم اى شك على بن اسمعيل
 في ابن محمد بن حكيم هل راي نفسه ذلك واخبره غيره به
 اول من امس اى غداه الامس واليوم السابق عليه الاول الظ
 واصر بالبدن يحتمل ان يكون الواو مجزيا او المراد بالخطا
 التضييع لكنه بعيد عن جوده عن علي الظ ان المراد على
 امير المؤمنين عليه السلام الان الطاح ان يقول دخلت مع عمر فقلت
 من غير ان يغسلها لعل الضمير راجع الى اليد
 تفعد في الشهر يومين ظاهر من النص
 في الشهر يومين ثم ينقطع فعلا قبل العشرة وقيل فيه تاويلات
 بعيدة والله يعلم وترى الدم سنقا ايام يمكن ان يكون
 المراد الدم بصفة الاستحاضة سنة في جن العشرة التي ايام الظ
 لا ينقطع بالاذبجة وكذا في الجن الاول وان كان بعيدا جدا
 عشرة ايام ظاهر هذا الخبر التخصيص بين الثلاثة والعشرة ايام الظ
 او الى العشرة وفهم منه الاكثر كون الثلاثة في شهر والعشرة
 في اخر والله يعلم عشرة ايام ظاهر ان العشرة مختصة

والفضل بن الحسين
 والفضل بن الحسين
 والفضل بن الحسين

بالشهر الاول وفيما بعد ذلك يجزى انما يشكك لا كما فهمه الشيخ
 انما هو عرف روى في المشكوك هل اذا كان ذلك عرف وليس
 بجبض العين المهملة والزاي المعجمة والقاف وقال الطيبي معناه
 ان ذلك دم عرف وليس بجبض فلا ظهر المظان حاله ان كان
 كما ذكره عليه او لا يغفلت ونسبت عددها وموضعها من
 الشهر وانما ارادت ايامها على العادة او نقصت من راحتي انقصت
 عاداتها وان لم تنسها والا اول اظهر الفقه ضحاى اذ فقهه
 بالسكان واجد سائل واخرى اظهر محمول على الكثرة كما هو
 الظاهر من حال هذه المارة التي يجزى فيها وانما ثلاثه وعشرون
 اى مثلاً وفي جانب القضاة فادناه جيزان ظاهر كونه الجمع
 حقيقة في الاثنين فقد علم من خارج والله يعلم فلتوضا الا
 حدث الاخر والمراد من الفرج بعد ان يمضي اربعة اقسام
 كانه يرى تضيق وقت الظهر وعدم اقتبائه الى مغيب الشمس
 فانه يجزى عليها قضاء هذا مذهب الشيخ في بعض كتبه والشهور
 وجوب قضاء الصلوتين مع مضي مدة يمكنه اذا وها فانه
 الصلوة يمكن حمله على وقت الاختصاص ابن محبوب عن علي
 عن ابي بصير الصدوق قال قال العلامة رة في الخلاف والتحقيق
 في ذلك انها ان فرطت بتأخير الصلوة في الموضعين وجب عليها قضاء
 الصلوة فيها وان لم يفرط لم يجز عليه شيء في الموضعين والرواية
 متصلة على من فرطت في المغرب دون الظهر وانما يتم قضاء الركعة
 بقضاء باقي الصلوة ويكون اطلاق الركعة على الصلوة مجازاً

ولم عرض

وان عرض لها الظاهر ان المراد من عرض الظاهر كما يستفاد من قوله فلتقتل
 وبالنظر الى ما قبل المراد به عرض الطمث وبالجملة من هذا الخبر
 لا يخرج عن جفاء محمد بن حنبل بقرينة رواية علي بن اسباط عنه
 الا ان تكون امره من قرين لم اجده رواية بالحاق السبعية بالقرينة
 وفي شرح الشرايع انها لم توجد لها رواية مسندة عن يعقوب
 هذا ما يعقوب بن يزيد واما يعقوب بن يقطين وكلاهما
 ثقتان والا ولا اظهر كما سيجي التصريح به فحمل على الاستحسان
 يفهم منه ان التبعة لا تطال على الفرض ولم يقل به احد ويمكن
 ان يكون هذا افضل او بالعكس على ان يكون الفرق اقل
 حتى يامر ما يقتضيه اى غسل الاقطاع او الاستحاضة فان
 ظهر على الكريفة اى دخل الكريفة كذلك ينافى كونها قليلة
 بمثل ايام اخنها او ايامها مخالفا لما ذهب اليه اصحابنا من اعتبار
 عادة الحيض في النساء فان
 فاته الماء شعر بان التأخير لرجاء حصول الماء الا ترى انه جعل
 عليه لعل المراد ان الله تعالى امره على التحفيف ما وجب عليه بدل
 الغسل مع نصف اعضاء الوضوء بالرب فيسقط عنه الوضوء
 عن الماء الساكن ان قلنا بنجاسة التعليل لزم حمله على الكثير
 او حمل الجيفة على جيفة ما لا يجلس الماء كالحنافس وشبهها
 يستقي به الماء سيجى جواز الاستفاضة بالحقير في رواية
 الحسين بن زرارة وان كان جبلا وهذا اخضر مما عبر به
 الاصحاب اى الصلبة قال بايع ممن سئل ان حكمنا بالنجاسة
 لعل فيه اشكالاً من حيث انه مشتمل على المعاونة على الاثم هذا

والشيخ محمد بن ابي اسباط

ان لم يكن الكلام من الامام عليه السلام ولا من اهل بيته ولا من اهل بيته
 عن عبد الرحمن بن الفضل بن العيص عن ابي القاسم عبد الرحمن بن ابي حمزة الوراق عن ابي بصير
 من موطئة الرجال فيكون له من ضعيفا وعلى ما في الكتاب الجبري
 قطعة عذرة يمكن حملها على العذرة من الجبر ان كانت المأولة له
 فقال لا يغسل فيه استدل به على عدم اتقان ماء المطر وسئل على
 حال نزوله وهو مبني على ثبوت نجاسة الحجر بحجته في محبت في
 وبعد الخطير فيام فيه فعرف او اسكتك احدى خصوص الموضع او ان
 علمت وضوء النجاسة مطلقا او في موطئها عن الموطأ لظان المراد
 الكناية وقد جاء في اللغة بمعنى السرقين واما جمع المدة بمعنى القبح
 فلم يره في كتب اللغة الا باسم محمول على ما اذا لم يصرف مضافا
 ليس به باسم لعله لاحتمال ان يكون من نظارت الطراو من موضع
 ويمكن حمل الكسيف على غير موضع البول والغايط لا باسم
 ان يغسل الدم كان المراد اذا لم يجد الماء ويريد التيمم او يكون
 متوضئا ويريد الجفيف قال لا لعله محمول على عدم القفوف
 ابا الحسن عليه السلام الظاهر الكاظم عليه السلام
 ابا الحسن عليه السلام الظاهر الكاظم عليه السلام اسمعيل
 الاكبر الاكبر من اولاده لان اسمعيل كان متعددا فلا اذا
 كان لعقل اكثر لعل الاكثري محمولة على الاستصحاب لا يجوز
 ان يكون من الابرس لم يظهر لنا من اللغة اختصار لعله الجبر
 فاعندنا من كتبها على النعش المحمول لعل المراد موضع الكافور
 على الطابوت وعله للاسراف من وراء الثوب محتمل ان يكون
 المراد جميع تلك الاخبار من العورة لا كما فهمه انما غنمها

اسم الحنفية في الزيارات

اعلم



اهل البيت المعنى يمنع تغيبها محمد بن اسم كانه الذي قيل فيه انه
 فاسد الحديث كمن لو انه اذا ما انت لا خلا في ان الكفر في
 على الزوج وان كانت من سيرة وبعض الاحصاء الحق بهما في سيرة
 الغسل والدفن وفيه نظر سيرا في قوله لعل المراد به الفرج
 محاذرا ولا بما وعليه الغسل هذا هو المشهور قال ابن ابي
 عقيل بوجوب عادة الغسل والغيرة وقوله على بال البيت
 بمعنى اى يخرج منه المني وعل المراد ما يخرج من عينية ذكر في سائر
 الطبيعة السباط ما بال اوطا ما ليس من محبت يخرج منه المني
 وذكر قبل قل ذلك ما بال الحصى من من بين سائر الاعضاء يغسل
 ويحذف عند الموطأ ان الاورده والاحصاء التي تحتها من
 ونحف فاذا انقضت تلك انقضت هذه لانها متعلقة بها
 مشال من سك لعله محمول على التقية او محتمل به عليه
 وشعور الخشاعة لانه عليه السلام كان باذنا الارض رخوا لا يصلح المحر
 كالم غم عليه لا يريد به حقيقة لان المعصوم ما دام حيا
 لا يجوز ان يخرج عن التكليف تغرض اى غلب على كل شئ
 بالقدر الكامل ولم يقل شئ من الدعا والاستغفار
 مثل جيل احد من قبيل بنسبه الموقوف بالمحسوس او في زمان
 عمله ذلك جائز ذكر الاحصاء كراهية عند عدم الضرر
 لانه اطلاق المال واضرب يدل على مناله للمحرك كما ورد
 في بعض الاخبار قال نعم اجمع الاحصاء على استحباب ابراز
 الوجه ووضع يده على الارض عرف الله بملك اى جعل
 المعارف والخلطة بينك وبينك عنك علمهم فغنى



المرأة اختلاف عبارة الاصحاب تعشبه بثوب عند تلال الملبس في
 الخلو فاحتجابا بالاجماع على حراره والاحتياط على استعماله و
 لرؤية جعفر بن كلاب وهو يدل على اهمية تغطية الثوب للمرأة
 وعلى احتجاب الرجل وما ذكر في خبر ابن ابي عمير السلفي حتى عي
 الثوب على لباس من في القبر فانه كما يجوز حمله على الامكان يجوز
 حمله على الوقوع كما قال في الذكرى وظاهر المفيد وابن الجني
 وابن ادريس اخضاص الاحتجاب للمرأة دون الرجل
 لوجود حجبها قبل حبس الراس والمحال قال لان الفرض يمكن ان
 يكون المراد ان الفرض لما كان رده بالليل بذكر راسه ففصل له
 والله يعلم وعلى عند طرف غيبه الظان انه كان على ثوب فاني
 صلى الله عليه واله وآله فوالله اسحق اي انت اليم يموت فلم
 يخرج على ابنك
 قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام سئلت عن نسيئة صبي ان يكون
 المراد في كل ركوع وسجود او في كل ركعة او في الصلوة والاول
 اظهر كما لا يخفى قلت لعل وجه الظهور عدم بيان النواوي
 الخالف في العديدين على ان المعارف ذكرها معا وانهم
 عليه حر الروح والسجود ومما لا يخفى عن ابي عبد الله
 قال في المحجة ينزل بحمل ان يكون من باب التفضل فيكون المراد
 نزول الملك كذا الرحمة والمراد بنزوله تعالى نزول ملكه وحجته
 بما زاد ويمكن ان يكون المراد نزوله من عرش العظمة والحلول الى
 مقام النقطف على العباد بن شيبه قال كتبت الى ابي جعفر
 عليه السلام فان سبقك الى القراءة لعل المراد بقوله سبقك

على القراءة

على القراءة السنن المعنى اي قرأ الكر منك فبح عند ما تفرغ من قرأ
 او المراد فسح في الركوع والسجود ولا تقرأ فیهما ولا يترك قطع القراءة
 ويحتمل بعيد ان يكون التسبيح بدل الاذان والاقامة او بدل
 القراءة بن علي المرافقي وابو احمد عمر بن الربيع المضي عن
 جعفر بن محمد عنهما ولجعلها نظرا عما يمكن ان يكون المراد با
 القطوع اعادتها في جماعة نداء او الاقداء في النافلة وعلى التقديرين
 لعل قوله عليه اجعلها سجدة المراد به اقرا واجعلها سجدة و
 النبي عن الاقداء في الفريضة لا مكان ان يصلي وحده بلا تقية
 مع شرابها والله يعلم بن عمر عنهم عليه واركانك لعل
 المراد بالاركان صفاته تعالى مطلقا وصفاته الذاتية كانه
 يستد بها ويعتمد عليها واركان الخلق من العرش والكرسي و
 السموات والله يعلم بن محمد اخبرها قال كتبت الى الفقيه و
 كفارة لا خلاف بين الاصحاب في انه يجب على من افطر يوما نذرا
 صومه معين اما كفارة افطار رمضان او كفارة اليمين على الخوة
 فهما فهد الخبر اما محمول على من عجز عن الصوم فانه يجب على
 الشهور ان يتصدق عن كل يوم بمد وفي القضاء قولان و
 الا شهر وجوبه او على انه عليه السلام علم انه لم يتكلم بالصيغة وانما
 نوى ذلك فامره بذلك استحبابا والله يعلم ابن يمين عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال ان صليت فاذا اردت ان ترك لعل المراد
 اذا اردت ان ترك صحيحا فليس عليك ذلك لانه ليس في السفر
 تطوع كالخضر فيكون قوله فليس علة للخبر اقام مقامه او المراد
 الركوع ايماء والخبر مقدمه اي لا بأس وقوله وليس بتعليل والقار

معنى الواو فيكون افادة لمعنى اخرى لما سقطت النوافل الرابطة
 في السفر فالنطوع بطريق اولي والله يعلم قال حدثني
 انه ساله فاذا زالت الشمس المشهور بين الاصحاب ان اول وقت
 صلوة الجمعة زوال الشمس وقال الشيخ في الخلاف وفي اصحابنا من
 الفرض عند قيام الشمس قال واختاره علم الهدى والمشهور انه
 يخرج وقتها بصيرورة ظل كل شئ مثله بل قال في المنتهى انه قد ذهب
 علمانا اجمع وقال ابو الصلوح اذا مضى مقدار الاذان والخطبة
 وكعتي الجمعة فقد قامت ولزم اداؤها ظهرا وقال ابن ابراهيم
 عتد وقتها باستداد وقت الظهر واختار الشهد في الدرر
 والبيان وقال المجتبي وفيها ساعة من النهار فاذا لواله العلامة
 قدس الله روحه ان الظن من الاخبار ان وقتها قد بان وقت النافله
 سائر الايام ووقت العصر فيها وقت الظهر في سائر الايام ونعم ما
 افاد والله يعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ان
 تكلمت في الصلوة مطلقا او بين الصلوة وصلوة الاحتياط وعمل
 الاخير اظهر قلت وجها لا يظهر به ان الغالب وقوع التكلم بعد السلام
 ولو يمه تلييه عليه السلام بدون ان يسأل فيدبر قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ولكن ادر ما استطع
 اى ارفع اللداء ما استطع كما فهم الاصحاب قال في الذكرى يتجرب
 دفع الماء واستدل بهذا الخبر ثم قال ولو احتاج في الدفع الى التقاط
 لم يجز وقال بكره المروءين يدي المصلى سواء كان له ستره ام لا
 اقول ويمكن ان يكون المراد دفع ضرر من الماء بالسرة كما يدل عليه
 الخبر الثاني والله يعلم عن حماد بن ابي جعفر عليه السلام

ارادوا

انما يعرفون

يقول

يقول ولا من الليل يمكن ان يكون المراد النوافل المتبداه للخروج
 الوتيرة ويحتمل ان يكون حكمه حكمه حكم النبي صلى الله عليه واله
 في ترك الوتيرة من غير الرابطة وعلى هذا يمكن ان يكون المراد عدم صلوة
 شئ من الرابطة كما هو المعلوم من صلوة النهار ويحتمل ان يدعى
 ان الظن بفعل الصلوة العشاء هي مع الوتيرة فالفا ثلاثة بيان
 وقت صلوة الليل عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
 لا بعد طاهره انه بعد تحصيل الظن بالوقت صلى فيما الجملي ثم
 انها وقعت في الزوال فصلوته صحيحة والامر بعلم العود منها
 على انه ينبغي ان يجب تحصيل العلم بالتأخير وعدم الاكتفاء بالظن
 في ذلك واما ما فهمه الشيخ فلو يخفى ما فيه من البعد فتأمل
 قلت وجه البعد عدم مراعاة الرواية على عدم فعل النوافل وقيل
 على تقدير جواز اتساع الظن في الوقت لا مانع منه كما هو فعل
 الغرضية وانما فعل النوافل خلاف ظاهر السؤال والجواب
 وعبادتنا يعلم وجه التامل فتأمل عن ابي عبد الله
 عليه السلام في قول الله عز وجل انما الاظهر في الجمع بين الاخبار اما
 الضيق وعمل الجميع على كون اسفل الكف محاذيا للثغر واعلاها
 للوزن فتفطن قلت لعله دام ظله اشعر بان المراد من الاذن
 اسفله ومن قوله عليه السلام من وجهه في رواية معوية بن عمار
 اسفل من اعلى الوجه فتفطن عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ان كنت ارقا فاحذ لعله لكون صلوته عليه بالامة
 دائما فاد السائل السؤال عن قرأته عليه في الاخيرين بطلنا
 لا خلف الامام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول

كلمة

الشيخ

ففرق عليهم من ثم لم يذهب الى وجوب الجماعة في غير الجمعة و
 العيدين احد من العلماء ان كان ظاهر تلك الاخبار الوارد
 وذهب الى وجوب جماعة من العامة وحمل تلك الاخبار
 على الجماعة الواجبة كالجمعة الواجبة وان كان لا يجتمع لها
 بعضها كالحسين بن سنان وقيل العقوبة الدينية يترتب على
 ترك المسحبات ولا يخفى ضعفه الا ان يقال ان هذا الحكم
 كان مختصا بهذا الزمان لانه كان يلزمهم تعلم شرايع الصلوة
 واحكامها وانهم كانوا منافقين فيكون الصلوة في بيوتهم او كانوا
 مستحقين بها كارهين بها والله يعلم قلت وجه الضعف ان المخ
 ما للعقوبة في تركه والتفصيل في العقوبة يحتاج الى بيان و
 يدل على ما افاد ام ظله قوله صلى الله عليه واله قوم يدعون حيث
 لم يفعل من يدع فتأمل عن ابي عبد الله عليه السلام في القنوت
 وفي الوتر في الركعة الثالثة ظاهره نفي القنوت عن الشفع
 كما اشار اليه السيد صاحب المذرك وقال به وبعارضه ثم
 الاخبار الصحيحة الدالة على شرعيته في كل صلوة في الركعة الثانية
 وحضور خير رجاء بن الضحاك الذي حمل الرضا عليه السلام الى احران
 فان فيه ان الرضا عليه السلام كان يقنت في الشفع والله يعلم
 عن الرضا عليه السلام اللهم قل صلى على محمد واله
 في الاولين لعل المراد اذا صليت على الاولين فضل عليهم
 او سبهم فانهم واسطة النعمة على جميع الخلق او صلى عليهم
 في مشيهم وجميع ازواجهم في الملوك الاعلى وكذا اسائر
 الفقراء والله يعلم ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام

الى يوم الجمعة ليضعافه فيها ولا نها يوم الجمعة والمزيد و
 قيل المراد انه اخر قضاء حاجته الى يوم الجمعة فيعطى ثواب الدعاء
 في ذلك اليوم ولا يخفى بعده قلت وجه النجس ان نسخ
 الكلام لبيان شرافة هذا اليوم وفضيلة العمل فيه كما لا يخفى و
 ربما يخرج هذا الحل للكلام عن الفضاحة فتدبر
 بن محمد مثل الاول اللهم لا تقدم التقديم والتأخير اما جنة
 او الامكنة او حجب الرتبة الدينية فمن جعان الى العزة والذل
 او محجب الى التباخر ومنه والدرجات المعنوية كالانبياء
 والاعمة عليهم السلام عن ابي جعفر عليه السلام قال قل رسول
 الله صلى الله عليه واله فلا رقت عيناه لعله كتابته عن
 الموت فان النوم من لوازم الحياة والجمع الذي عنده عن
 عن ابي جعفر قال قلت له على ظهره ثقل او الراد
 انها احد الاشياء التي يصح الجود عليها في حال الصفة قلت العطف
 يا وشارة الى ما افاد والمدة العلامة قد سمر اي يطن الكف من
 احدى المساجد الذي يجيب صوته الى الارض فلا يتجدد على طينها
 ليقترب هذا الواجب بل على ظهرها والمراد ان الكف احد
 المساجد فلا بأس اي يسجد عليها لا يطأها به والله يعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام في وداع شهر رمضان
 المعد دون لعل المراد الذين يعدرون نجاتك والاثار
 الاختيار اي يختارون ذكرك وشكرك على كل شئ ولعل في
 رابدة ويمكن ان يقرأ على النيات للمفعول والله يعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال حسد قل الشيخ والفق

الشيخ

الشيخ

الشيخ

قد نقل جميع من اصحاب الاجماع على ان العذر الشرطي الامام وان التقى
 بعضهم في تخفيفه بحسن الظن او عدم معلومية العذر في ظاهر كلام
 المتن الاستحباب الا ان يوجب في كلامهم ليس بضابط الاستحباب
 وان كان عده في الامر المستحبه قريبه ايضا عليه
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ان رسول الله صلى الله عليه واله
 لعلى عرض السائل ان الصلوة الاولى ايم كانت مأمورة فانه عليه السلام
 وشرع في بيان حكم انزله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت
 شرا وزرا او نحو ظاهره انه يكفى الشرا والذراع من اى جانب كانه
 وحمل الخلف وربما يدعى طعن به ايضا وليس بدعيين واضع يشمل
 ان يكون المراد البعد بين الموقفين وبين المسجد والموقف
 وحمله بعض الخصام على الثاني لانه على اساس راسها مائة
 والله اعلم قلت دامت ظله اذال لبعد عن الرجل على الخلف اذا اظ
 انه عليه السلام يبقى الصلوة بخلاف الرجل بطلانها بنية انه ربما ينفك
 البعد بينهما ايضا عن غير نحوه وقوله عليه السلام حتى يكون بينهما
 سبعمائة المقدار والتاخير ولو قليلا ولما علم عدم جواز الصلوة
 للمرأة في عين الرجل فلا يجوز بقدرها بطريق اولى فيسبح تقدم
 الرجل وتأخير المرأة
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلوة
 صلوة فرضية يمكن الجمع بينها وبين ما روى من افضلية
 الجمع على الصلوة بوجوه الاول ان يكون الله تعالى قرارا لكل
 عمل ثوابا ثم ينقص ما يشاء فيكون ما ينقص للصلوة الواجبة
 اكثر مما قرر لاجل الجمع قطع النظر عن التفضل بعشرين اثنا
 ان يكون المراد بالفريضة الصلوات الخمس اليومية وبالصلوة

التي

التي فضل عليه الحج غيرها بقضية ان الاذان والاقامة التقلير
 على حدى على غير العمل مختصان بها فان قيل كيف يجمع بينهما وبين
 الخبر المشهور ان افضل الاعمال اخرها قلنا على تقدير صحة فالمراد
 منه افضل كل نوع من العمل اخر ذلك النوع الثالث ان المراد بالاربع
 لفريضة مطلقا لفريضة وبالمفضل عليها الى النافذة الرابع
 ان يراد بالعشرين حجة الحج المندوب الخامس ان المراد الحج في مكة
 غير تلك الملة اى صلوة تلك الامة افضل من عشرين حجة من
 الامر للخدمة السادس ان المراد لو صرف زمان الحج والعمرة
 في الصلوة كان افضل منها وهذا الوجه انما يحوى في الخبر الذى
 روى ان خيرا عماله الصلوة مع بعد فيه ايم السابع ان بقى
 انه يختلف بحسب الاحوال والاستحباب كما نقل الله صلى الله عليه
 واله سلم اى الاحمال افضل فقال الصلوة لادل وقتها وكل
 ايم اى الاحمال افضل فقال حج مبرور فتخصص بما يليق بالسائل
 من الاحمال فيكون لذلك السائل من الاحمال والدان عسا
 جان الى بهر والجواب بالصلوة يكون عاجزا عن الحج وهكذا
 فان اورد على بعض الوجوه ان الحج ايم مشتمل على الصلوة وان
 اجيب بان المراد الحج مع الصلوة اذا سقط منه ثواب الصلوة
 ولم يلحظ طهره والجواب على بعض الوجوه ظاهر والله يعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصلوة في السفر وجبى
 صلوة الليل واقضهاى ما تركته من نافله النهار وصل ثواب
 الليل واقضها ان تركتها وتذكر الصلوة يتاويل الفعل والهاء
 للسكت وفيد دلالة على عدم سقوط الوطيرة في السفر والله يعلم

عن الصلوة افضل للحج
 بان المراد الجمع

عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على صاحب اذا
 جاوز الثلثة لا يبلغ والغالب في الزيادة انه يبلغه فلما علق
 على الثلثة وقيل كناية عن انتهاء اشتغاله بالصدور وجروعه
 الى قومه وانما عبر به لان الغالب انه ينتهي صيده بعد ثلثه
 ايام فيرجع والمراد صيد فضول كما قال الصدوق رة في الفقيه
 بعد ذكر الخبر يعني الصيد للفضول عن ابي عبد الله
 عليه السلام مثل ذلك فزاد الى القيوم لعل فيه دلالة على ان الى
 والقيوم من الاسماء المحزنة المكتوبة العظام ويمكن ان يكون
 للاسماء ايضا حية وهو جسد وان يكون اسناد الى القيوم
 الى الاسم اسنادا مجازيا باعتبار المسمى والله يعلم قال سألته
 عن الرجل ينسب بالملكوتية الى الظاهر والمراد بوقت العصر
 وقت الفضيلة والعصر المراد بالوقت وقت الاختصاص
 والله يعلم قال سألته عن الرجل والمرأه شبرا وذراعا
 ظاهرهم انه يكفي للسائر بين الرجل والمرأة شي يكون ارتفاعه
 شبرا وذراعا والظان المراد بقوله الا ان يكون بينهما شبرا
 او ذراعا ايضا ذلك بان يكون للمعنى شي يكون ارتفاعه شبرا
 او ذراعا ويحتمل ان يكون الثاني حكما متانفا للتحديد السائر
 والاول لتحديد بعد ما قبل قلت جعل دام ظله الظان كون
 المراد من قوله عليه السلام شبرا وذراعا شي يكون ارتفاعه ذلك
 اذ حصل الملازمة بين اجزاء الكلام فيكون قوله عليه السلام
 فكان يضعه اية بيان الواقع بخلاف ما اذا حمل على البعد
 ووجه ايتائه صلى الله عليه واله الذراع لانه الفرد لا

حمله الولا العلامة
 على ان الغالب في الصيد
 انه في الثلثة

فضل

فضل وليس فيه استدلال وعله لا يتفك الجمع بينهما على الاول
 وكأنه دام ظله لانه امر بالتأمل ويحتمل ان يكون في التأمل
 اشعارا الى ظهور الرجل الثاني بقدره ان الظاهر قوله عليه السلام
 لا يجوز عن يمينه مطلقا بل يتأخر المرأة كما عرفت عن يمينه
 الى يصير فيكون التحديد لما لا يجوز التأخر قل منه مع قوله عليه
 كان طول رجل رسول الله هو كلام مستأنف وبيان حكم آخر
 قال سألته عن الرجل ينتهي فقره الظان انه بعد
 التفرق عرفا بذهاب اكثر الضيف بل النصف بل الاقل ايضا
 لكن الاصحاب المتقاربين شخص في التعقيب فتأمل قلت
 لعل مرجع التأمل تنزل الكلام على العرف ودونه ظاهر
 في كل الافراد والتقدير خلو الظان لكن هذا التفرق يحصل
 ببقاء واحد فقط ايضا كما لا يخفى وكان تعليلهم ايضا وهو
 ان الاذان اعلام وقد حصل فلا معنى لاعادته اما اذا تفرق
 الصفوف فان صلواته بعد ذلك كالصلوة المستأنفة لا يبعد ذلك
 قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في
 وقتها الظان وقت الفضيلة ويحتمل الآخر ايضا والمراد رجوعها
 في الاخرة او في الدنيا بعد الثبوت في علمين فيكون معه ركة
 وفضلا فتأمل قلت لعله دام ظله اشار الى انه المراد بالثبوت
 حثيث ان الصلوة الفلانية مقبولة على ان ما ثبتت في
 العليين هو العمل بنفسه كما هو الظاهر فرجوع الصلوة لم يكن
 بنفسها بل بمنالها او بركة وفضل يترتب عليها تقدير
 قال ابو عبد الله عليه السلام اصل القبيلة التي

ص

رجى لعل المراد لئلا يثقله وعشرين او ليلة القدر بان يوقرها
 في الاثنين والثلاث والله يعلم المكفوف قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام لم يكن محمد لعل المراد انه لم يكن محمد ان يثنيه
 الصبيان ايضا بعد الحجوع عن المسجد فكيف يغيرهم والمراد لا ذلك
 ان الصبيان يفعلون ذلك وان لم يكن رخصا لهم في ذلك او انه
 يجوز للصبيان وان كان الاول غير والله يعلم قلت لعل الكلام لعل
 لاحتمال بعضا اخر وهو ان وقت الصبيان وانما دخل الله لا ينبغي
 للون ان يتركهم قبل ان يخرج الى المسجد لاقتضائه الى ترك التعقيب
 الى طلوع الشمس لعل كماله في المسجد الحضرى قال سالت المحدث
 عليه السلام عن الرجل يصلي لا يصلي على حمله على ما اذا كانت مانعة
 من القراءة او السجود او اذا لم يكن مستويا للحمل على الكراهة كما صنع
 الشيعة اظهر والله يعلم قل وجه الاظهر به ان قوله عليه وهو عليه
 مطلق فيحمل الحكم على اى حال وغيره دام ظله الاسلوب حيث قل والحمل
 على الكراهة اشارة الى ان الملة هكذا اذ ترك كل استحباب لم يترك
 الحضرى قال قال ابو جعفر عليه السلام يا ابن ابي بكر من كل صلاة تكسر استند
 بهذا الخبر على ركنية التكبيرات لانها مأخوذة من التكبيرات
 وهي ركن ولا يخفى ضعفه اما الاول فعدم صراحة الخبر في كون الماء
 خروزة هي تكبيرة الافتتاح اذ لعل المراد انه جعل بازاء كل صلاة هنا
 تكبيرة واما ثانيا فلانه لا يلزم من كونها في هذه الصلاة ايضا
 فالتكبير بانها لو اخل بواحد منها لم يأت بالهيئة المطلوبة من التكبير
 فلم تحصل البرائة والله يعلم الثمالي قال حدث هذا الدعاء
 لا يقتضاه لعل المراد لا تقتضى الظلمات عن روية الاشياء والعلم

من المؤذن قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ليعلمها نافلة لعل المراد بقوله اجعلها نافلة ان يحسبها يورده
 من الادكار والقراءة معهم والدعاء استحبا لا جزا من الصلوة او يكون
 الواو في قوله ولا تكلم معهم بمعنى او والله يعلم الرازي قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام رجل منى يمكن ان يكون المراد من الشيا
 الشك والغالب مع النية الايقاع ويحتمل ان يكون النية قائما
 مقامه فتأمل قلت لعل قوله عليه السلام حتى تكبر يد على ان شكه
 قد تحقق بعد دخوله في الصلوة وذكر انه لم يؤذن وقوله وانما ظله
 يحتمل انه يحتمل استدامة الشك كما في الاول ويكون نية قائما
 الاذان والاقامة المحققين ويحتمل ان يكون المراد انه ذكر بعد
 الدخول في الصلوة لكن لا ينفرد لان النية قائم مقامه ويحتمل
 ان يكون بنا على حمل شئ على معناه وبما ذكرنا علم وجه القائل
 قد برهن وهو عن جعفر عليه السلام
 ان عليا السيف بمنزلة الرها هذا يدل على ان ما لا يقع الصلوة
 فيه انما يكون معفو اذا كان من جنس الاقواب يمكن جملة على
 الكراهية والله يعلم
 ابي عبد الله عليه السلام في قوله الله ان ناشئة الليل الى التقى الناشئة
 بالليل او الساعات التي تنشأ بالليل واحدة بعد واحدة اشد
 وطأ اى كلفة ومشقة وقرا وطأ اى موافقة للقلب مع اللسان
 باعتبار فراغ القلب وافر قلبه اى اشد مقالا وان ثبت قراءة
 لحضور القلب وهذه الاصناف لوالدا العلوم مرة كل مرة
 عليه السلام يمكن ان يكون تفسير الناشئة بعبادة والمشيقة في قوله

اي التي تنشأ من جنس العبادة والعبادة

التي تنشأ

تعالى اشد وطأ الى المشقة باعتبار حضور القلب ولا قوم قبله
 كما هو المصريح في الكافي في القول الذي في الليل اقوم هو الاخر
 بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قام محض
 صلوة اي عده خفيفا او جعله خفيفا لعدم التعقيب بعده
 بفريضة قوله عليه السلام من الصلوة والاضيق ان يقول الى الصلوة
 لو كان المراد محض فصل الصلوة فتأمل قلت يحتمل ان
 يكون الفاللا مستغاف اي فهو خفيف اصل صلوة تدعى ان
 اقامة سرور الصلوة بعضها مقام بعض شائع كثير واعلم
 دام ظله لا يحتمل ذلك امر بالتأمل
 بن عبد الرحمن بن حافان قال رايت ابالمحسن الثالث كذا يجب
 لعل المراد بالوجوب الاستحباب المؤكد وهو معنى السقوط
 فتأمل قلت في النسخة المصححة عندي بحذف النون والهاء المهملة
 بن عبد الله بن ابي عمير قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام بعيد
 مرتين يمكن ان يكون بعيدهما متعلقا بكتب ويكون من تمة
 كلامه الراوي اي كتبت عليه مرتين قوله بعيد وقوله علي رغم
 انفسه يحتمل ان يكون من كلام الراوي وكلام الامام عليه السلام
 والاخر ظاهر وعلى التقادير الظاهر ارجاء الضم الى الصلوة وعلى
 تقدير ارجاءها الى البسلة يمكن ان يكون قوله مرتين كلام الامام
 اي في كل ركعة في الحمد والسورة ايضا وعلى التقادير يمكن ان يكون
 الامر بالاعادة كما كان يعتقد رجحان تركه والله يعلم
 بن خليفة عن ابي عبد الله عليه السلام حين يرد ويمكن ان يراد بالفجر
 هنا النافلة والمراد ببدر والفجر ما يبدر وفي الفجر الثاني وفي

وعلى التقديرين المراد بالاضافة الاستغفار الذي هو لا ثم الظاهر
 والله يعلم بن شبيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن
 قلت والعصر يحتمل ان يكون المراد به نافلة العصر لا وقت
 فريضة الظهر فنافلة العصر في القدمين الثانية من فرائده عليه
 ان اولهما وقت فريضة الظهر والثانية وقت نافلة العصر لكنه
 بعيد والاهل ما ذكرناه من عدم استحباب التأخير فاقبل قلت فعلى
 هذا يكون المراد ان النزاع لمكان النافلة بمعنى ان نافلة الظهر
 لا يجاوز الذراع لان الفريضة لا جيل الذراع فتأمل بن
 شبيب عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لي قال ان بعثت من
 عندها هذا مويد لاحد الوجهين اللذين ذكرهما في الخبر السابق
 لانه اعتبر غيبوبة بلده عليه السلام بالنظر الى بلد السائل ويمكن
 ان يكون المراد انه كغيره اما يشته في نظرهم فتظنون انها
 غابت ونحن نعلم انها لم تغيب فيكون المراد من قوله عليه السلام من هذا
 في علمنا لكنه بعيد فتأمل بن يقطين قال قلت لابي الحسن
 عليه السلام جعلت ترك اي تنقل والحاصل انه يخرجون العصر عن وقتها
 فادبروا للظهر وصلوا بصلوة الظهر والعصر وترجم انها نافلة ثم بعد ما
 تروا العصر يصلون معهم الشياخي عن ابي عبد الله عليه السلام
 من روى لعل المراد بالترسل ترك شدة الاستجمال بحيث يخرج الحروف
 او المراد التوردة والتفت في البدن ولا ينافي استحباب التوردة عن
 رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الامام والخذ بالجزء في
 بعض نسخ الفقيه العاطف مقدم فالمراد انه يحب عليه السلام في كل
 اذا وجب الاحتياط فيها اذا لم في الاوليين واذا وجب الاعادة كما

١١٢

اذا كان في الاولين الاخذ بالخير بان يفعل كل من الامام والمأموم ما يوجب شكه من الاحتياط والاعادة وحمل على ما اذا لم يكن بينهما امر مشترك يرجحان اليه وعلى تأخر العاطف كما في اكثر نسخ الحديث ظاهر الاعادة مطلقا والله يعلم
شك في الفرضية الثالثة من كل شره وشك في اشياء على ترك السنة اي على ترك كل نوع من انواع السنة عن ابن ابي عمير ليس ابن خطبة الشيخرة والظاهر انه سهو منه اقول من اربع واربعين سقطت فيه الوتره والاربع من العمه والانتان من المغرب قل هذه رواية كان للاراد ما سيجي في رواية ابي بصير مفضولة بشيخين رداعلى بعض العامة صلوة الليل اليهم اى الى الامة صلوات الله عليهم الى الصلوة ولكنها معصية كان للاراد من العصيان مجزى عن لغة الامر القم بن وليد العناري بالعين الممهله والقاء وفي ايضاح الاستباح القسم بن وليد العمادى بالعين المهملة والميم وكلاهما ليس بموجود في الحديث وضطره ابو داود الترمذى في الايضاح فليصل اربعاً كان هذا اذا صلى قبل الخروج ذلك مستوفى فيه شئ لا فلا ان لم يكن مستوفى يكون ما تؤم بالنية وتحقق ان يراد منها من التلويحات لا المستوفات فاقترن بضعف حمزة على رتبة الفضل اذا لا يكره بغير لما كان الراوى هو فلا يكره لان خبر الوقت عام مشهور لا يمكن من الكذب عليها فلا يدل على المدح بل على الذم بكونه بعيد قاتل او نحو ذلك الطان عدم التعيين باختلاف المتكلمين طولا وقصرا فخرجت من ذلك اى ضاق صدرى فضل الظاهر اى على الظاهر

فرض

١١٤

فرض الشك والعصر في عرض المثليين قد زالت عن المشرق الظ ان هذا لا يقيم وان مع القاء وخلف الليل وعدم استارها تحت الاقوى الحسن لا يذهب الحجة قبل سقوط الشك وسجى في زيارات الصلوة في باب المواقيت رواية معتبرة دالة على انه لا باس بالجمع بين المغرب والعشاء في السفر قبل سقوط الشك من غير علة والذي يدل على ذلك لا يحذفه دلاله على ما ذكره نعم يدل على تحريم ذلك في السفر وانتهائه في الخبر عن هذا منطوقه ثم انما هو مودته يمكن ان يكون من الاستفاء بالاقامة كونها في وقت المغرب وان احصل كون السقوط باعتبار الجمع لا الوقت بعد اى الخبر الاول للصاعد غير المعروض به بياض سوادا كانه سقط من القلم لفظ النهار لما سيجي في هذه الزاوية بعينه اقبل باب النية الصيام بياض نهر سواد لم يكن يدل داخله كان الاقوى الا ان يصلى وكأنه على انكار من غير علم يدل الا في عذر وانما الرخصة اى ليس كذلك او يكون المراد انه ليس كما بين انه كل من احطأ وقت اه بل ضمن للتكليف فاقم وجهك للدين على تغييره عليه يمكن ان يكون المراد بالدين الصلوة فتدبر سواء في الاحتياط مع انكرا متعذر من الاجتهاد عن خراس في الذكرى خدش المضعف قبل ان يصنع كما يحصل حمل على ظاهره والمراد صلوة العشاءين فهو ما يدل على ان وقت العشاءين تمام الليل فما بين المشرق والمغرب وكل ذلك نقل الشيخ في الخلاف وهكذا كان متوجها فاما بين المشرق والمغرب وكذلك نقلها العلامة

وشيتا في الذكرى فيهما مقصدا في أصل الصلوة من اوقافا
عنده رسول الله في بعض النسخ عند قبر بيتك والمراد بالآخر ما
بعد الموت لا ما بعد يوم القيمة فتدبر فلم يحرم في قولنا
قال نعم ان شاء الله كدالة على عدم جوب الجهر اقول نعم الله
الرحيم في دلالة على مدعى الشيخ تأمل فيقطع السورة ظهور جواز
التفريق من صلوة الليل ظاهره النزاهة وحتم على المراهنة
محمدا على النقية ومبايعة ان قوله اختصر في عمل النقية
الى انهم لا يحفظون وواحدة مائة بحري كبرى او ثمانية
الشرايط وان كانت صغرى او قدر هي من مطلق الذكر
وكون المراد تسبيحه كبرى بعيد تبارك الله تبارك الله اي تكاثر
خبره من البركة وهي زيادة الخير فاستفتح الصلوة الظاهرة التي
باقل الوجوب قال الجواز اعتدال فيه مقصدا لغيره وهو غير معتد
الذي هو رفع يديك بحذاء وجهك قال يصنع رفته لعل
المراد ان الذين لما كان مسجد اللوم السابقة قلنا لعل الله
في حال الاضطراب ويمكن ان يكون المراد بالآية هذه الآية في حال
الاضطرار والله يعلم راي عقلة من راي من بعض الاحباب
السائل وفي الزيارات منته وهو اظهر وانا اتقدم هذا الظاهر
ان من كل يوم الراوى اي جعلتها قلادة بمعنى التزمتهما وحتم
ان يكون من كل يوم عليه فاعمل وان شئت فيكون
المراد بقوله ان شئت تأمينا حال النقية التسليم في
الصلوة واما الكلام في كيفية الاسان بالنسبة وعدده للامام
والمأموم والمنفرد والمذكور في كتب الفروع ان كل واحد من الامام

والمنفرد يسلم تسليمة واحدة لكن الامام يوقف فيها بصفحة وجهه
الى عيینه والمنفرد يستقبل القبلة ويوقف بموضع عيینه الى عيینه
واما المأمومان لم يكن على سياره احد سلم واحدة موميا بصفحة
وجهه الى عيینه وان كان على سياره احد سلم موميا بصفحة وجهه
الى سياره انهم والاحبار لا يساءل على تلك الحضور صيات وجعل
الصدوق ان الحائط عن سيار المأموم كافيا في الايمان بالتسليمين
وقال الشهيد لا يباس باتباعها الا انها خليلان لا يقران
الا ان ثبت والله يعلم على شاك الظاهر انه سهو من قلم النسخ
الثواب بميتك قال امرني ابو عبد الله راعا على بعض العامة
حيث ذهبوا الى انهم الذين آمنوا القرآن وتوبوا على فعله
اشارة الى السماع التقديري فانما ذاسمع الامومة مع الحاصل
يسمع سليمان بن وهب الكا افيد من تشهد الرقعتين يمكن ان
يق وجوب الصلوة لذكر اسم الله صلى الله عليه واله لا الحضور صيات
فلكم ان في ذلك الاخبار والله يعلم قال الشاهد ان لعل
المراد الاخبار عن الاذكار المستحقة راعا على من يقول من العامة
وجوب التحيات وكذا قوله عليه لو كان كما يقولون ولجا
على الناس هل ذكر او يمكن عمله على حال الضرر فكم قيل ان
ان مراد الشيخ ما ذكر اوله والله يعلم مرتين اي مرة واحدة
ومرة بالرسالة كما في قوله عليه راعا لكون المراد تشهد التثنية
فاسئل تأمينا عن كيفية التشهد في المرتين بعيد ولا يعقب
اي زائد على التسبيح او التسبيح ايم مستحب بامير المؤمنين كان
المراد ادخال الارض في الماء كما قيل اذا توسد الرجل عيینه

اي وجع يده اليمنى تحت هذا الامن ملك فقد ركب ان
 يكون الثاني بعضها يعني الواو ان كان الله ان الشرط
 جوابه ان الثانية يتقدم رانته قال ان الثانية كذا الله
 قال علي بن المعتمر في ذكره هكذا شئ بل كان المناسب ان كان
 الحاشي لهذا القول حسين بن سعيد او غيره ان تسميه وان
 كان الحاشي هو الشيخ ان باقى بالواو قل هو الله في الوتر اى
 يقرأها في كل ركعة من الثلاث عن ابو الفضل المحمدي
 يمكن ان يكون المراد بابي الفضل العباس بن معروف لان
 الحاشي ذكر ان له كتابا كذا نص والله يعلم بعد ذلك
 منها اى من صلوة الليل او صلوة الفجر قال شرب الماء الظا
 امثاله الشرب في اثناء الركعة كل ذنب عظيم هذا يدل
 على ان كل ذنب كبير يحاذي اليه المفيد من علمنا وغيره
 قبل ان يصنع يده كان المراد واصله بهذا الحد وان لم
 يصل يده الى الركبتين قبل الفجر وبعد الفجر ذكر الشيخ
 في ان بخط الشيخ او بعد الفجر والذي يكتشف عننا
 فيه تامل لا سيما بالنظر الى الرواية الثانية الصواب هذا
 ظاهر ان تشارضوا الغير الثاني وقد نوبر كانه صريح في
 الفجر الثاني قال صلحت خلف الرضا كان المراد انه كان
 وقت الصلوة خلفه لانه صلى جماعة

ان لم يذكر في المتن
 في قوله لا يفتي في
 الصلاة

ولكن كيف يستقن لانه اول فعله
 والاشيان لا يفتي في اول فعله قال فليمن حمل على الشك
 بعد تجاوز محله او مطلقا تغليب الظاهر على الاصل او على
 دحمان

ان يصح ان يفتي في الصلاة

بحان الظن بالفعل والله يعلم فقال اجزاه حمل على صلوة
 الجماعة بان كبر المأموم بلبيرة واحدة للافتتاح والركوع
 وايضا لم يذكر لا يظهر كونه مجتاعا غير الاول الا ان يقرأها في جهرا
 يمكن ان يكون المراد في جهراى فيما يحجر فيه او اخفقت اى
 فيما يحقت فيه وان يكون المراد التحجير ولعل الاول اولى
 فان المراد به الظان المراد انه في السورة ونسب قراءة القفا
 فلما اراد الركوع ذكر نسيانها قال اقرأ في الثالثة استدبل
 به على ما ذهب اليه بعض الاحباب من تعيين القراءة في
 الاخيرتين ان نسي في الاوليتين وهذا ايضا اذا كان في التحجير
 الاخيرتين المشهور عدم الفرق في الشك في الافعال بين الاوليتين
 والاخيرتين وذهب المفيد والشيخ الى الفرق والعلامة في
 التذكرة استغرب البطلون ان تعلق الشك بين الاوليتين
 قال بل قد ركعت لعله عليه فرعه بكثرة الشك فلجاء
 بما ذكر او كان عليه لعلنا يفعل له الامن خمسة الغرض
 الاعادة بها في الجملة فلا ينافي عدم وجوب الاعادة ترك الحجة
 الواحدة وان لم يذكر حتى ينصرف فيها ان دلالة على وجوب
 القنوت كما قاله الصدوق ان اذ مضى الشرحه حتى
 يكمل له عمل السنة لان شعبان اخر السنة بناء على ان مضى
 او السنة ركعتين بركعة كانه بيان للتصنيف
 والوتر والجمعة يحتمل ان يكون المراد منه
 صلوة المغرب ويكون قوله من غير ان اسأله راجعا الى
 الجمعة فقط وان يكون المراد صلوة الوتر فيكون على الا

سجباب

ولعل الواجب منع من الحمل الاول فتأمل فكلهم على جملة على
ان كلامه كان قبل العلم وقوله فقلت لستى لا غيبداى في
نفسى كنه بعيد فتأمل صلى الفجر ركعة اى سفره فيحمل ان
يكون المراد من الفجر الباقله ويكون المراد من اصبح حج
اما دخل الصبح اى الفجر الثاني او انقاع الفريضة وعلى
الاول الظاهر انه متعلق بالجمعي فقط تأمل وصلوة المغرب
فيه بعد وياياه قوله وان كان صلى اثنين كانت هذه
تمام الصلوة ان راي انه في الثالثة ينبغي حمله على الجماع
الضعيف الذي لا ينهض الى احد الظن المعبر شرعا بقرينة
اول الخبر وبين نفسه اى محققا بحيث لا يطلع عليه
احد للثقة او يكون مستحيا مطلقا مما تحق الكتاب
يدل على عدم الاجتزاف فيهما بالسيئات ويحمل ان يكون
المراد عدم وجوب السورة فيهما والله يعلم قال شى على
الجزم محمول على الثقة فانه مطابق لمذهب السانعية وعمل
به الصدوق فقال يجوز البناء على الاقل كما يظهر من الثقة
واجاب في المختلف الجدل على من كثر سهوه وفيه ان البناء على
الاقل لا يطابق حكم كثير السهو فيستأنف الصلوة كان المراد
من الاستيناف تلك الركعة التي اقامها مثل الفريضة
لانه يلزم الفضل في كل ركعتين ولا يضر فيها زيادة الركن
قال صلى الله عليه وسلم من علم وجوب التبت في البسلة ولا
يخفى ما فيه لانه قبل البسلة بنية قل هو الله احد ينصف
السورة لا ارتباط لهذا الخبر بهذا الوضع ولا يخذل الجزم

الاولى للحمل على الثقة كما مر مرارا ما عرفت انك الظاهر ليس
بمعناه جلس في الركعة مع قراءة التشهد كما حمله الشيخ
والاكثر ليعلم من خلفه فلو بناه جوده ذهب الشيخ جماعة
الى استحباب التكبير قبل السجدة مستدلين بهذا الخبر
ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر اختصاصه بالامام وانه لا يعلم
بان سهر فلو بناه جوده فيه والله يعلم قال سمعت ابا عبد
عليه السلام سماع ذلك من الامام لا يستلزم وقوع السهو منه لانه
كونه اخذ ركعتين فيها ويصده ما في الفقيه والكافي فان
فيهما روى الحكمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال يقول في سجدة
السورى لله اركعتين وثلاثا واربعا هذا هو المشهور بل
ادعى الشيخ في الخلاف عليه الاجماع وذهب الى الصلوة في
جزء الى وجوب خمس صلوات فليحيط بها الاولى يمكن
الاستدلال به على جواز اقتداء البعض بالظن لكنه ضعيف
فعله العضاى لا يصح ان يجعل هذا الشغل بانما عيضا
فكذلك عليه العمل السكون للبيعة على ان هذا الحكم مشكل
ويشكلنا الرخصة لك في ذلك لثلاث يجرى عليه فيقول الاول والعشاء
ويتصدق ابد لكل ركعتين طاهره ان لكل ركعتين صلاة
النهار ولا لا ومع كراهية بعض المتأخرين كان بطلان الطان
الصغير راجع الى الصلوة فالمراد كل بدنه لا وجهه لا ولا يتقص
اصابعه طاهره الكراهية فيحمل على الالتفات بالعين او
بالوجه لا الكلية على المشهور
فقال لا ولكن لا بأس هذا لا يدل على عدم جواز

الصلوة فيها بوقته من كمال لا يخفى بل على أنه لا يخفى العلم بالتد
 ح والله يعلم أي أنه كما يمكن أن يكون هذا التقدير من كل
 الصادق عليه ومن الراوي أيضاً فقال لا بأس على ما إذا
 أخذ من بدل مسلم على مثل القلنوة لا يخفى أن بعض الأخبار
 السابقة صريحة في عدم الجواز فيما لا يتم الصلوة فيه أيضاً فلا يقيد
 هذا الجمع فتأمل وإن كان الورد زكياً محققاً أن يكون المراد من
 الورد في هذه الأخبار الجبل مع الورد والمنسوخ منه وبطلان
 يمكن أن يخص هذا الشيء من شأنه أن يترك الخبر بالإنسان
 لأنه لا يطلق فيه المأكل وغيره والحوصل التي تصاد
 الحاصل الحارضية يؤخذ من جلودها الفروع وفي الدرر
 وفي الوصل الحارضية رواية بالجواز متروكة فقلت
 هو الأسود الظأنه هو الذي في السبوت ويظهر من استقصاء
 عليه أنه لا بأس بالادب البري أحله ظاهره أحله
 لحمه ويقتضي حمله على أحله ليس جلده فأما الذي يخاطف
 الفسخ ويمكن أن يراد الخلق في الفرائض في جهة خضراء فروع
 من حر أو منسوخ منه فاما ما رواه كانه لم يدل ما سبق على
 الكيفية التي تعلها على كراهة الأذافر فرق القيص حتى يلزمه
 أن يجانح هذه نعم في ما يدل عليه ولا يهـا بان تقع
 يمكن أن يراد لا يضرها الصلوة في الثلثة الآثار المذكورة مشروطاً
 بأن تقع بالمزار لا يضر فيها كانه أهم من الحرمه والكراهة
 في الظاهر التي بين الجواد حمله الأصحاب على الظاهر الطريق
 يحمل بين معنى على الأخبار والاشبه ولا يخفى أنه يمكن الجمع بكون

الجواد أشد كراهة من الظاهر فتأمل وقد كان باباً الحدة
 بمعنى صار بعيداً وانضمه الظأن هذا الفسخ لدفع تركه النجاسة
 واستغفار الطبع ويمكن أن يوق بطهارة بحر الفسخ إذا شاهد
 من الأخبار يدل صريحاً على عدم طهارة الأرض بالقليل أو من
 مطهرة الماء يشمله فتأمل ربما سير في أي سير على
 الرجل ويوطأ في أوتى في مقابلتي وقد أعي فقال رضى صله
 حقه الأصحاب بدوي المجوس وظاهر هذا الخبر شموله الثلث
 ثم قال إن رأيت لم يقل بهذا التفضيل أحد إلا أن ظاهراً
 فيما مضى يدل عليه كان شراً محطه مشقة بين سواء وشراء
 وبعض النسخ كتبت كالاول وبعضها كالثاني أطرح عليها
 ثم بالظأن من الأخبار أنه يكون الصلوة في بيت فيه صورة وتقاليد
 الكراهة إذا كانت في جهة القبلة منكشفاً فكون السرى كاله
 الكراهة صلواتها فتأمل فقلت عليها أوقاها إذا وقع ذلك
 على سبيل الشاذ ورد التدبر والاف بعيداً أن يكون هذا في بيته
 عليه ويصلي فيه دائماً الكراهة الصلوة في ذلك البيت أيضاً
 كما يظهر من الأخبار ولا يضر على الجواد كان المراد أن العا
 أن العذر تكون في أطراف الطريق والتي يمكن أن يكون في
 جهة الطريق أو في جهة آخر المراد أنه لا يضر في تلك الجهة
 لم يخذ القبوله لا يضر في الكراهة في الجهة كادت عليها الوجه
 السابقة وأن كان القبلة أشد كراهة لأن الأمام لا يضره
 الظأن المراد الإمام المعصوم لا الإمام الجماعة والمراد من تقدم
 الوقوف بين يديه فإن تقدم من أحد الجانبين عن الصريح

قليل لم يصدق عليه ذلك كما لا يخفى ويصلي عن عيینه
 الظاهر عطف لا يجوز ويحمل عطفه على لا تعدم
 يكشف موضع السجود بان يصلي على قريب من وجهه او رفع شيئا
 يضعه على جبهته في الامناء ايضا فتأمل واما على الدائمة
 لمكان العذر لان فائدة الشام رفع العذر بان لا يعرفه و
 اما على الارض فضره فادروا له اعلم الا ان تقدم أي في
 الزمان والمكان قال لا بأس الا حسن ان يحمل هذا على
 الجواز وما تقدم على الكراهة ان يصلي في الغل السند
 لا عرف على ذلك حجة وكان ترك الشيخ للتعرض مشعر بذلك
 داود بن يزيد لمعله تصحيف ابن ابي زيد وهو من
 رجال الرهادي والعسكري عليه السلام وعلى ما في الكتاب
 ولم يجده في الرجال
 فاذا ضيع ما بالناخير عن وقت الفضيلة او الاخر او عدم
 رعاية الشرائط الظاهرة والباطنة او الجميع فتأمل بكثرة
 السجود والحمد لله كثرة الصلوة او كثرة السجود او طولها
 من اقام حدودهم من الشرائط الواجبة والمستحبة
 قال هو التضييع اي المراد بالسهر التأخير عن وقت الفضيلة او
 المراد به تضييع الصلوة بعدم حضور القلب والاختلال بأي
 فضيلة من الوظائف فانهم شر من الحنا أي الهما والغش
 او العشق والمحبة افضل من الف حجة اختلاف العقل
 باختلاف الصلوة والمصلين وفي بعض القراءة مؤيد لأن
 المراد بالصلوة الوسطى صلوة وترها قبل اى مدة شر

اضاف

اضاف الركنين بعد تلك المدة عن الغرض في الصلوة اي
 ما ظهر من القرآن سواء كان واجبا أو مستحبا ولا ينافي استحبابا
 العقوت والظهور ان من الحديث والخش لا يهوى الفصل
 ويقول له وينيبك فظهر والتوجيه اي تليقرة الاقتراح لقوله
 ويرك فذكر والدعاء اي القنوت لقوله مع قمره فانه اول الاعم
 ومن الحمد لقوله مع فاقر امانته ومن القرآن والاول اظهر اربعة
 الوقت حمى الواجبات والاحكام التي يضطر اليها غالبا الا ان
 باب من ابواب العقوت او معنى الجواز الاول فافهم وقيل المراد بالاف
 ابواب السماء التي ترفع منها الصلوة كل من باب او ابواب
 على التعاقب فكل صلوة تمر على كل الابواب وقيل المراد بها بعد
 التي يتوقف حجة الصلوة عليها من معرفة الله تعالى وغير
 ذلك ركعتا الفجر بقوتنى الظان المراد النافلة والمراد
 قضاؤه دخل وقت الصلواتين يمكن جملة على مجموع
 كما ان في الصلوة الواحدة اذا زالت لم يدخله وقت جميع
 اجزائها بل بالتدريج وكذا القول في الصلواتين الثلاث
 في الاحباب الدالة على الاختصاص فتأمل محمد بن زياد
 الظان محمد بن زياد هذا هو محمد بن الحسن زياد العطار
 الكوفي الثقة كما انفهم من الخاشي وسجي رواية الحسن بن
 محمد عن محمد بن الحسن العطار عن ابيه ويحمل ان يكون
 محمد بن ابي عمير وسجي رواية عنه ايضا ولعله اظهر
 عن وقت الظهور لاي الوقت المختص الذي لا يجوز فيه النافلة
 ويجب تقديم الفريضة فيه فلا ينافي استحباب تقديم الفريضة

ما بها

يتبين

اذا فرغ من النافلة قبل ذلك كما يدل عليه الاخبار لا يشبهه وجوده في الظلمة كما ان المخلوق
 للوحدة والسفر فانه لما لم يكن فيه نافلة اول الوقت وقت
 الاختصاص والله اعلم ولكن الفضل في انتظار القدمين يمكن
 ان يكون هذا استتفا فاما ان حكمه اولا بالقدمين والاربعة
 بان الفضل فيه ثم قال الكل صواب فظهر جملة الجمع وافضل منها
 ويحتمل ان يكون خبرا عن القدمين وقوله جميعا اي مجموع الكفة
 والاربعة لكن الاول للنظر والثاني للعصر فامل ثم امارة
 عنيت الشمس وانما يختلف وقت المغرب لانه ليس له فوسعه على
 لا نظما وعلو المغرب لانه ليس مع نزولها عليه اذ اصبحت على
 وسكون فتأمل كما سجد كره الشيخ الحسن بن محمد بن سماعة
 على ما سيجي الضريح فيعمل هذا مستعد العمل المراد طلبا الفضل
 محمد بن الحسن الخطار يظهر منه ان محمد بن زياد هو محمد بن
 الحسن بن زياد الخطار وقت الظهور احوال وقت الظهور فيعمل
 معنى القدمين للنافلة بعد ذلك اي بعد القدمين قد
 اخراى وهذا اول وقت العصر الى ان يمضي اربعة اقدام للعصر
 فيصير مع الاربع السابعة ثمانية اقدام ويكون موافقا للزمن
 مصغر وتفسير ظاهره ان المراد من الزاوية او كما هو في الفقيه
 قال اخفف على من حملها على قدر من التخفيف لا يريد في
 وقت الظهور بكثرة الطول فقال خطابية اي اصل اعتبار الكواكب
 خطابية وهو موجب لا شتباها والافا بالخطاب لم يكتف
 بطول كركب بل قال ما شتباها وهو شاهد في بلده اي
 لما كان عليه في البلد والظاهر ان هذا الحكم يشمل الخراف ايضا

والعلم بها ويحتمل ان لا يراد انه لا يشبه وجوده في الظلمة كما ان المخلوق
 يخفى في الظلمة ويبيد بهم النور والاول اظهر بالنظر الى الفقر الاخرى
 والله يعلم قال قال ابو جعفر عليه السلام ان اوقلت دما
 سائله لعل المراد بقوله سائله انه كان قبل ذلك سائله فيسريته
 قوله ليس برعاف وقوله فقته ويمكن ان يكون اصله يا بابا اخفف
 وعلى ظاهره محمول على ما لم يزد على الله عز وجل والله يعلم
 رفعه الى الله عز وجل عليه السلام تطبيقا لظاهر او كناية عن حسن
 الخلق او رغبة الناس اليهم قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن تكبير رجز اي مختار يعني اختار الجيدة صلى الله عليه
 يكون مرجحا لزيادة فضله او ظهوره قال قلت
 لا ابو عبد الله عليه السلام انه كان الى خير يحتمل ان يكون معترضة اي
 تفرق الثمن الى حصول المال ويمكن ان يقال الى شدة الدنيا اي بل كان
 فحصل الى خبرا في بعض نسخ الكافي الى حين بالذوق والله يعلم
 البرقي قال كتبت الى ابو جعفر عليه السلام من وقف الى ابيلى
 يمكن ان يكون المراد بالاب الجدا القريب والجدا البعيد قلت المراد باني
 جعفر هذا الجواد لان ابي جعفر يطلق على الباقر عليه السلام وهو الخالد فيكون
 على المراد عليه السلام وايضا الله البرقي وهو محمد بن خالد البرقي لم يرو عن الباقر
 عليه السلام فعمل ما افاده ذلك لا يلزم القول بما هو غير المعهود وهو
 وقف بعضهم على الرضا عليه السلام واحتمل والره قدس سره في شرح فخر
 الفقيه ذلك وان كان المتعارف ان يسمى الوقت على الصادق
 عليه السلام بالناوسية قال كان ابو عبد الله عليه السلام
 فصارت شيعا الظاهر له شيعا كما في بعض النسخ اي كان هاتيا

الركعتان مكان الشفع وما قدم اول السبل من الركعتين جالساً
الوتر وكان لا يجتنب الركعتين فاما من الصلوة الليل لو يكون
المراودة يصير الركعتين بعد الصبح مع الركعتين قاعاً والليل
شفعاً اي زوايا الاول ظهر والله يعلم قلت وجه الاظهرية
ظاهر ويريد قوله ولا يجتنب بها فتدبر

عن ابي جعفر عليه السلام قال سجد فيه عصي موسى لعل المراد انها
كانت في وقت سابق مدفونة وصل الى اعتنا عليه السلام
فلا ينافي ما ذكره الاخبار ان جميع اثار الانبياء عندهم عليه السلام
ويحتمل ان يكون مودعة هناك وهي تحت ايديهم وكلها اراؤوا
ياخذوا وكذا الى انهم وفي شجرة تطحن بطن ان يكون هذا المشهور
والله يعلم صاحب الاما من ابي عبد الله عليه السلام
الى الحسن عليه السلام على ست ركعات من النافلة وحض شجرتنا
البها في وقت هذا الحكم بالطهر ولعله ان الاذان لا يكون الا بعد دخول
وقت العصر والافضل في النافلة ان يكون قبله ان يكون قبله
وان كان التمس ركعة تجزئ ان يكون في العمل تجزئ ومن الخبر وخرج
جزء اخر اشكال فتأمل قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام
فأتاه قولا الناس فالمراد بالناس الرسول واهل بيته صلوات
الله عليهم او قولوا هذه الكلمة للجنة للناس ويمكن ان
يكون بياض اللغز الاكمل او يكون على سبيل المثال والله يعلم
الا يضاري قال صلى بنا ابو جعفر عليه السلام وهو يردد
استدل على الاخبار باذان المنفرد في الجماعة وتو على جواز التناول
باذان نفسه اذا اذن منفرداً ثم اذا الجماعة بمفهوم الموافقة و

يرد عليها انه ليس في الخبر ان جعفر عليه السلام كان منفرداً قال في الذكي
الاجتزاء باذان غيره لكن في صارف من السامع الجماعة فانه اذن
للجماعة بخلاف النواوي مادام انه الانفراد ولا يخفى ما فيه قلت قوله
دام ظله لا يخفى ما فيه اشار الى ضعف اعتبار مثل هذه الاعتبار
ومن استدل بهذا الخبر المحقق في الاعتبار حيث قال بعد ايراده فاذا
اجتزأ باذان غيره مع الانفراد باذان اولي لكن حمل كلامه في الشارع
حيث قال اذا سمع الامام اذان مؤذن حاز ان يجتزئ به في الجماعة
وان كان ذلك المؤذن منفرداً في شجره على ان المراد بالمنفرد المنفرد
بصلوة لا باذانه ولعل اشارته الى بقوله فتدبر
للجعفر عليه السلام قال سالت الرضا عليه السلام عن المصلي وان كان منكبه
الانبر ظاهر مائة ثم مجازاة جانب البيت لا وجهه وبقاء كما في
حال الاختيار واما تخصيص المكتوب الايمن في صورة الاستسقاء
والايسر في صورة الاستدبار فكانه مخصوص بالعراق لكون قبلته
مايل الى الغرب ففي الغرضين اذا فعل كذلك فقد جازى جانب
الميت ولم يتجاوز عن ما بين المشرق والمغرب بخلاف العكس فما
كاله يخفى على السامع قوله عليه السلام ولا يستقبل اي الميت اذا كان مستديراً
ولا يستدبره اي يحد بوجهه اذا كان مستقبل هذا ما حصل في وجه
الخبر بالبيان والله اعلم بحقيقة الحال ولعله يمكن الاستدلال
بهذا الخبر على ما هو السبق عليه من جواز القوم متساويين العمل الاختار
فان قيل هذا الخبر لا يدل على الهيئة المحصورة بخصوصها بل على
الاعم منها قلت ما تضمنه الاخبار الواردة يكون رأس الميت الى
يمين المصلي يدل على تمام المطلوب لكنه يمكن ان يقال لعل خصوص

المصلوب بدخلا في ذلك وهو بعيد فتأمل قلت المراد بالمشرك والمعتق
 الاعتداليان وقوس انحراف اهل العراق كالبعثاد مثلا من الجنوب
 احد عشر في درجة وثلاثة وثلاثون دقيقة انحرافا عن سائر جاذي
 منكبا لا يمن للشخص المستدبر الى هذه الجهة يكون قوس انحرافه من
 المغرب الى الشمال مثل ذلك القوس المذكور قوله دام ظله فان قيل
 اه كانه ناظر الى ما السند الى بعض المتأخرين وهو وضع المنكب بين
 الصلوة كوضع في اللحد ولعل وجه التأمل ان قوس المراد
 من قوله عليه فلا يتألم من انكسار المسامكة لئلا ينجى الوجه
 اليها ولو بد ذلك لوفى منكبا المصلوب مسامكة للمشرق والمغرب
 فلا المسامكة الى منكبه يزيل وجهه ما بين المشرق والمغرب ويقابل
 نفسه ما وجع وما يعرضه من بعض المتأخرين لكن بعد كل كلام
 فتأمل ان قوس من بين البصر عن الى الحسن عليه
 فانه يدع بحجج الكلاب لعلهم يكونوا يغسلونها بعد الوضوء او
 لو ان الغسل ابيض كان ينفخ فيها اجزاء صغيرة او استحبابا للوجع
 لعله يبقى فيها شيء ولعل عدم امره بالغسل لاجل اللون فتأمل قلت
 قوله دام ظله اوله ان الغسل ايضا اشارة الى ما قبل من ان العرس
 لا يصبغ عليه الانتقال فوجد اللون يدل على وجوب اجزاء صغيرة
 ولغسل حسن هذا التوجيه كونه سر بعد وروا الرواية لكن
 حصول اللون بالمجاء مرة ايضا يمكن ما قبل في غيره من الاجزاء
 وكأنه دام ظله اشارة اليه بالتأمل وقوله لاجل اللون اي لانه
 اسود لان الدرس على ما قبل جلد اسود فكان الصلوة فيه كراهية
 وليس المراد السؤال من خف يتخذ منها بل ذكر قوله يتخذ منها الخ

لنمين الجلد لانه الغالب منه بن ابي عبد الله عن بعض روى
 عن ابي الحسن موسى عليه السلام فانت تقدم وانت للموض قبل الى
 بعد من الاشياء ويضعها في مواضعها او ينزل الاشياء منها لها
 في التكوين والصورة والانعنة والامسكة وقيل في الرتبة الذي
 بسوية وقيل في الرتبة الاخرى وبه كما رواه يعلم الذي الى اخره
 يدل من قوله ما لا استوجبه اي هذا الذي اساله ولا استوجبه
 ليس امر اريد به بل اعنيته مراد به مسألة مني او يكون عام الكثرة
 تعداد ما تقدم من الانعام اي عفوك وصغرك وسرك اعلمني
 في ان سالتك شرا عيتني بعد ما سالتك فانه الامور صارت
 سببا لان ادعوك امنا وابيه يعلم بن محمد السبكي
 عن بعض اهل العسكرة لخرج كما دام على الحجة لعل المراد
 من كان المقصود من سفره غير الصيد ويعرض له في الاشياء
 كما قال الصدوق في الفقيه ولو ان مسافرا ممن يجب عليه التقصير
 مال من طريقه الى صيد يوجب عليه التمام لطلب الصيد فان رجع
 من صيده الى الطريق فعليه في رجوعه التقصير انتهى
 بن عبد الله قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول على منحنى ما
 انزلت لعل المراد او من هم ويقضايهم على النحل الذي انزلته
 في كتابك وان لم يحط به علمي والحاصل ان المراد اذا كان الحظا
 انما السباني لا يحيط علما بقضايهم وشرايط اطاعتهم فاد
 من بذلك محله والله يعلم بن عمار عن العبد الطالح
 عليه السلام انه قال لا بأس الغالب عليها المسلمون ظاهر ان
 المراد اذا كان اكثرهم مسلمين ويحتمل ان يكون المراد اذا كان

السلطان الغالب عليهم مسلما وان كان الفهم كفاذا وقع كانه عليه
 عليه اذا كان معني لمكان او المراد مطلق السور فتأمل قلته
 جعل دام ظله اذا كان بمعنى لما اذ لم لا سلام يكون السلطان
 فيه مسلما في كانه تعليل لعدم منافاة كون الاكثر كذا راو على
 الحل الثالث يكون الكلام باصلا وكذا لكن لا يساعد سوتاما
 ولعل دام ظله اليه اشار بالتأمل بن عمار قال قلت لابي
 في وقت فريضة لعل المراد الوقت المختص بفصل الفريضة
 كما اذا مضى القدمان فيبدل على حواشي الشافعية بعد ذلك اذا كان
 منتظرا الامام والله يعلم بن عمار قال قلت لابي عبد الله
 عليه السلام في كم التقصير كانه لم يجعل العمل المراد الصحابة الذين
 انكروا ذلك وتبعهم اصل زمانه عليه من العامة بن
 عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في قطع على وجهه ظهره
 اختصاص الاماء بالامام وينبغي جعل قوله على وجهه على الاماء
 بالراس فتأمل قلت قال دام ظله ينبغي ان اذهب اليه الاكثر بل
 ادعى ابن ادريس الاجماع اعلمه لكن الاسلوب ياتي عن ذلك
 جدا وقال في النهاية ويوحى الامام ويركع من خلفه وسجد قال
 في المفاركة ويشهد له موثقة عمار بن عمار بن المحقق في الخبر
 الميل الى العمل بهذه الرواية وهو جيد لوضع السند انتها وبما
 ذكرنا علم وجه التأمل قد ب بن ابي عبد الله عن ابيه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله الامكان في المسجد لظا
 انه دمه للامكان فان الرهبانية في هذه الامة مذمومة اي
 ينبغي ان يكون انكاهه في بيته لانه صومعته ومحل استراجه

ويحتمل

ويحتمل ان يكون مدحا ويكون المراد امكان الانتظار الصلوة بدون
 النوم والمراد بالصومعة محل النوم وهو بعيد قلت وجه
 البعد يظهر منه من اسلوب الكلام سيما وضافة الرهبانية
 الى العرب دون المؤمنين وذكر المؤمنين بعد كالا يحتمل
 بن جابر كان في ابي عبد الله عليه السلام كان يؤذن الظهران فاعلمه الضمير
 الراجع الى ابي عبد الله عليه السلام ويحتمل ان الشايع على غيره مع بعد فقال
 قلت جعل دام ظله الحل الاول ظاهر المستقيم الاسلوب وحصل
 الموافقة بين جزئي الكلام وهو قوله كان يؤذن وكان يقيم
 على انه لم يرد ذلك لكان المناسب ان يقول لم يؤذن وقد
 يقيم الا ان يتق كان المناسب على الحل الاول ان يقول كان
 قد يؤذن وقد يقيم فتأمل بن جابر قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام قال في شأن فقال يفيضها يمكن جهلا على الاستحسان
 القضاء مع فعل الادا او يكون القضاء بمعنى الفعل ويحتمل على ما
 اذا لم يكن الخروج بعد بعض وقت القسيلة ويكون المراد بالتقصير
 خروج وقت القسيلة فتأمل قلت ينبغي قوله لا يقدر على الارض
 اي حين تداركه الصلوة وعلى هذا يلزم جواز القول باعياء غير من
 اراد الطهارة التجارة معه قد رتبه الصلوة كاملة في غير وقت القسيلة
 وهو متكمل وعلله دام ظله اليه اشار بالتأمل قد ب
 بن زيد مولى عبد الله بن يحيى الكاهلي عن ابي عبد الله عليه السلام
 وبسيرة منكر لعله كان في مله تقرب من الطهارة والجموعين
 عنهم من الظالمين وقيل المراد به البصر ولا يخفى بعده قلت
 قوله دام ظله ولا يخفى عليه لطفه فانهم بن عيسى قال سالت

الرضاعه عن الرجل فيجعل الاصغر في هذا الجزع في الكافي وما في
 الكتاب على نسخة الاصل الظاهر ان قوله فيجعل استعماله ويكون قوله
 بقضى معناه الاصطلاح والبالسية اي يعطى بسبب الجهر فاقلة
 ويحتمل ان يكون قوله يقضى فاقلة ابتداء لاستفهام وقوله فيجعل
 ليلا لعل الى ان فعل وقدم المناقلة وعلى النسخة الاخرى يكون
 يقضى معني يفعل وعلى النقادير فالظاهر حملها على النسخة ومن
 المحتمل ان يكون المعنى كيف يصلي العصر ويقضى فاقلة
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن لباس اذ المكن من ارض الخليل
 يحتمل ان يكون المراد ان اصلاه لم يكن من ارض الخليل بل يكون من ارض
 المسلمين وفي ايدهم فيكون ما يدل عليه ظاهر العبارة من الناس
 في المولد نحو لا على القراهة وان يكون في ايدي غير الخليلين
 منافقنا فقل من جواز الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه من الميتة
 والظاهر حملها على النسخة لعدم القائل به بيننا فظاهر
 بن مسلم الشري عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عليه السلام
 قال صنعوا البدن ظاهره استحباب وضع البدن على ما
 يصح السجود عليه وحمله على النساء اي بعيد كما يظهر من التعليق
 فتأمل لعل التأمل اشارة الى مكان تطبيق التقليل على الوجه
 البعيد اذ لو ارتفع محل البدن جدا لم يحصل السجود الشري
 كما لو ارتفع الوجه عن حده فتدبر بن مسلم عن جعفر
 عن ابيه عليه السلام وانما الصلوة التكبير الظاهر المراد
 التكبير تحت الشجرة ويروى انها كانت معطوغة الاثني عشر
 او الوجبة او الامم فتأمل قلت لعل وجه التأمل الاستعارات

الظاهر

الظن التكبير التكبير الواجب اعني تكبير الاحرام لان تشبيهه بالان
 يلزم من وجهين وان كان ولا ان المطلق ينصرف اليها والواجبة لو قلنا
 بموجب التكبير اشارة الى الام لا عهد فيكون الاستفهام لكن الظاهر
 سنوق الكلام انه مما يضير رتبة الصلوة كما هو شأن الاثني الوجه
 ويحتمل ان يكون المراد من قوله ولكل شيء انقضاء اي لا تتركها في اليد
 مع التكبير ولا تشيخ انما الصلوة ويروى ذلك قوله فلا تشيخ محلا
 اشكل فليدبر قال كان علي في ظهر من الاثني عشر اشره
 الذي يروى في فضل العبادات وهو قوله يا ابا عبد الله علم
 يقطين وغيره منهم عليهم السلام دعا العشر مباشرة فليجعل اليقين في
 قلبي كما به بشارك ووصل اليك ويقضي فاقلة الى انقضاء الحق افاد
 بها الوالد العلاء عدا اقول ويحتمل ان يكون المراد تعليمه في قلبي ومحوه
 كما به بشارك ووصل اليك فيه والمراد يكون بسببه وانما في قلبي كما يكون
 في ذلك ولا انساك والله يعلم
 معروية عن ابي جعفر عليه السلام من شرق الارض لعل المراد من الاثني الشرقية
 والغربية الغربية منها كما هو الحال في تعيين عندكم فيلزم ان تعيد عندنا
 والا فانه باق في المغرب بعد عن احداهما علمهما ان اذا
 غابت من شرق الارض الى البلاد والغربية الشرقية والغربية
 المراد القرص ويحتمل ان يكون المراد انها بشار الشمس من الجبال
 المرتفعة والبيان العالي بل من كرتة النفا وفي جهة الشرق
 والله يعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 كيف مع السحر او باكل الدواب في السحر
 عن ابي جعفر عليه السلام قال سالت عن الصبيا

لا تؤخرهم بحمل ان يكون المراد الايام وهم تأخير صلواتهم عن صلواتهم
 اوله بجمعهم في الصف الاخير للوقوف من الصلوة والصلوة بلعبوا
 والتقرب للثاني فقط فقامل قلت لعلي ان التماس يرجع الى الحمل
 الاول ووجهه يظهر من ظاهر الخبر ويحتمل ان يكون اشارته الى ان
 التقرب لو كان سببا لعدم العمل فكان يحتمل الصف الاخير فلم يظهر
 فائدة لعدم تأخيرهم الا ان يقرب عاينهم معا يحصل الحمل ويقل
 انهم ان يكون اشارته الى ان التقرب يرجع مع الصف الاخير منهم
 الا ان يقوله عليه السلام في ايهم يعني حتى لا يكون صفين
 الاخير ويمكن حمل كلامه دام ظله الى ما يرجع الى الحمل الاول وكما
 التماس اشارته اليه بان يقوله عليه السلام لا يؤخرهم عن الصلوة
 اي لا يفعلوا به من سبب التأخر صلواتهم عن الصلوة للمعاينة
 فوارهم والجمع سبب ان يؤخر ويصير سببا لذلك
 الى ابو عبد الله عليه السلام ما اراد اذا سقط الفرض هذا الخبر
 في ان الفرض اذا غابت يدخل الوقت لكنه سقطت التأخير الى هذا
 لما لم يكن عليه رافع مذهبا في الخطاب ترك ذلك السحب
 اياها بالغ في تركه وان اجمل ان يكون المراد انهم لما اذا عملوا من
 به من التأخير فليلا واشهر ذلك ان من الصلوة عند سقوط الفرض
 نفيه قال سئل جعفر عليه السلام عن التكبير فقال قال الله اليوم
 اي ان كانوا مؤمنين يكبرون حسا وان كانوا من الكافرين
 يكبرون اربعا ويحرمون من الحسن كما فعله على عليه
 حسن مناقب اما لانه حذر العقبة الاولى والثانية فكانت العقبة
 اثنتين واما مع ضم الايمان الا الى الاربع بن دراج

بارود

يقول

يحيى

اي

ابو عبد الله عليه السلام قال قلت له يقوت ثم يقضي ظاهره جاز
 تقويم الحاضرة على الفانية والترتيب بين القويات ويمكن ان
 يحتمل قوله ذكرها عند الغشاء الاخرة على ما اذا غشا وقتها بغير
 ان للغرب لا يجوز تأخيرها الا عند ذلك وجعلها على العرب التي
 قامت في ليلة اخرى بعيد والله يعلم عن ابو عبد الله
 في الرجل يقضي اذا كان سجودها اي يكون موضع سجودها
 ساحة محاذ بالماجا في راسه راسا وهذا يدل على عدم
 وجوب تأخيرها بجميع البدن كما في بعض الاخبار ويدل عليه
 هذا الخبر قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الناس
 ما احسنها واحضض ما احسنها على صيغة التثنية واحضض على
 صيغة الامر اي قول امين حسن لكن لا يجوز بها فيكون محمولا على
 التثنية او يكون احسنها على صيغة الافعال وما نافية اي ما
 اعلمها كناية عن عدم حقيقتها او على هذا يمكن ان يقول احصين
 بصيغة الامر اي لا تقدر هذا عند العامة ولا تقدره وبصيغة
 فيكون من كلام الراوي اي احصى عليه صوتيه عند قوله
 ما احسنها نفيه وفيه اجابات اخرى تبسط مما ذكرنا فقامل قلت
 الاحتمالات الاخر منها على وزن اكرم بصيغة الماضي وما استقيا
 اي اي شي احسنها يعني من اي شي يعلم احسنها ومثله احصى و
 منها احسن انظر على وزن اكرم واحصى بصيغة الامر اي وانت
 حين النقد حيث يقول احصى الصوت بها ومنها احسنها
 على صيغة التثنية واحصى على صيغة الماضي لانه يطلق الحاضر و
 كلها المحصول المقصود من النية بالحض لقرب من الاجل النية

ومثلا ومنها واحسنها واحسن اي حديث اي حيث يقول لعله
 لبعضهم هذه الوجه ام وام ظله بالتامل
 بن زياد قال قل اربعين الله عليه
 لا ينظرون احد اي اما كما فهمه الشيخ لعله او المنفرد او من الماشين
 كما هو الظاهر لان الودان للوعلام و اذا حضر القوم جميعا فلا حاجة
 الى الاذان فتامل قلت قوله دام ظله كما هو الظاهر يعني من قوله لعله
 اذا كان القوم وقولهم لان الاذان اه تعليل لذلك كما هو لعله وجه
 التامل ان العلة في بدو الحال لو كان ذلك لا يلزم في الشرع
 عدمه عند عدلها بعد بن الى العلاء قال سالت ابا
 عبد الله عليه السلام عن الرجل يتم له حمله على التقية موافقة
 لهذا هذا الكثر العامة حيث ذهبوا الى البناء على الاقل
 بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا احسن ولم يعد الصلوة
 لعله محمول على عدم الاستبراء او على العلم بكونه بولاً والله يعلم
 الامور عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان كما ينبغي
 البعير الظان الشبه في عدم الصاق البطن بالارض وعدم لسوق
 الاعضا بعضها ببعض والتحقق بينهما ويحصل ان يكون الشبه
 في اصل البر وواضع فان البعير يسبق يديه قبل رجليه عند بركه
 بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي
 ويجعلها الغرضه ظاهرة جازعة ولا الشبه بعد الفعل ويمكن
 على بعد ارجاع ضمير الفاعل في قوله يجعلها الى الله تعالى ويكون
 المراد نوع الغرضية اي الظاهر مثلاً وان نوى الاستحباب
 والله يعلم خفي بن النخعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال

من الجمعة الى الجمعة اي في كل جمعة او متعلق بقوله امان وظاهر كفاية ذلك
 الاخذ في الجمعة فقد قلت لعله وجه التدبر ان الامان من الجمعة الى
 الجمعة غير لازم لكونه الاخذ في الجمعة فانه يحتمل ان يكون الزمان
 قوله امان من الجمعة الى الجمعة استباعت زمان حيوته كما يعارف
 مثل هذا الكلام فقوله عليه السلام في قوة ان بن من لم يترك اخذ الشاب
 ولا اطفالا لاما امان في مدة حيوته من الجزام ويحتمل على الحل الاول
 اي ان يكون ذكر الجمعة من باب ذكر الفرد الشايع المتعارف فتأمل
 بن عياض عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاذان الثالث
 ويمكن ان يكون المراد اذان العصر ويكون ثالثا مع اذان الصبح
 من جعفر وقرأ اذان الثالث بالاضافة اي اذان ثالث الاشارة
 من بعده والله يعلم قلت سمعت في مدبر هذا الشريف منه دام ظله
 انه جعل الحل الاخير طاهر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان
 رسول الله صلى الله عليه واله فلم يجز الحين لعل اسباطا وعلية كان
 عن الكلام في جمع الناس اذ ورد في الاخبار تطهر في طهون اممك
 وعند الولادة وغير ذلك الله قال لا يحد الله عليه
 اسمي اجملهم اذ ذكرهم بحمله لقولك اللهم صلى على امته المسلمين وخو
 وقيل المراد اذ ذكرهم بالتحليل او اذ ذكرهم اذ اجمعوا والاول اظهر
 قلت وجد الاظهر به وانه لمة السؤال على التفصيل فوافقه الجواب
 على ان شأنهم كان ذكر الجليل واظهر اني رايت خبرا صريحا في اجمال
 والان لم الجدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا افتتحت
 ثم اسطرها اسباطا المراد بالاسط البدين اي ارسا لها
 بعد الرفع وعلى الاول ينبغي ان يكون لفظه ثم مبنية

المراد

المراد

عن بعض النخبة والفرخ معا وعلى الثاني عن الفرخ فقط قوله
عليه السلام ثم كبرت تكبيرات اما المراد منه ثم ثم ثلث تكبيرات
اي كبرت بعد ذلك تكبيرتين اي ثم ثم ثلث تكبيرات وعلى
الاول لاحاجة الى التلاخ من غير شيء من غير ما على الثاني ينبغي ان لا
عنه ما على المشهور من ان عبد الله عليه السلام قال سألت عن
الرجل فليقم اي يقيم خارج الماء ويدخل السفينة حتى يصلي وسألت
خبر اسمعيل بن جابر وصح منه في هذا المعنى والله يعلم عن أبي
عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي الامام فقال يسبح العمل المراد تسبيح
فأخذه عليه السلام ويمكن ان يكون قاعا يسبح الامام او الموصول في
شأنه قال سألت عن الصلوة في رمضان ثلث عشرة سنة
في المختلف عن رواية الحلبي وابن سنان بوزان يكون السؤال
وقوع عن التوافل الراسية هل تزيد في شهر رمضان لا تسقط التوافل
ولا ينبغي بعده ويمكن ان يكون المراد انه كان لا يواظب عليها كما رواه
على المرتبة او هذا ملين ان حاله عليه السلام في آخر عمره صلى الله عليه
والله لا تفكاح بقتير على السن ويمكن العمل بذلك الاختصار
رجل الاختصار السابقة على الخبر والله يعلم بن عفان عن أبي عبد
عليه السلام قل ذكرنا من شدته يحفل ان يكون المراد من شدته طول الصلوة
او الخوف من انه علامة لقيسه تعالى ولعدم اطلاع الناس قومه
في الليل والحرب على الاولين ظاهر ولما على الثالث فالمراد منه من
ادركه وعلم ولما يشترع في الاخلو ويحجب عليه وان كان بعد ذلك فلا
شيء عليه ولا ينبغي انه على الاول والثالث يدل على ما ذهبن اليه
في المشهور دون الثاني وان كان في الاول لا ينبغي نظرا لاحتمال ان يكون

استجاب

استحباب الطويل موقفا بشرع والاداء بالتمام والله اعلم بن عثمان
عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي اذا كان ممالا ثم اي
اذا كان ما يصلي فيه لا الحفلة لا يحتمل غيره او يكون الكلام في
قوة انما كان المثلث مما لا يتم الصلوة فيه فلا بأس به عن قول
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة في حكا القول يمكن ان يكون
تحريرا في اليد تحز الزنبر كما هو الشائع في مثل هذا المقام اي انه على
الله عليه السلام والله كان لا يفعل والله انت فعلت فلا بأس ثم تصف
الوترية كما ذكره الاصحاح اب والوترية مع صلوة الليل
يمكن ان يكون التحريك مقارنا لما ذكره عليه السلام في بيان
فعل الرسول اي من يطيق ان يفعل مثل فعله كما قيل ويجعل
ان يكون التحريك اشارة الى سكونه ليبين كيفية صلوة صلى الله عليه
والله في الليل بن حماد عن رجل عن
ابي عبد الله عليه السلام لا تسلي وللجهر الطائفة المراد من الامام
بقراءة ما بعده ويجعل الجهر الفسق والعدو له كما في هذه الاحتيا
للتادم قال كنت الى الرجل عليه السلام لا تسلي فيه
الطائفة الضعيف راجع الى الثوب بالخمر وضيف فانه ايفر راجع الى الثوب
المتشخص بل اعتبار رجاسته بالخمر والقول بار جلاله الم التفسير
باعتبار ذكر كبر الضعيف وتاثير الخمر بعيد عن حق الكلام فاقول
قلت وجه المبعوثان الضعيف في قوله صل فيه راجع الى الثوب وبدا
فعلها من رجاء على جرمه بالخمر وفحوى على عدم رجاستها وهو لا
ان يكون قوله فلا تسلي فيه مقابلا للقول وقوله فانه حسن
مقابلا للثاني وهذا التقرير علم وجه التامل كما لا يخفى

المتقن

الصريح قال سالت ابا الحسن عليه السلام قلت له
 واسجد عليه فيكون النبي باعتبار عدم الاستمرار بقربة الشبهة والله
 يعلم ^{بن محمد بن يزيد المحاذي عن ابي عبد الله عليه السلام}
 بالخالين فامسح من ام الكتاب يظهر منه ان ام الكتاب في الانبياء
 من لوج المحو والاشغال والله يعلم ^{باسمك بسم الله الرحمن الرحيم} على ان
 في الطلق الاسم على التسمية لا شئ الرباعية فيكون بدل لا محو الاسم فقط
 وان يكون بدل لا عن مجموع المظروف مع المتعارف والله يعلم ^{بأدلال}
 اي في الاستغناء المطلق والفضل العام كادركه المتضاهي و
 قيل الجدل الصفات السلبية والاكرام الصفات الثبوتية والقرينة
 والاكرام صفات اللطف والله يعلم ^{سأملك اي اسماء التي سالك}
 بها عبادك الصالحين او المقاصد التي قصدوا بها وعلى التقديرين
 الباقي والله يعلم من الغيابة من المهرز والزم والنظر الى ما لا يحل و
 الاختيار زينة الدنيا والله يعلم ^{عن ابي عبد الله عليه السلام}
 خبر بل قبل سقوط الشك اي فيما من عوقبه ويكون الوقت الاول
 سقوطه بالقبول فيكونان وقتين بل في شدة قربها ورد في الاخبار
 ان له وقتا واحدا ويحتمل كون الوقتين اللذين قد مر فيهما مثل
 واحد كما هو ظاهر الخبر التالي فتدبر ^{المحاذي عن ابي عبد الله}
 عليه السلام قال سأل يطيلها او تقصرها هذا لبيان على ما ذكرنا
 من عدم مراعاة الاخبار الاولى في اولها فالتاخير الى القديمين
 يستقيم الى ظاهر اي ان وقعت الظاهر بعد القدم فهو افضل من
 ايقاعها بعد القديمين وكذا العصر بعد القديمين افضل من
 التأخلة ايقاعها بعد الاربعية اقلام ولما على المشهور من

يخبر ان يكون المراد بالرجوع
 لا يرجع اليه عليه السلام

من استحباب التأخير فيكون حمله على ان المراد ان التأخلة في القدم الاولى
 افضل من التأخلة في القدم الثانية وان كان القديمان جميعا وقتها و
 كذا تأخلة العصر في القدم الاول من وقتها لا من مجموع الاربعية والله اعلم
 قال قلت لابي الحسن الرضا لا تستقروا
 اليها اصنع انا الاظهر حمله على المقصود كما يظهر من الخبرين ولعل المراد
 اذا عارض فعلنا وقولنا وخالف لحدوثنا الاختلاف فاعلموا بما انزلنا
 فانه حكم الله بالنسبة اليكم ^{او ايها المؤمنين عليه السلام} خطبته في خطبة
 فيمكن العلم المراد ان نهاية علومه وتجوده منزهة صائبا لتمامه
 في خلق كل ما يريد وتسلطه على من سواه ^{منك الغيث المفيض}
 اما من الاعانة بمعنى الاعانة او المراد المصاظر بعده او المنبت
 للكلية قال في القاموس الغيث المطر الذي يكون غرضه ري
 او الكلاء يغيب بماء السماء ولا عاصفة جنائبه اي يكون
 وياح جنوبه شديده مهلكة كما يظهر من القاموس ان الغيث
 يجمع على جانب والري بالكسر الارواء والغصن او شجرة و
 الرباب بالفتح السحاب الابيض والحمل على المبالغة اي يكون
 غيثا مرويا يستلج سحابه بالري في قاصص انفتل راجعا
 سرعا اي يكون غيثا يفيض ويجري منه الماء كالماء رجع
 سحابه سرعا بالفيضان فالضمير في قوله به راجع الى الفيض
 المفهوم من قوله فاض ^ب وجر اثاره من جبابه العبد
 السحاب للتدلي او ذيله كما في القاموس وما في صر صديد ^ب
 السحاب ما يترد منه اذا اراد الودق كانه حنيوط وفيه
 ايضا الحب الذي لم تطو جميعها حباب قال بعض الافاضل

اسرار اركان الصلوة

روى

ب

اسرار اركان الصلوة

الظان للرادكون حسابه جارية عقيب رادة سحاب المطار و
جريان الجباب من الجبار العقلي كنه جبار قول يمكن ان يكون جبابه
منصوبا بالنظرية اي جبار اثار سحاب المطر وهي الماء في جبابه وفي
بعض النسخ جبابه بالنون وهذا الغناء والناحية كافي القاموس والمراد
بحسب سحره الاراضي التي يقع عليها وعلى ان يقرأ هديده بالنابا لانه
او جرى من باب التفعيل اي جرى وعلى الخفيف يمكن ان يقرأ اثارا والضم
ينزع الخافض اي جرى جبابه لانه هديده بالضم في القاموس
المخضب بالكسرة العشب فاهية العيش وبلر خضيب ويخضب
وقد خضب كعلم وضرب واخضب فيه المريح الخضيب المراع
والجمع اموع وامراع فمكن يخرضب يفتح اليا وضربا او لمعها يفتح
الخمرة وكسرها وعلى الثاني يكون مصدرا وفي النهاية اجبت القاموس
اي تحطت وغلبت الاسعار السوخ بالسين والصاد الزنبر
والاختلاف وفي اكثر نسخ الفقيه بالسين وعلى التقديرين كناية
عن فقد البنات عليها فكانها غدر محسوسة عائرة في الارض
وفي نهج البلاغة اهم ان صاحبة حيالنا لال السد الرضى انصرفت
حيالنا اي تشق من الجول بق انشاخ الثوب اذا انتق وبق
ايضا انشاخ اللبث وصحا وصرخ اذا جف ويسر قوله هامت
دواما اي عطشت والحيام العطش انتهى وقال في الصالحات
بالضم اشد العطش عن الصادق عليه السلام انه قال فمن
وثاره في العقبه فلم يركبنا من العطف فعلى ما في الكتاب الظاهر
ان المراد كايما ما كان النائم سواء يقدر على القيام والوضوء ام لا
وعلى ما في الفقيه فالظاهر ان المراد سواء كان متوضعا او مستنما

ويمكن

ويمكن ان يكون المراد اذا ذكر الله فسواء توضعا او يتم ولا فهو في صلوة
ويمكن انه يتم بحيث يقع غير حاله النوم ايض والظاهر الاول فلم يرد انه اذا
يقطع ولم يذكر يكسبه ثوابا الا في المسجد وان ذكر يكسبه ثوابا
الصلوة وعلى الاصلين الاخيرين الظاهر ان كون فراشه مسجدا
كناية عن انه يكسبه ثوابا للصلوة والله يعلم عن الصادق عليه
السلام السجود على الارض فريضة وثواب السجود على غيرها ثواب
السجود وان الاول اظهر بعرض الله والثاني بسبعة النبي صلى الله عليه
والله المفقود لله في ذلك كما في كثير من الاحكام وقد افاد الوالد
العلامة نور الله سبحانه انه يمكن ان يكون المراد ان الغرض السجود
على الارض والمراد ههنا اما معناه او الاعم منها وما يثبت فيها
اما السجود على شيء مخصوص معد لذلك فمن سنه صلى الله عليه
والله كما روي انه عليه السلام كان له خمر يسجد عليها وكانه احسن
التوجهات لهذا الخبر والله اعلم وصححه عن كليمه عليه السلام
ومنه زواه عن احمد بن محمد والرجفة قال في القاموس
رجف حركه وتحرك واضطرب شديدا والارض زلزلت والزلزال
ترددت ههنا في السحاب والرجفة الزلزلة انتهى اقول
يمكن ان يكون المراد ههنا الزلزلة فيكون قوله والزلزلة ثانيا
عطفا تغيرا او توكيدا منها فيكون تعميها بعد التخصيص
او كلا اضطرب ويرجع منه النفوس

عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يتم ما بقي
ظاهرة انه سلم في الركعتين ساهيا وتكلم بفرقة قوله عليه
السلام ما بقي من صلواته تكلم اولم يتكلم والقول بان التعرض

لعدم التكلم ببيان التسوية بينه وبين التكلم بعيدا غاية العجالة
قلت على العمل الثاني بغير الكلام هكذا يتم ما بقي من صلواته مع السجود
تكملا ولم يتكلم وهو كما ترى وعلى الاول يتم ما بقي من صلواته مع السجود
التسوية سواء تكلم او لم يتكلم وهذا ايضا لا يخلو عن شيء وكان قد اشارة
وام ظله بقوله فتأمل عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا دللت
محتسبا بالعبادة هذه الجملة صفة امام وما قيل من انها جزء وقوله جعل
جملة متابقة فلا يخفى بعد ذلك قد برقت وجه العبادة ان الناس يح
احتسب بصفته الماخى وايضا يلزم استدراجهما الى قوله اذ جعل الاحتساب
من قوله جعل اه بل قوله خلف امام ايضا الا ان يقول ان المراد ان ما قبل
عنده مع الاحكام مثل ما فعل معه لكن المقام بابا قدس
عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا دللت وما اقلته قد ماى في الفقيه
وما اقلته الارض منى لله رب العالمين قال الشهيد الثاني في شرح
التعليق في الايمان به بعد قوله خضع لك وجوبه ومعنى يقوم بغير تخصيص
وقوله لله رب العالمين ويمكن لونه بدلا من قوله ان سمع اه ابدل
الظ من المضم والمقت من الخطاب الى الغيبة انتهى اقوال ويمكن ان
يكون خبر القوله ما اقلته فتدبر قلت وجه التدبر ظاهر بعد ذلك
المقام ولان هذه الجملة مخترعة التعليق فالمسائل الموافقة بينه
وبين ما جرى له وما ذكره يمكن ان يوجد هذا الحل ايضا كما لا يخفى
عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا استعجلت فلا تغلب وجهه ظاهر
ان الالتفات بالوجه الى اليمين واليسار مفيد ولا ينافيه خبر
عبد الملك اذ يمكن جملة على الالتفات باليمين او على ما اذا انقل
الى اليمين واليسار فان ما بين مغرب والمشرق قبله والله يعلم

عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا قلت يدعى يقرب بالرحمة من
يقرب بالعبادة اليك من خلقك عن ابي جعفر عليه السلام
سأله عن المريض من اجل الاوثان كان المراد الصور المنقوشة
عليها ما يحتمل ان يكون المراد ما دون العامة لعنهم الله الشيعة اليه
من عبادة الوثن بسجودهم على الحجرة والطين المعول من رتب الحسين
عليه السلام وغيره عن ابي جعفر عليه السلام قال سأله عما فرض الله و
انما هو وضعت الركعتان اى وضع الله الركعتين عن القيمة الذي يصلي
لاجل الخطية ويمكن ان يكون المراد انما قررت الركعتان للمقيم
الذي يصلي منفردا عوضا عن الخطبتين والله اعلم عن ابي
جعفر عليه السلام قال سأله من زوال الشمس قبل المراءى بقوله عليه
زوال الشمس بعد زوال الشمس يتقدم النافلة اى بعد نافلة زوال الشمس
وقبل هذا الوقت لم يصل النافلة ولا ظهر عندى ان المراد ان
اول وقت الظهر يدخل بعد الزوال بزراع والذراع وقت النافلة
وقوت العصر يدخل بعد مضي ذراع من اول وقت الظهر فيكون آخر
الوقت الظهر مذكورا كناية واخر وقت العصر مذكورا عنه مصليا
واخر الظهر مذكورا فيما ذكرناه فتأمل قلت يحتمل ان يكون المراد
عليه السلام كان الغرضية ان الذراع المتعين جدا النافلة الذي لا يجز
لان الغرضية لا يتقدم عن الذراع الثاني وهذا على النسخة الثانية
ايضا واضح فتدبر عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لا اعتاد
لاعتاد اى سبوا ولا يعتاد من غير ما اذا تركت عمدا مع ذلك
مخصص بالتكبير والنية والقيام ولعل الوجه في عدم ذكرها
عدم تغلق السجود بها بالاول والاهتمام بما ذكر والله اعلم

عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له حتى تكبر عليك ان يكون على بعد
 حمله على التكبير الركوع قلت لعل وجهه بعد شيوع الخطا في التكبير
 واردة تكبير الافتتاح وعدم شيوع اطلاقه واردة تكبير الركوع قوله
 عليه السلام لا تغتد اي التكبير فتدبر عن احدهما عليه السلام قال اذا كنت
 فاضرب سجدة على ان يكون المراد بالانصات السكوت لا الاستماع
 ويجعل على الاختصاصية فيستحب فيه ما خطا في شيوع بالبال او يكون الواو
 بمعنى او اي انصت واستمع ان سمعت قرأته والا فسمع في نفسك وعل
 الاخير اصر قلت لعل وجهه الاصرية حصول الاحتفاء وح تكلف
 والحمل وعدم المروج عن معنى الانصات فانه من انصت له وانصت
 اي سكوت واستمع كل منهما قلت عن احدهما عليه السلام قال قلت
 له جعل مضى في الثالثة ظاهر البناء على الاقل والمراد بالثالثة
 الثالثة المتقدمة المشكوك في كونها اربعة ولا فيكون الشك
 بين واحد والاثنين والثالث مضى في الثالثة المتقدمة وصلى ركة
 اخرى فقد جرى على الاقل الا ان يقرب المراد بقوله ثم صلى الاخرى بعد
 التسليم عن احدهما عليه السلام قال قلت له لا ينقض التيقن
 بالشك ظاهر هذا الوجه لان البناء على الاقل والمراد بقوله لا ينقض التيقن
 بالشك اي لا يبطل التيقن من صلوته بسبب الشك الذي عارض
 له في التيقن ولا يدل الشك في التيقن اي لا يدخل الركعتين المشكوك
 فيهما في الصلوة المتيقن بان يصحهما مع الركعتين المتيقنتين
 وسنخى على الاكثر ولكنه ينقض الشك بالتيقن اي يسقط الركعتين
 المشكوك فيهما بالتيقن وجعل البناء على الاقل ويمكن جملة على
 المشهور اي بان يكون المراد بقوله عليه السلام ركعتين اي بعد

السم

السجدة وكذا قوله قام فاضاف اليه اخرى وقوله ولا يدخل اليك في التيقن
 اي لا يدخل الركعتين في التيقن بل يوقعهما بعد التسليم والمراد بنقض
 الشك بالتيقن انهما بعد التسليم لوح يتيقن ايقاع الصلوة ولا
 خالبا من الضلال لانه مع البناء على الاقل يحمل زيادة الركعات في
 الصلوة ولا يخفى ان الاول اظهر قال ربه انما لا يغيب الله
 عليه السلام في حيرة اي جعفر عليه السلام من وراءه وفي الكافي من
 وراءه غير مبكر والظاهر انه على التقديرين كناية اما من عدم الا
 حضار في محضر الجماعة للصلوة او علم اهل البيت الناس واجضا
 بهم قال سالت ابا جعفر عليه السلام هل يحسن فقيه لعل
 المراد بالفقيه المعصوم او من فقهاء اهل البيت عليهم السلام والفقيه
 الكامل العامل الذي لا يحفل عن صلوته فيسهو فيها والله يعلم
 قال سالت احدهما عليه السلام عن الامام قال لا لعل المراد انه
 لا يضمن سوى القراءة من افعال الصلوة ولا يتحملها عن المأمومين
 لانه ليس بضامن لصلواتهم كما يظهر من الخبر الا في المتفق معه هذا
 قال سمعت ابا جعفر عليه السلام قال ينبغي حذرا
 كتمان او قتل كانه على سبيل المثال يقرب منه قوله عليه السلام وانما
 يكره المحرم المحض فانه اذا كان بعض من الكثرة والسد هذه
 الثلثة او غيرها مثل القصة والصوف يخرجها على المشهور عن
 عن كونه حراما محضاً والله اعلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
 يقول نصف اصبع كان ذلك للاصصياط تعليم الامامة لعل
 يصلوا قبل ظهور الزوال فامل قلت لعل وجهه التامل لتحديد
 نصف الاصبع ووجهه كان الدالة على الاستمرار قال

كنت بالساعة ابي جعفر عليه السلام ذات يوم قلت صلوا ما يكون
عليه السلام قل ذلك ولم ينقل الراوي في اول الكلام اذ قاله في مقام
اخر واشاره عليه السلام الى ذلك في قوله خلف كل امام وهذا عمل لما
افاده عليه السلام بنية فيكون موافقا للواقع والله يعلم
قال ابو جعفر عليه السلام ردت على المتوهم الاظهر ان ابي جعفر
الاقامة كما يظهر من اللغة اطلاقه عليها ويجعل ان يكون
المراد به المتوهم اي ردت على وجه المتوهم حتى على الصلوة
عوضا عن الصلوة غير من النوم قال قلت لابي جعفر
عليه السلام اناسا مشبهات بغير البيا اي مشبهات لا تعرف
ما هن او يكسرن البيا اي يوقع الناس في الشبهة في عدالة الامام
قال قلت لابي جعفر عليه السلام ما جرت كما كانت
بصلواتي اقول على تقدير ان يكون المراد الزيادة في العدد يمكن
ان يكون المراد بقوله عليه السلام كالتيت اه الاستدلال ان غير النوافل
غير الرتبة في كل وقت وصورة الاستدلال ان غير النوافل
ليس شيئا موطئا في ساعة من الليل كما لم يثبت في ساعة من النهار
وقد اقر الله نبيه بالصلوة في ساعات الليل فتدبر قلت دام ظله
كتب هذه الحاشية في ذيل كلام والده قدس سره وهي هكذا كما
كانت بصلواتي اي في عهد رسول الله صلى الله عليه واله يعني
في الكيفية او في العدد كما نقل ان امير المؤمنين عليه السلام بصلواتي
المائة الف ركعة وفي بعض الاخبار انه يسمع منه صلوات الله
عليه الف تسبيحة وهكذا حال الامة صلوات الله عليهم اجمعين
وبعض من تابعهم لكن لا يصلونها على وجه التوظيف فان

التغير في الموضع بدعة منتهى عنه كما لا يخفى والله يعلم وقد بين
في فصل الخبر هذه المعنى ان كانت لك زيادة قوة فاصرفها في كيفية
الصلوة من الاقبال عليها والخشوع ثم للاداء وقت عليها فترتق
صلوة على ساعته كما كان رسول الله صلى الله عليه واله يفعلها
والغرض تنبيهه على انه لا يقدر على الايمان بهذا العددا كما
يبلغ في نفسه عليه السلام على ترتيب صلوة الليل بما معناه انه كان الصلوة
لست بمختصة بساعة من الليل بل مفرقة على اخرها وانه الليل ساعة
ومن مسلم والفصل قالوا سألنا عما عن الصلوة كما كان
يصلى لا يخفى ان ظاهر هذا الخبر انه في الليل لا صلوة له الى شهر رمضان
فتدبر قلت وجه التدبر ان السؤال ظاهر في مطلق النوافل فيجب الجواب
عليه ويحل عليه افعوله صلى الله عليه واله ان الصلوة بالليل في شهر
رمضان النافلة في جماعة بدعة واما قوله عليه السلام كما كان يصلي اي في
شهر رمضان السابق يكن رواية الجليل وابن سنان المتقدم فيقول
الحل على نافلة الليل فتدبر وحديث جهم الازدي قال قلت
لابي عبد الله عليه السلام فلو باس به الظان ذلك للمخاف لا يظهر
لون الشمس مع الريح والريح وعددها لا تظهر على المشهور والاستثناء
باعتبار انه يصير حرجا كنيها فيكون الصلوة فيه قدام قلت لعل حجة
التأمل صيرته قوله عليه السلام ان كان نصيبه الشمس والريح خاليا
عن الفائدة واضرب من ارادة عدم الحواز من الباس في المقهور و
الحواز مع الركعة في الاستثناء وربما كان في هذا الخبر دلالة على
جواز السجود على الارض النجسة وصرح بعض المتأخرين بعدم
واضح على عدم جواز السجود عليها فيكون الوجه في الاستثناء اخلا

أجزاء الأضحية مع عين الغنائه فأمل
 جعفر عليه السلام هذه الرياح حتى يكون يحتمل أن يكون علة غائبة للفضل
 أو زيادة وقته أو المراد ظل الصلوة أو أو أعدلها إلى السكون فأمل
 وجه التأمل على الوجهين الأولين ظاهر فذكر الشحام إلى إمامه
 قال سألته عن الرجل يصلي يصلي العصر ركعتين ظاهر الشك
 بين الفلانة والخمس مثله ويمكن جعله على الشك بين الأربع والخمس
 قبل الركوع فإنه يهدم الركعة ويصلي ركعتين جالسا أو بعد الركعة
 أي بان يكون المراد المعص عن الزيادة وأنه مع عدم كمال الشك
 يصدق أنه شك بين الزيادة والتقصيص وقع يكون الركعتين بعد
 ذلك موافقا لما نسب إلى الصدوق من لزوم الركعتين جالسا لمن
 شك بين الأربع والخمس ولعل السرفية أنها لو كانت حتماً لكل الركعة
 الزائدة وقع هاتين الركعتين المحسوبتين بركعة ركعتين فأفلة و
 فيما فرضنا أو المشهور بالطلوع وقيل بنى على الأقل والله أعلم
 الشحام قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب وجوبها
 الظان الضمير راجع إلى الشخص بقرينة المقام أي سقوطها ويحتمل
 رجوعه إلى الصلوة فيكون بالمعنى المصطلح
 الاستكاف عن أبي جعفر عليه السلام أنه قل أعوذ بكما
 الله أسماءه وصفاته والأسماء عليهم السلام يراد بالكلية علمه
 تعالى فهو شمول البر والفاجر ويحيط بهما أو القرآن فوعده ووعده
 وأوامر ونواهيته يشملها أو تأثيره نعم البر والفاجر والأئمة
 عليهم السلام كما ورد في الأخبار فيجب على كل بر وفاجر طاعتهم وقولهم
 بأوامرهم وأوامر المتوسل لهم لا تقدر على إزالته بر وفاجر إن راوا

المصلحة

المصلحة في ذلك والله يعلم التامات أي الأسماء العامة كالرب
 والمخالق والرحمن ولا يسلط عليه البر والفاجر يخرج عن سلطانهما
 والفرار عن تأثيرهما بن أبي جعفر عليه السلام قال سألت أبا الحسن
 عليه السلام أتجدني بيننا أي الرضا عليه السلام أتجدني بيننا أم لا
 فسبحكم التام في ذلك بن أبي جعفر عليه السلام قال
 من أذن مدبره كأنه من باب تشبيه العقول بالمحسوس
 أي هذا القدر من الدين وهذا القدر من المغفرة وقال بعض
 الظرف فاعف عنواوه ونظر إلى بيت المسلمين وقدر الكلام فيه
 ويصدق الظان المراد أنه يصدق في ذكر المصامير
 الحق التي تضمنت الأذن من الشهادتين ويكون العبرة بظنهما
 وسبب الفلاح وغير ذلك ويحتمل أن يكون المراد تصديقها أي
 يوم القيمة والشهادة له بالقول كما ورد في أخبار العامة وصدق
 له يوم القيمة كل رجل وبأبصر معه فأمل قلت وجه التأمل أن
 الحليم وأن يوافقهما العبارة لكن لا يلازمهما المقام إلا أن
 لو كان الصدوق مكلفاً يكون لصدقه مستحقاً الثواب فلما لم
 يكن مكلفاً فمستحق الثواب مثل ذلك الثواب بن عبد الله
 أنه قال لم يجز أن يكون مكلفاً فأنه على رجل يمكن أن يكون
 المراد الحليم على الساق لا على الآية بطريق التوراة ويمكن أن
 يراد التوراة الذي لا يصل معه الالهيته معاً إلى الأرض و
 لا يخفى اشكاله فأمل الأخرج سألته أبا عبد الله عليه السلام
 عن الرجل يأتي بخذاه الإمام أي عقيب الصفوف فماذا يفعل
 الإمام كما فهمه بعض الأصحاب ويحتمل بعيد أن يكون المراد

فقال

الامام الحسن قال قال ابو جعفر عليه السلام قال شيخنا في قوله
 اه ظاهر كلامه خروج الوقت بمعنى القدامين وظاهر الاخبار وكلام لا
 صاحب دخل الوقت بذلك واول بعض الاصحاب كلامه وظهر من
 الشارح انما نادى اول كلامه لان الاخبار التي ذكرها يدل على خلو
 ظاهر كلامه فقد رقت لعل وحده الله بان كلام المصنف على ما يليه
 اي لا يخلو عن القصور ويمكن ان يكون مراد الشارح على معناه
 بهذه الطريقة كما هي رايه في هذا الكتاب ويحتمل ان يكون قوله
 من بعد ذلك والاشهر الى اخره بان مراده بعض معنى هذا المقادير
 ووافق بعض الاخبار وان كان الخط ان التحديد لمكانات
 النافلة لا الدخول وقت الفريضة كما يشهد عليه ايضاً بمقتضى الاخبار
 بن الحسن قال قال ابو جعفر عليه السلام وهو افضلها
 اي وقت الاختيار والاضطراب لا الظاهر المحض كما هو والمراد
 بعد النافلة او ما يشبهه الى غير المتصل ^{عن ابو عبد الله}
 عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه واله وخير الصغوف في
 الجنائز المخر لعل المراد ان خير الصغوف في الصلوة الصغ المقدم
 وخير الصغوف في الجنائز المخر لعل المقصود بالامام فانه بعد
 عن القبله وقررا لا شرف في الوضعين ^{في الرجل اشرفه او في}
 صغوف الصلوة يلزم تقدم الرجال في الصغوف في الجنائز بان
 يكون جنازة الرجل مما يلي الامام وهذا الحكم في الوضعين مع
 يكون مائة للنساء اذ تقدم النساء على الرجال او تقدم جنازة
 المرأة الى الامام يتأني في القدر المطلوب للنساء كما ذكرنا لئلا يظن
 فالمعبر عن كل جنازة صغف قال دام ظله في مجال الان والاول

من رواية من اصحابنا رضوان الله عليهم كلهم جلوا هذا الخبر على ان
 المعنى خير صغوف المسلمين في سائر الصلوة الصغ المقدم وغير
 صغوف المسلمين في الصلوة على الجنائز الصغ المخر قال في التمهيد
 الصغف الاخير في الصلوة على الجنائز افضل من الصغف الاول
 استدرك هذه الرواية ونحوه في القدامين وقال في الذكر
 افضل الصغوف المخر لخبر السكوني ثم قال وجعل الصلوة
 سبباً لخير ترغيب النساء في التأخر متعاهدين عن الاختلاط
 بالرجال في الصلوة كما كان يصلي على عهد النبي صلى الله عليه واله
 ويتقدم من وان كان الحكم بالافضل عا ما هو وللرجال
 وقال الصدوق في الغيبة وافضل المواضع في الصلوة على
 الميت الصغف الاخير في اخرون الى الصغف الاخير والعله في
 ذلك ان النساء كن تحتلطن بالرجال في الصلوة فقال النبي صلى الله
 عليه واله افضل المواضع في الصلوة على الميت الصغف الاخير وبما
 خروا الى الصغف الاخير في فضلته على ما ذكره عليه السلام انتهى
 دام ظله اقول لا يخفى بعد ما فهم من الخبر انما هو معنى بوجه
 الاول من جهة التعيير عن سائر الصلوات بالصلوة مطلقاً
 من غير تقييد الثاني ان كتاب الخذف والتجريد ثانياً يحمل الجنائز
 على صلوة الجنائز الثالث تخصيص التعليل بالشفق الاخير مع
 جريان ذلك في الاول ايضاً لان بقى النساء كن لا يرغبن في سائر الصلوات
 الى الصغف الاول وهو انهم تكلف لابتداء العمل على امر لا يعمل
 متحقق بل الظاهر في الرابع عدم استقامة التعليل في الا
 ايضاً اذ لو نبى على الله صلى الله عليه واله قال ذلك تورية لرغبة

الناس في الاخر فلا يخفى خافته وبعده عن نصبه في الاشارة
 على الجسلة والمداخلة في احكام الدين ولو قيل ان ذلك يصح
 بسبب البقر هذا الحكم وحيث انه فقد ايضا تكلف اذ كان يكفي
 لآخر النساء بيان ان ذلك خير لمن مع ان الافضل متعلق
 بالرجال في جميع الامور ولو قيل ان المراد ان الافضل للنساء
 الصنف المأخوذ فلا اختصاص له بتلك الصلوة ^{بن}
 جعفر عن ابيه قال لا خلاف ان اول من سبق بحمل ان يكون
 العاقل السامع فان العامة روي عن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال ما دخلت الجنة الا سمعت خشخة فقلت من هذا فقالوا
 بلول ويحمل ان يكون العاقل هو عتبة او يكره الاولى
 بالنسبة للمؤذنين كما يروى في التعليل او اكثر الناس
 والله تعالى يعلم ^{بن جعفر} قال قال الفقيه عليه
 ستة اقدام ونصف هذا الخبر موافق لما ذكره الشيخ في بعض
 كتبه من ان وقت العصر بعد الاربعه اقدام حتى يصير طول
 كل شيء مثله لان القامة ستة ونصف غالبا والسنعة
 تقريبا ويمكن جملة على الافضلية بان يكون القدمان
 والنصف من اول وقت العصر افضل من قدم ونصف بعد
 فتأمل قلت لعل وجه التامل ان يظهر الخبر انه عليه السلام اراد ان
 يجدد من الوقت ما فيه فضل بل يمكن ان يظهره وتحديد
 وقت الاخر كما لا يخفى ^{بن جعفر} المروزي قال قال
 الفقيه عليه السلام اذا صار بالرجال نسب القول بهذا التحديد
 الى المقيد وافادوا والدلالة من انه يحمل ان يكون المراد

انه اذا لم يقدر على القيام مستقرا فالمشي اول من الجلوس ورجح
 الشهيد الثاني تقديم القيام ما شيا على الجلوس لانه يغتفر
 معه وصف من اوصاف القيام وهو الاستقرار والجلوس يغتفر
 معه اصل القيام وقال صاحب المدارك الاقرب تقديرا للجلوس
 لتوقف على الا التعلل والمنقول هو الجلوس ولانه اقرب
 الى حاله الصلوة من الاضطراب انتهى ^{بن خالد} عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال جاء الصيام حنة يحتمل ان يكون
 الصيام مبتدأ وخبره وكذا الثانية واما الثالثة فخبرها
 اما محتمل وف اي من ابواب الخير او قوله يباحي ربه خبر
 ويحتمل ان يكون حنة او مع مبتدأ المحذوف معترضة
 وكذا الثاني ^{بن جعفر} وجه يستقيم الثالث بلا كلفة فتأمل قلت
 لعل وجه ^{بن جعفر} التامل جعل الخبر يباحي ربه كما هو
 الظاهر ^{بن خالد} عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال العصر
 على ستة اقدام اي من الزوال ووجه يكون المراد من المصباح
 ترك الافضل من اخره ويحتمل ان يكون ابتداءها من بعد
 مضى الزمان اي اول وقت العصر بان يكون للقدمين
 بعد وقت العصر فضل في الجملة فتأمل قلت لعل وجه التامل
 ان الافضلية ولو علم لكن اطلاق المصباح على تاركه
 الافضل غير شايخ والتوجيه الثاني مع انه بعيد عن
 ظاهر العبارة مستلزم للمقول بان اخر وقت العصر
 ينتهي الى عشرة اقدام من اول الزوال والقول بفضل القدم
 في الجملة محتمل بل يظهر من الاخبار خلافه وحمل الخبر

س

على يوم الجمعة يمكن قتال من خالده قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يقدم رجلا عليه ان يكون الاخبار الشا لبيان حكم الله اذ لم يعلم ان الرجل مسروق وقلاه ما يصنع فلا مشاي في عدم جواز تقديمه مع العلم لكن ما ذكره الشيخ لعلم اظهر والله يعلم قلت لعل وجه الاظهر انه لم يعلم ان الاضنا السابقة لبيان حكم الله اذ لم يعلم ان الرجل مسروق وقدمه على ان ترك الاستقصال في خبر طحمة بن زيد يدل على محو من مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان احدكم الا انا الله جزاء الشطر محمد وفي مثل قوله فانت اهل الله وخو وقيل الظان جوابه التزام نذر من صدقة وغيره بقرينة ما سبق من قوله عليه السلام دعا الطيب واعطاه و رشا التواب ولا يخفى بعده وملهج له فيه قرينة ليست بقرينة لانه عليه السلام ذكر الصدقة قبل ذلك وقوله عليه السلام الا انا الله والمذكور والمقدور جميعا جراب لقوله عليه السلام لو ان احدكم وقوله عليه السلام وهي اليمن الواجبة اي هذه الصلوة والصدقة والدعاء بمنزلة اليمن الواجبة على الله قبولها قال الوالد العلوة ره وقوله عليه السلام وما جعل معطوف على اليمن اي هي الشكر الذي اوجب الله عليه في قضاء هذه الحاجات ولا يحتاج بعدها الى شكر آخر وقضاء الحاجات شكر الله تعالى لصدقه الذي جعله على نفسه في قوله تعالى فلاذكروني اذكركم واشكروا لي استكرم انتهى وقيل معطوف

على الخطاة ذلك فيكون معطلا اخر لقوله انا الله وقوله وهي اليمن الواجبة مجازا معروفة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام انه سأل ويعبد اذا مضى قال بدت في يدي والبشوط وابن الجنيدي في الجمعة والمشهور فيها عدم الاعادة يشك الحكم في يوم عرفة الا ان يحتمل على ان ذلك تعقيد وضرب في فعل الصلوة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مضى فان صرف اي اذا اردت ان تقصر عن الصلوة الى جوارحك فامض عن عيذك كما هو الله من فهم الصدوق ره في التعقيد ويحتمل ان يكون المراد التسليم على اليمن والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له متى ولا صلوة الا مع امام لعل المراد امام الجماعة بقرينة ما سبق ويحتمل ان يكون المراد لصلوة جماعة الا مع امام فالمراد امام الاصل والاول اظهر قلت وايضا يدل على ان الاول اظهر قوله لصلوة اي من هذا الجنس من العبادة الواجبة قال سالت عن جنازة الرجال راس الميت يمكن ان يكون المراد الميت المرأة ليوافق المشهور فان قطع عليك يحتمل وجهين احدهما ان قطعت التكبير الثانية للامام عليك دعائك ولم يهلك لا تمامه فالتقي بما مضى واقر الدعاء الميت في التكبيرات الاخر والا فمضى الدعاء الاخير اي قولها اللهم هذا عبدك والثاني انه انقطع عليك فلا يقطع الدعاء ولا يترك باخير التكبير عن تكبير الامام بل اقر الدعاء ولا يترك باخير التكبير للميت اي في التكبير الاولى ثم تكبير الثانية واسم الاشياء في قوله عليه السلام قل هذا اما ارجع الى جميع او الدعاء الاخير والله يعلم ولا تقتت اي ولا تتعبدنا مفتونين بالفتيا بعد مصيبة او لا محتاجا بعده بشدة مصيبة بل صبرنا عليها قال سالت عن الصلوة بالسبيل

فت

تعد القيلة ظاهرة هذه الجزالة مخصوص بحكم القبلة لا الوقت وكان
 الشيخ فهم من الاول الوقت ومن الثاني القبلة ولا يخفى ما فيه قلت فها
 ان سوي الكلام ياتي عنه على ان العلم بالوقت غير مختص على الكواكب
 كما يظهر من بعض الاخبار قال سألته عن قول الله عز وجل
 ما دون جعل الظان المراد انه ينبغي ان لا يبلغ الاختصاص
 حد لا يسم نفسه لان اقل الاختصاص الاسماء والافى الصلوة للجمعة
 الاجزاء الى حد يخرج عن كونه قاريا وحي يكون حتى الظهر والاختصاص
 اللتين ذكرهما الاصحاب داخل فيما بينهما قال سألته عن
 عن المسافر يكون مسيرة يوم لعل المراد انه يكون الذهاب والعودة
 جميعا مسيرة يوم او يكون للزاد والاهل اهله في القرية بان يكون منزلا
 استوطنه والمراد به انه لا يقصر في القرية والله يعلم قلت
 لا في عبد الله عليه السلام جعلت ذلك فضل الظهر يمكن ان يكون المراد
 الظهر مع النافلة فانها من مقدماتها وكذا العصر وقدر الزرع
 للظهر والنافلة معا او يكون المراد بالظهر هو مع النافلة والعصر
 هي وحدها والظهر مع النافلة اذا كانت مع الشرايط تكونان غالبا
 في ذراع وقوله تميل قدر ذراع الى بعد الزرع الاول فيكون التميل
 للنافلة ويمكن ان يكون هذا بالنسبة الى غير المستقل والله يعلم
 بن عبد الله عليه السلام قال قال ابو عبد الله
 عليه السلام يا شهاب ان ادعى في السماء ركبا لا يخفى لاحاجة الى
 تاويل هذا الخبر بعد الزرع وصرقه عن ظاهره ان في الغالب لا ينقضي
 ذهاب ظهره عن ظهره وركوب واحد ليس في الخبر ذكر الكواكب لا شهابها
 فاما من قلت لعل وجه التامل احتمال المناقشة بان ذهاب الظهر يوم

يترك

الشيخ في كتاب الصلوة

يقال غالبا من ظهره وركوب فما المراد بقوله عليه السلام اني احب الى حال ان الاخبار
 جارية على الغالب الا ان يقر ان مراده عليه السلام احب وضوح زهاب الخلق
 اللطيف لظهوره كركب قدر
 الى ان عن ابي عبد الله عليه السلام قلت بعد الظهر يحتمل ان يكون المراد
 من اول الظهر فيكون محمولا على الجواز لا الفضل ويكون ثلث القدم للظهر
 الظهر وناقلتها او المراد نافلة العصر بعد ثلثي قدم من انقضاء وقت
 نافلة الظهر ان يكون قدم وثلاث وقت النافلة والله اعلم
 للحال قال صلى بن ابي عبد الله عليه السلام باذان واقامتين يفهم منه ان
 الاذان للوقت والظان لمراد النافلة كما يظهر من الاخبار الاخر
 ان مع النافلة لا يجزى والله يعلم عن ابي الحسن عليه السلام
 سألته قبل ان يفوتكم يحتمل ان يكون المراد من الغوات مضي وقت
 الفضل والاخر وهذا الاخبار تدل على تقديم العاسة الواحدة فلا
 تعقل قلت لعله عليه السلام بنده على ما عسى ان يستفاد من تقديم الغاية
 الزائدة عن الواحدة من قوله عليه السلام وكذلك الصلوة في جبر الخبير
 المتقدم برقة تقريرا
 بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول ان اذان
 يمكن ان يكون المراد الاكتفاء في الفضل بواحد فيكون قوله عليه السلام
 تجزى اقامة سان حكم اخر وقوله اقامة واحدة اي غير اذان
 والله يعلم بن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته يا عبد الله
 تقدم الرجال المراد بالتقدم في هذا الخبر التقدم بالنسبة الى
 الامام والخبر السابق التقدم بالنسبة الى القبلة فلا تتأني
 بن الحجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام قال في الرجل يبنى على الركعة

في الصلوة كذا الخبر

صالح بن

الظان هذا ايضا محمول على التقية لروايتهم عن عبد الرحمن بن عوف هذا
المضنون وعليه قولهم ^{القصر عن أبي جعفر عليه السلام قال}
ولم عرض لعل الخلف في بعض المواد المخلوطة بالشطط والقصور
في التذلل والمراعاة ان هذا الفعل في نفسه هذه ثمرة فلا مينا في ان يتفكر
هذا الاثر عنه بسبب ما يتركه العبد العاصي بما يوجب العقوبت كان
الطبيب يقول للعلل نجس فاذا اكل واحد وداراه بصدقه فلم يظهر
فيما اثر المتنجسين لا يوجب تكليف الطبيب والله يعلم ^{لم يكن}
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون ^{ويقتصر ظهره}
على ما ذهب اليه السيد المرتضى من ان المتخير في الرجوع ودخول المنزل
لا يلزم حد الترخص واداره التأويل واسعة مع المعارض وعلم
ان يكون مبنيا على ان المتخير في البلوغ والواسعة المحلة والله يعلم
بن السراج عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام ^{فانفق}
اي اصبحت شقيا باركا لمحميات في طلبه او علم الصبر عليه
منه الشان لعل المراد انك تطلع على جميع احوال العباد ويرفع
اليك فيجازيهم عليها او انك علمه لجميع الاشياء او انك غاية الحاشية
بلو واسطة او بوسط والله يعلم ^{بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام}
قال اذا فضع ظاهركم القضاء بعد الصلوة ويمكن جملة على
الائتيان قبل تجاوز الحمل ^{بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام}
قال كان اذا دخل الدخول في اوله والخروج في اخره
بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام ^{لمن اناها في ارجاء الضمير}
استخدام او الاضافة لامية ^{بن علي الجلي عن ابي عبد الله}
عليه السلام قال انما صلى بهم الى غير القبلة يمكن ان يكون المراد

المراد

ان الامام والمأمومين صلوا جميعا على خلاف جهة القبلة بالاجتهاد
ثم يرجع الحكم باعادتهم وعدمه الى ما سبق من التفضيل في مباحث
القبلة ولعل مراده ما اذا كان الاختلاف قليلا او تلبست المخالفة
خارج الوقت وان يكون المراد انهم اجتمعوا جميعا وصلى كل منهم
الى جهة ولم بعضهم بعضا في حوزة الاقتراح بين الاصحاب خلاف
وعلى تقدير جواز ذلك ينبغي كون المأمومين على القبلة والامام مخيرا
سحب يلزمه الاعادة فالظن عدم لزوم اعادة المأمومين على قياس
ما سبق كما هو الظن من كلام القوم والله يعلم ^{بن محمد عن}
ابي عبد الله عليه السلام يا عا لجال الناس معلومة الاحمال من اولها وان
ان يكون المراد ان التعقيب بعد الصلوة لمعارضه الاشغال الدارين
صعب على النفس او يقع على الوجه المطلوب صعب المراد بالاشد
الا عظم نفعها وقيل المراد بالمعالجة المدواة اي الادوية التي لا يورث
منه والله يعلم ^{بن المعز و صفوان بن يحيى ومحمد بن ابي}
عمر عن اصحابهم عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلوة ^{صلى الله}
عليك ان يكون المراد الترتيب الشرعي بان يرفع ركبته عن الارض
ويقيم ساقيده ويجلس على الاكتفين فالمراد بمدد والرجلين جعل
الركبتين على الارض وان يكون المراد الترتيب العرفي وممد الرجلين
المعنى المتبادر والله يعلم ^{بن سنان عن جعفر بن محمد}
عن علي الحسين عن ابي الوضئيين عليه السلام ^{الا استخار}
الاستخار او كانا استثناء منقطع فهو موضع الحال او
يكون مفعولا لاجله اي ليس وفاني بعدد الشيء الا الاستخار
وعنه او يكون مفعولا مطلقا والله يعلم ^{بن}

من القدر عمن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن محمد بن السهر
 بعد التسليم لاختلاف العامة في ذلك الامر فذهب اكثر فقهاء اهل المدينة مثل محمد بن
 سعيد بن ربعيه وغيرهما الى انه مسجد مما قبل التسليم وبه قال المشافعي وغيره
 من اهل الحديث وذهب قوم الى انه مسجد بعد التسليم وبه قال السفياي
 الثوري واصحاب الراي وقال مالك ان كان سهوه لم ياجده مسجد بعد التسليم
 وان كان لم يقض ان قبله ^{بن يحيى الكاهلي عن ابي عبد الله عليه}
 عن ابيه عليه السلام ان المراد انها في الفضيلة والتاثير
 قريب من الاسم لاظم وما قيل من ان المراد انها مشتملة عليه والمراد بالقرب
 من الكل الى الجزاء وانها في بعض السور كال عمران مثلا قريب منه لوقوعه
 في اوائل السور فلا يخفى بعده مع ان التشبيه يوجب الى بطلان الاول فتأمل
 قلت وجه البعد انه تخصيص لا دلالة عليه ولعل المقام لبيان الفضيلة
 البهولة وبذلك لا يترتب عليها فضيلة تبعدها وكان وجه التامل احتمال
 ان يكون ان التشبيه في اصل الاشتغال فلا يلزم موافقه اطراف الكلام على
 انه يلزم مثل ذلك ايضا لقلنا بان المراد الفضيلة والتاثير ^{قال}
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدبر جملة اى لم يبلغ من التقدير
 ولم يقصد المسافة وقبل انه كناية عن اشتغاله بالصيد والمراد صيد
 الفضول والمراد بالوقت وقت الصيد فيقصر في الرجوع الى منزله
 ولا يخفى بعده ^{بن زرارة عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال}
 اذا وامر لاخرى بحمل ان يكون اللوم زائدا والمغنى اقل الاخرى
 ويحمل ان يكون المراد ان الاذان الذي يستحب في اول الورد بسقط
 ههنا لاصلا لها بالقرينة فيكفيها اذان الفريضة فتأمل قلت لعل
 وجه التامل ان قوله وامر غير دال على لزوم الاتصال حتى يكفيها اذا

الفريضة على ان الاشتغال بما ذكر في ما نحن فيه محل ما مل الا
 ان يقر مبنى الكلام على لزوم الاتصال كما هو الظاهر ^{بن}
 زرارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن ذكر يدعون الى ^{الفضيلة}
 ظاهره انه يقر انها في القنوت ويدل على انه لا يلزم ان يكون ^{القنوت}
 مشتملا على الدعاء كما يدل عليه خبر التسليم والله يعلم
 من علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ام ^{ويقتل}
 من مسة الامر بالاتصال محمول على ما اذا من جسده وقد ورد
 كما رواه في كتاب الاحتجاج عن عبد الله بن جعفر الحميري انه
 كتب الى الباقية المحمدية روى لنا عن العالم عليه السلام انه سأل
 عن امام قوم صلى بهم بعض صلواتهم وحدثت عليه حادثة كيف عمل
 من خلفه فقال يؤخر ويقدم بعضهم ويتم صلواتهم ويقتل من
 مسة فخرج التوقيع ليس على من تخاه الا غسل البدن واذا لم
 تخدث بقطع الصلوة ثم صلواته مع القوم وكتب ايضا روى عن
 العالم عليه السلام انه من سر ميتا اجارته غسل بدنه ومن مسة وقد
 بر وفعله الغسل وهذا الامام في هذه الحالة لا يكون مسة بحرفة
 والعمل من ذلك على ما هو لعله بخيه بقبابه ولا عليه فليفت
 بحسب علم الغسل يخرج التوقيع اذا مسه على هذه الحال لم يكن عليه
 الا غسل بدنه انتهى ^{بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال}
 صلوة اعيانهم من مسة وجوز اعيانهم الركوع والسجدة واذا امكن مع
 التكبير ونحوها لا يجب الاتصال الى التكبير انما هو مع تعدد اعيانهم
 وحمل التكبير على الافتتاح بجيد وفي الفقيه الفقرة السابقة هكذا
 والمساعدة تكبير بغير اعيان وهو الظاهر وقوله عليه السلام لا يطارد

ايما اى مع القراءة وقر له عليه صلى كل رجل على جباله الطائفة انما يتعلق
 بالجميع والله يعلم ^{الطلبى} قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قلت سمعت
 يقول ان يكون المراد ثلث شيئا في جميع الركوع والسجدة بين وان يكون المراد
 كلا منهما فالانصب ح بالادراج حمل التسمية على الصغرى والله اعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان من طول طول الناس اعناقا
 كناية عن طولهم وارتفاع مقدراتهم او عن كونهم مغفورا لان الحجر لا يخرج
 راسه ولا يمد عنقه والله اعلم وذكر العامة في هذا الخبر وجهان قال ابن
 الاثير في مصناه الكثر هم اعم الاقوالون عنق من الخيزرى قطعة وقيل
 بعضهم رجاء لان من رجاء شيئا طال اليه عنقه فالناس يكونون في
 كرب وهم في الروح مقلعون لان يردن لهم في دخول الجنة وقيل معناه
 الذين من الله عز وجل وقيل اراد الله لا يلحم العرق فان الناس يوم
 القيامة يكونون في العرق بقدر اعمالهم فمنهم من اخذ له الكعبية ومنهم من
 اخذ له الحريكة وقيل معناه انهم يكونون رؤساء يومئذ والعرب
 يصف السادة بطلول العنق وقيل الاعناق الجماعات يوجاه في
 عنق من الناس اى جماعة ومنه قوله في فطنت اعناقهم لها خاف
 ولذلك لم يقل خاضعات ومعنى الحديث ان جميع المؤمنين يكون
 الكثر فان من اجاب دعوته يكون معه وروى بعضهم اعناقا لمصر
 الحق اى امرعا والله تعالى يعلم ^{بن فضيل} قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الرجل الاخر اياه اى صلوة الظهر والعصر ذلك
 اليوم لانه قلنا فاق في وقتها والقضى بمعنى الفعل او بتقدير ان
 لم يفعل او عن يساره ليس في المكافى قوله او عن يساره الظ
 زوائد من النسخ لعدم استقامه المعنى الا ان ياتي ان الرو

علم انه عليه السلام كان واقفا بحج الجاهل الواقع في الجانب الايسر حتى يكون
 الناس او يمينه او بالعكس ورح فقوله وليس عن بيان احد بيان لاحد
 الشقين ويعلم الاخر بالمقابلة والله اعلم ^{بن ابي حمزة} عن رجل
 صالح عليه السلام قال بعض من صلوة ظاهرا انه بكثرة احتمالات شك
 واحد في صلوة واحدة يحصل الفترة اللهم الا ان يحمل على انه لما كان
 الغالبان من شك مثل هذا الشك انه يشك في صلوة واحدة
 اجاب عليه بما هو الغالب والله اعلم ^{بن ابي عبد الله} قال
 سمعت ابا الحسن موسى عليه السلام لا ينكس فان لمرة احد لا ينكس
 ما ورد انهما انكسقا عند شهادة الحسين عليه السلام لا ناقول المراد
 انهما لا ينكس فان لمرة احد بل هما يتان الغضب الله وقد انكسا
 بشك في فعالهم والغضب عليهم واما موت ابراهيم فاما كان من
 وفعل الامة ليستحقوا بذلك الغضب ^{بن جعفر} عن اخيه عليه السلام
 قال سالت عن الرجل فلا يرى ظاهرا انه شك في الواحد قبل ان
 فيكون غير الشك بين الواحد والاثنتين والظان ان المراد الاحتمال
 من قوله لم يركم صلى ذلك وان مرر بعض الشارحين من المتأخرين
 بخلافه فاقول ^{بن جعفر} عن اخيه موسى بن جعفر قال سالت
 عن الرجل قال نعم اعلم ان المشهور بين اصحابنا ان من تكرر
 صلوة نافله بالحكمة بعد النذر احكام الوجوب ولعل الظاهر هذا
 الخبر خلافه ويمكن حمله على الضرورة والله يعلم ^{بن جعفر}
 عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن المرأة حتى تضع
 جبهتها بما يستدل به على عدم اجزاء من الوصول في السجدة
 بل على عدم اجزاء قدما لله ثم متفرقا الا ان يحمل على ما اذا

له

لم يصل الى الارض اصلا لكنه بعيد والحمل على الاستحباب اظهر فتأمل
قلت وجه البعد لاحقا فيه فان السائل يقول وقع بعض خبرتها
على الارض وكيف يمكن ان يقع بعض خبرتها اي لا يعطيه الخبر
ولعل وجه الشامل ان قوله عليه لا يعني لا يجوز تقريرة السؤال
وابنه القيد كالتاكيد وذلك لا يلزم الاستحباب ^{بن جعفر}
عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سالت عن المرأة ان يقع لها
لول بما يدل هذا الخبر على ان هذه القطع الصفات ليس حكم الميتة
والام يام عليه ينتهه لكوبه بعدم المنقذ جملتها الميتة ولما
دلته على عدم تحصيل اليد به مع البيضة فظاهرة لاستثناؤه فتأمل
قلت وكذلك من الظهور ان كان ترك الاستحصال الا ان يحمل على
القدم الغالب فتدبر ولا يعتد بشئ اما باعتبار الفعل الكثير
او الاستدبار ^{بن جعفر} عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت
عن امام ربيع المرأة الظان الاعادة لاجل المحاذاة معهم
في الصلوة ولما كان صلواتهم سابقا وهي لاحقة لهم ولم يتصل صلواتهم
بل صلواتهم فلا يمكن الاستدلال به على جواز اقتداء العصر بالظهر
كما قيل قلت الكلام في هذا الخبر قد كور في الخبر التالي له
^{بن جعفر} عن اخيه عليه السلام قال سالت عن امام ربيع المرأة
قد استدلت بعضهم بهذا الخبر على عدم جواز اقتداء العصر بالظهر
ولا يخفى عدم دلالة الاحتمال ان يكون الامر بالاعادة لمجازاة
المرأة للرجل وانما امر باعادة تردادهم لانها كانت لاحقة فتأمل
قلت لعل وجه التامل ما يمكن ان يوحى من ان الظاهر من الامر
بالاعادة انه لاقتداء العصر بالظهر اذ الراوي اخذ في السؤال ^{بن جعفر}

احدها كونهما بجسمه والثاني حسبا ان العوض لما كان كله الامرين
معتبرا داعيا لسؤال قال هل يفيد ذلك اي قيامها بجسمه وما
حال المرأة حينئذ ويدل عليه اي قوله وقد كانت صلواتها بالظهر
فيكون قوله عليه لا يفيد ذلك جوابا عن الامر الاول وقوله في
تعيد المرأة جوابا عن الامر الثاني ^{بن حسان} عن بعض اصحابه عن
عمر الجدي عليه السلام قال ليس قبلك شئ تقرير للمعنى السابق وذلك
لان قولها انت الاول مفيد للحصر لتعريف الخبر فكانه قيل انت مختص
بالاولية فليس قبلك شئ وقوله عليه وانت الظهور اما بمعنى
التيين اي انت البين الظبا لايات والعلامة مات او بمعنى الخبر
والغلبة اي انت العالب على كل شئ من قولهم ظهر عليه اي غلب
فليس قبلك شئ اي في الظهور راو في الغلبة وانت الداعين الى الحق
عن اصحاب الخلق واولها هم وعقولهم او العلم بما بطن من قولهم
بطنه اذا عرفت باطنه فليس كذلك شئ اي فليس شئ بطن من ذلك اي
اقر بغيره الله يعلم في كل خبر لا دخلت اي ما يحتمل محجب بالبيان
او من كل نوع من انواع الحكايات التي اعطيتهم افضل افراده
خطا وان كان ناقصا فلا يكون تعد يا في الدعاء والله يعلم
^{بن حسان} عن بعض اصحابه عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام
لعظيمة اي عندها اوله تعالى اسبغت عظمته وكذا في باقي الفقرات
ولا يفعل ما يشاء فاعل يفعل اما ضمير راجع الى الله او تنازع مع
شيء في غيره فتدبر قلت لعل وجه التدبر حسن الوجه الثاني
اذر بما كان الاول مقتضاه الخبر والكلام الثاني في قوة ان
يق الحمد لله الذي يفعل ما يشاء من كل امر وسانه مع عباده

لا يفعلون ما يشاؤون كالكائنات ولا يخبرهم وهذا حق
معنى قوله عليه السلام بل امرين فافهم **بن الحسين العبد**
قال سمعت ابا عبد الله الصادق عليه السلام الى علي بن ابي طالب
اما متعلق بقوله احبنا او بقوله داعيك وتعلقه بقوله ولا
بعيد قلت وجه العبد كون المناسب في علي بن ابي طالب
وسبيلك الداعي الظاهر اشارة الى ما ورد في الاخبار في تفسير
قوله ثم قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني
ان المراد بالسبيل ومن اتبعني امير المؤمنين عليه السلام فلو قيل المراد بمن اتبعه
في هذه العادة الرسول صلى الله عليه واله بان يكون التفسير المضروب
واجبا الى التوصل والضمير المستتر المرفوع واجبا الى السبيل والذاتي
كان اشهدا نظما فاعلى الآية لفظا ومعنا ويمكن ان يكون المراد
ومن اتبعه الاية عليه السلام واحتمال كون المراد بقوله مولانا واوليائنا
آية الرسول صلى الله عليه واله وبقوله من اتبعه امير المؤمنين عليه السلام
بعيد والله يعلم قلت وجه العبد يلوح عن ساق الكلام ولا حقه
جدا شهادة الاخلاص لعلها تدل لقوله ميثاقه وانما ضم الاخلاص
بالروحانية مع ميثاقه عليه السلام لانها لا تخص ولا تتم الا به وفي
اكثر نسخ الدعاء المأخوذ ميثاقه مع ميثاقك وميثاق رسولك
وفي الاخير مشادة الاخلاص مع البابا وعله اظهر قلت لعله
الظهارية ان الناجح بمعنى مع والكلام في قوة ان من المأخوذ مع
شهادة الاخلاص لك ميثاقه مع ميثاق رسولك اه وكيوم
ذلك وله عليه السلام ما نزل انت الله الذي **بن الحكم** عن من عده
عبد لها عليه السلام كرسبها العن الضمير في كرسبها راجع الى

السم

الشمس بمعنى الضوء فيه ومن الشمس بكسر الضو **بن الحكم** عن رجل عن
ابي عبد الله عليه السلام قال من شئ الاسجوت بن ابي شئ الحاديات وتبجها
ويمكن ان يكون المراد اعطاه الثواب القدير اي اوجرا والمراد اهلها امن
الملئكة وصاف في الجنة والظا الارض كاثواب الاعمال وعلى نسخة الارضين للبحر اعتبار
البقاء وعلى التقديرين يحتمل ان يكون المراد من تحت قدميه في عمق الارض كما
هو الظاهر من جوانبه الاربعه والله يعلم **بن ربات** عن عبد صالح عليه السلام
قال ادع وتضاعف من الحسنات بالقليل اي تضاعف قليل الاعمال وكثيرها
اضعافا كبيرا وكذا في الصباغ ايضا وفي الغيبة اكثر بالقليل اي تضاعف
اضعافا كثيرا بسبب القليل من الاعمال وكبره كبره على سبيل الحكمة او تامل
مقول في حقه ومنهم من قرأ البره على شيفعة فغل المشافي اي كبره على شئ فكبره
ويحتمل ان يكون خطا باعاما وعله كان اكبر فحقه ليوافق الاية والله اعلم
لا يقتصر فلا يقتصر جال الانبياء وسعد بين فالاول من الثاني والثاني من الاول
سبط الرحمة اي سبط النبي صلى الله عليه واله فانه كان رحمة للعالمين والمراد
السلطان المشرك في الرحمة فانها من رحمت الله على العباد والله يعلم
انزل فيه القرآن المراد انزل ونزوله وكان ذلك في ليلة القدر اه انزل فيه
جملة الى السماء الدنيا ثم نزل منها على الارض وروى عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال انزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان الى البيت المعمور ثم نزل في طول
عشرين سنة وقيل المراد انزل في شانه القرآن والله يعلم وسلكه الى بيان
لا يكون حله له مشبه او لغيره او سلم عباراته الى من الاقمت التي عنهم قول
العل والله يعلم وبارك المستضعفين على صيغة اسم المفعول اي الذي استضعفهم
الناس في الارض اما مطلقا او امتا صلا الله عليهم لما نزل في شأنهم بالانصار
الكثيرة قوله تعالى ويريد ان نرضي الذين استضعفوا في الارض الآية

يا خليفة السيرة لقل المراد انك اذا ذهبت بالنسبة من خلفهم في امتهم ويقوم باصلاح
 امورهم وهذا منهم اوفى وصياهم ومن يقوم مقامهم والله يعلم ولا يدري الا الله
 لا يصل يدى عند راد حطهم اعم محاذقهم الى اخرى الا وقد قضيت حاجتى
 ويمكن ان يكون اسارة الى ما هو المطلوب بعد ما من مسح وجهه ولم ير اليه
 الى الوجه والاول اظهر خالق الارواح ان المراد بالروح هذا الصنف والروح
 من كل شئ ويحتمل ان يكون المراد بعنا المشهور للمقابل الفرد اما الكون الخلق
 كله ازواج كما قال سبحانه وخلقناكم ازواجا ومن كل خلقنا ازوجين اكثر
 والايام والشقاوة والعبادة والهدى والضلالة والنور والكلمة و
 الظلمة والطاقة والكثافة والحركة والسكون والتعبد والخفيف و
 الخير والشر والذكر والانثى والحق والباطل والحرارة والبرودة والظلمة
 والبيوضة والمطوب والخطا والليل والنهار والساء والارض و
 البر والبحر والجو والانس والورثه والله وحده او لكون كل ممكن وحيات كليا
 واقله ان يحلله العقل الى مبدء وجوده والله يعلم مداد كل امة نال من باب
 المصدر الى تبيينها كما تباين مداد كل امة الذى قال تعالى فيها قل لو كان
 الجبرم لا الحيات دنى الامة وسمع السر واخفى اى يعلم السر واخفى من
 في نفسه مما فقد قبل السر ما لا يرفع به صوته واخفى ما يحدث به نفسه و
 يلغظه وقيل السر حدث به غير مخافضا به صوته واخفى ما خطر به اليه
 او كلمه به نفسه وقيل السر ما يصغر الانسان فلم ينظر واخفى من ذلك ما
 ورس الى الله فلم ينظر وقيل السر ما فكرت فيه واخفى ما لم يحيط اليه
 علم اسنان تفصل يحدث به بعد من اقول ويحتمل ان يكون المراد السر
 ما في نفسه مع اظهاره على كونه فيها واخفى ما هو كامن في نفسه و
 يتخفى عنها ولا يبلغ عليه الا بفضل الله تعالى كالحق من الراد والعجب

ومقام الاخلاق والله يعلم لا يدركها الابصار اى اعيان العين او ابصار
 كما هو في الخبر بن الريان قال كتب بعض اصحابنا سيدا رجم بن يقبه
 ليه كانا خيطة لقطعة كانها من المصراع الاول وهو هلكى لوى
 على الخنجر لولا كانا قبل لعله كان علة لتوفر استعادهم من عمل الجهر
 بالخيوط والفتحة يقول الشاعر ولعله كان معلوما انه كان يعمل الخنجر
 اقول ويحتمل ان يكون استعادهم للقطعة خيطة والجمع بين الجمعية والتاوي
 لعلها كانت في خيطة عليه من خيطة منقطة فالشعر بيت الشاعر و
 لعل الفرق بان ما كان من الخير لا ينظر الخيوط وجهه كما هو المتعارف في زماننا
 وما كان من السيور يقع السيور على وجهه اما بان يغطيه فانها على الوجه
 او يغطي وجهه فعلى الكراهة والله اعلم بن عبد الله عن ابيه عن جده
 عن الحسين بن علي بن ابي المؤمنين عليه السلام لكل مقام محمداى الامكنه
 المحمودة كالمشاهد الشرف والارفة المحمودة كالايام المقدسة او يكون من
 معنى القيام والله يعلم بن مزيار عن رجل سأل الماضى عليه السلام عن الصلوة
 وذكر ابو الحسن عليه السلام اعلم ان هذا الخبر لا يخفى من شوش والذى يمكن
 ترجمته به هو ان علي بن مزيار كتب الى الحسن الثالث او الى العسكري
 عليه السلام وسال عن تفسير الخبر الذى ورد عن ابي الحسن الثالث والثاني فاجاب
 عليه السلام بالتعبير بقية حيث خص الله بالذى يلحقه الجلال لان جوار الصلوة
 في البر عند من مشهور واما الجدل فيمكن التخصيص باعتبار كونه مبدء عالم
 فيكون التقية فيه اخفى ويقول محمد بن عبد الجبار اى الحسن عليه السلام
 بعد ما التقى عليه السلام سأل عنه مشافهة فاجاب عليه السلام بغير تقية وانه
 خصه بالجلد هذا على نسخة لم يوجد فيه عليه السلام واما على نسخة كافي بعض
 النسخ فيمكن ترجمته على نسخة الماضى بان يكون المكتوب اليه والذى سأل

عنه الرجل واحدا وهو الرجل الثالث عليه ويكون للغير ان علي بن ابي
يقل اني لما قلت بالحسن عليه السلام فذكر ان السائل الذي سأل عنه عليه السلام
تفتت رسله اجاب عليه بالتحصيل حين سأل عنه فلم ينقله وجراب
المكانه صلواته عليه رقيقه هذا توجيه المرام مع غاية الاختصار
من اني في الحكم ناسبار اربه عليه والله اعلم ونبيه والله الحكم
بين من يار قال راية ابا جعفر عليه السلام ست ركعات الظاهر
صلوة الاحرام فمما لا يستدل به على انه اذا كان في وقت الفريضة
ايض يستدل الست ركعات وان امكن ان يكون نافلة الظهر لا كنف
الظن كونه عليه مسافر اقدر بين من يار قال سالت داود بن
يزيد الحسن عليه السلام الظن السؤال باعتبار ان المكتوب يحزه
في حال الصلوة لا السجود على اصل المكتوب وعلى تقديره يحتمل ان يكون
الموازن باعتبار وقوع بعض الجبهة على غير المكتوب عن ابي
ابراهيم عليه السلام في السهو يفتي على المقيمين ظاهر البناء على الاول
النساء على الاكثر ولا ينافي الاول قوله عليه السلام وكما طافوا بالبناء
على الاول اي يقتضي الاحتياط والله يعلم واسحق بن ابي
سليمان بن داود ان ابراهيم بن محمد اخبرهما قال كتبت الى الفقيه
تفارة لا خلاف بين اصحاب ابيه بتقديم الغير يعنون ابراهيم
بن محمد بن محمد بن عمار النقي عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
عليه السلام في ظاهره يشمل صيد التجارة ولعل اصحاب صلوة
على اللغو الذي لا فائدة فيه والله اعلم بين من سأل ابا علي
ابن عبد الله عليه السلام قال سالت ولا فريضة بالنهار يكون ان يكون
الربو الصلوة على الرحلة فان الغالب ان في النهار يكون في

في الظن كما سألني في خبر عمار رقيقه ما بالليل على الارض والله يعلم
بين من سأل ابا علي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لكل صلوة لها نافلة ركعتين
ما في هذا الخبر من التفسير قلما يكون خبر عمار خاليا عن مثله من الاختصار
وبالمجمل فحتمل ان يكون المراد ان لكل صلوة نافلة يختص بها الا العصر
فانه التقي فيها بركعتين من نافلة الظهر لقر بها منها وهذا بناء على ان
الثماني ركعات قبل الظهر ليست بنافلة الظهر ولكنها هذه الوقت والتمنا
التي بعد هان نافلة الظهر اما جميعها او بعضها كما يدل عليه كثير من
الاخبار وحمل ان يكون المراد ان كل صلوة بعد هان نافلة وان لم تكن
مستقلة بها الا العصر فانها قبلها وليس بعد هان المغرب نافلة المراد
ان كل فريضة لها نافلة مستقلة بها سواء كان قبلها او بعدها الا
العصر فانه يجرى الفضل بينها وبين الركعتين لا اختلاف في قيمة ما يحل
وجرها اخر لا يبع المقام ذكرها ولا يخفى ما في كلامه من النقص والاحتياط
والله اعلم بحقيقة الحال اذا اردت بحتمل ان يكون المراد انك اذا اردت
قضاء فريضة او نافلة في وقت حاضرة فصل قبل الحاضرة نافلة ركعتين
تفصل الفريضة ويكفيك هاتان الركعتان لنافلة القضاء ايض فاق
بعد الفريضة ما شئت او المراد انك اذا اردت القضاء في وقت الغرض
فقد ركعتين من القضاء لنافلة الفريضة واخر عنها سائرهما وتحمل
ان يكون المراد بالفريضة التي حضرت صلوة القضاء ان يكون المراد انه
يستحب لكل قضاء نافلة وحتمل ان يكون المراد بالقضاء الفعل ايض
والله تعالى اعلم شر الله ونصف ظاهره ان وقتها بعد مضى الوقت
والنصف ان وقتها مضى كما فهم الاصحاب وكانه للوجوب المراد
بعد شر الله ونصف المجرم بدخول الوقت فتأمل قلت الظن ان المراد

بالشر والقدم فتأمل ركلة واحدة احدى ركلة واحدة والظاهر ان
لفظه او شره على تقديره فالمراد ان الافضل اذا كان يتقدم الشرع
في المناقلة وان كان مطلقا للتلبس في الوقت كافيا ولم يكن ركلة
فتأمل من نوافل الاولى الطان ماني الاصل اولى وهذه الاصطلاحات
من سوء فهم الناظرين وهذا يدل على ما ذكرنا من ان التام في ركعات التي
بعد الظهر نافلة لها فتأمل بعد حضور الاولى اي بعد التلبس ركلة اخرى
ينبغي ان يفعلها ولا ولا يفصل بينهما كثيرا ولا يتجاوز عن نصف قدم او
مع عدم التلبس اي فيكون دونه في الفضل او يكون محمولا على انتظار الجماعة
كما حال الشيخ لكن الفقرة التي تليها كالمصرح في الاول فتأمل في الوقت
سواء لان الشك في انخفضت اذ دارت حركتها لم تفسد على ان كانت في
الحالة الاولى نصف قدم بالنسبة الى وقت فضيلة الظهر اعني القدمين
كنسبة القدم الى فضيلة العصر اعني اربعة اقدام فان النسبة بينهما معا
الرابع ولا يبعد ان يكون السرف في جعل وقت العصر اربعة اقدام هو ما ذكرنا
اولا من ركة الحركة بالآخر عن الزوال قد مر بن موسى عن ابي عبد الله
عليه السلام في الرجل قال الرجل كان في العبادة سقط ومحملا وجهه بان
يكون الرجل استدار وقوله فتعظم اجزاء الشرط اي فيحتمل بان يقول حمله الشرط
والجزء المستدافا مل قلت حمله الشرطية تقع حين اصرح به في شرح الفتاح
حيث قال اما الجملة الشرطية كقولك اجابني زيد وهو ان يمشي الى نبط فالواقع
موقع الحال الجملة الاسمية نعم قد وقع الجملة الصادرة بحرف الشرط موقع
الحال لكن بعد ما اخرجه عن حقيقة الشرط انتهى فافهم نثر اهل الخبرة
في جعل الجملة الشرطية الى الجملة وان الخبر والفقهاء هو التالي والشرط
في قوله بمنزلة الحال او الظرف بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام

في الرجل لا يصلي فيه محتمل ان يكون الركن باعتبار المثال وان كان لا
ان لا يصلي في ركن يكون بعض منه حريا لمحض وان كان مضافا لغير
المحرر لا يصح على ما اذا كان العلم خارجا عن الترتيب الصق به والله يعلم
حتى يلبس اي من الشرع مطلقا اذا كان سجوده الى غيره والا لول بعد كما
لا يخفى قلت وجه البعد ان حكم اليبس الحاصل من الشمس علم سابقا وايضا
وقوله وكان رطبا يلزم ذلك بن موسى عليه السلام في رجل نسي
نسي التشهد يتبع جملة على التشهد الاخير مع فعل البطل سهوا بيا على
عدم وجوب التسليم وظاهره انه يكفي مسيئته في التشهد ما ناسيا
او مطلقا اللهم الا ان يحمل على انه اذا ذكر البعض فقد قرأ الجميع كما هو
الغالب فلا يعتد بسره والله اعلم السابق عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سألته عن الرجل قوله بعد شرب لعله على هذه النسخة ثم الكلام
عند قوله شرا وبير والمزج حذف وقوله فان كان استيقظ فليوم
لهيان ما اذا كان الارتفاع تدبر حيا لا دفعيا ويمكن ان يكون قوله ولا
باس كما في بعض النسخ الفقيه هكذا اذا كان الارتفاع يقطع سائل
فالمراد اذا كان الارتفاع مما يحيط والجاء محذوف ومثل بيان سوال
اخر وقع عن الارض المخدرة وفي بعضها يقطع سبل السبل وهو
قريب مما في الكافي بطن مسيل ونقل في المعبر والذكرى هكذا او
ولو كان ارفع منهم بقدر اصبع الى شبر فان كان ارضا مبطونة
ثم قال في الذكرى وهي يدل بعضهم بها على ان الزايد على شبر مخرج
واما الشبر فينبني على دخول الغايط في المعنى وعدمه وقد قالوا
بالاخطى ولعله اخذ من رواية زرارة ولانه قضية العرف
انتهى انتهى السابق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته

صل

عن الرجل ولا ياتخر الرجل لان هذه متبعة مستحقة لا يلزم للمؤمن
التأخير لاجله عار الساباط قل سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظفر
بالسجود دائما فظاهر انه اذا لم يجد مكانا فظاهر السجود فيه ولا شيء يسجد
عليه ويحيى فظاهر الاصحاح انه لا يسقط احدا من هذه وتقدمه ووضع
الجبهة ويمكن جعله على المصلوب ونحوه فمن لا يقدر على الارض
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ان صليت الى ان يذهب الكسوف
المشهور انه امتداد وقت الكسوف الى حين الشروع في الانحلال لا عامه
ويكون في هذا الخبر دالة على خلافه اذ لا يمكن العلم بطوله وقصره الا بعد
الشروع في الانحلال والطول على قول الرصدى على تقدير تسليم جواز
الاعتقاد عليه بعيد عن تعميم قواعد الشرع النبوي قال سالت
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ادرك يقفح ظاهرا فوجد تكبيره الاشارة
قبل قيام الامام ويمكن جعله على التكبيرات الافتتاحية المستحقة
والله يعلم ولا يقدر بظن من ذكرى بقيتها انه فهم المتأقات فمن
هذا الخبر والخبر الاخر الذي مضى عن عمار فمع بينهما بالسجود ولا
يحيى عدم المتأقات فان ما مضى من في التشهد الاخر وهذا في التشهد
الاول بنشر عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام بمعا جميع
ما ذكرتك يمكن ان يكون معاني جميع ما ذكرته من اذلالها المطالب التي
سألوها بالكم في قوله تعالى سأل سأل بعذاب واقع وان
يكون الياء للتعظيم والمراد بالمعاني الاسماء وما هو بوجهه بالاسماء
ويذكر بذكره المطالب بالله تعلم المحتجبين بتجديدهم فيكون
ان يكون الياء للمعذبة اي محبوس عنك وما رضى باظهاره عن
حلقه واطهر اذ ينكح احتجوا في عيبك بحجب حالهم

وكالاتهم التي لا يصل اليها عقول الكثر للخلق فهم وان كانوا ظاهريين بحجب
ابناءهم فهم محجوبون بحجب اقدارهم واسرارهم فالغيب كالسنة والمكان الذي يحجب
فيه الغيب او المراد في جملة ما غيبته عن غيبه وان يكون المراد احتجهم
في عالم الارواح في حجب الغيب والله يعلم السابقون في عملك لعل المراد
انهم سابقون بحجب الفضائل والحجرات على جميع الخلق وقوله عليه
في عملك تاكيد للحقيقة ووقوعه لان الامر للحقة كما ينطق عليه تعالى
اي كان في عملك الاولي كذلك او سابقون في علومك ومعارفك
على جميع الخلق والعلية الغائبة مقدمة في الوجود والحال فيهم سابقون
في العلم اي انك جعلتهم سابقين وانما علمك بانهم يستحقون ذلك
والظن العينان الاولان والله يعلم على مواضع حدودك وهذا
اما في موضع المصدر اي دعاية كما بنا على موضع حدودك وعلى التاويل
التي قررتها وحدتها ان يدعوك العباد عليها وكان على حال
طاعتك بان يكون في ذلك الدعاء مطيعا لك بحال الاطاعة او
يكون حالهم في حال ادعائك اي ادعوك حال كونك ثابتا على حدودك
واولئك غير متجاوزين عنها كما بنا على حال طاعتك كما يقول الدعاء
دعاء المتخلصين اي اريد وارجو بفضلك ان يكون كذلك ويمكن
انه يكون هذا متعلق الدعاء والطلب فيكون على معنى اللام
ويقدم له متعلق اي ادعوك ان تحتلني مستقرا على مواضع
حدودك غير متعد عنها فيكون قوله وبما يدعوك استغنافا
لغيره والله يعلم بعبادته عن ابيه عن جده عن علي عليه
مثل اجر الشهد المشتهر احتمال ان يكون الثواب للوذان او
للعمل الواقع فيما بينهما من الجلوس والسجدة والسيب وقد ورد

هذا بعينه فمن حاسرين الاذان والاقامة في المغرب يمكن ان يكون
 الاذان هذا الثوب خروجهما ومقر لكل منهما اوله هذا الثوب
 من اول الاذان الى اخر الاقامة ^{بن عبد الله الحاشي عن ابيه}
 عن جده عن علي عليه السلام المؤمنون موثقين يدل على جوار الاعتقاد على
 المردون في الوقت وعلى ان الامام ضامن لقرائه من خلفه او اصله فيكون
 معا فاما اذا لم يكن جامعاً لشرائط الجماعة فتأمل ^{عن ابي عبد الله}
 عليه السلام ما من رجل من الرافضة اى يرض قلبه بما يرضه الى
 غيره كما قال ابي المومنين عليه السلام يرض الله بفسخ العزائم وبذلك عما هو
 محزون في قلبه او يعلم بما في قلب الانسان ما لا يعلمه صاحبه وقوله يا مومن
 هو بالمتنظر الاعلى اى مقامه في الرضة والحال في مرتبة لا يصلي بها فيقول
 العارفين واوهامهم والله يعلم ^{بن ابراهيم عن جده عن ابيه}
 عليها السلام لا يصلي لا يصلي او على ما اذا انكشف عن ربه في جوارحه
 الصلوة وان استر بجمته في حال الركوع مثلاً فانه يلزم ان يكون السائر غير
 اجزاء المصلي ^{بن ابراهيم عن جده عن ابيه عن علي عليه السلام}
 قال سار جده ظاهره استجار افعال سائر المساجد للمواضع السجود
 عليه ويحتمل ان يكون المراد من الصلوة في موضع لا يلزم مكان وضع شئ اخر
 للسجود ولتقره وابه بل قوما على الحصر والارض مثلاً ويكره جده على
 ابيه ^{الصفحة}
 الى الرضا عليه السلام اني اعمل كل اعمال البر بالكرام من كان يحل ان يركب
 بكل يكن الطوفان تغية بالي اوبالضم شديداً والتقارير المتخيلة
 لا يتم اعمال الجن لا بالصبر على مشاقه فان كان حبل الميتة فاصبر على
 سبل الثوب فان شئت فاسع في تحصيل الجلود الذكية واصبر على مشقة

روى

في النسخة من كتاب الصلوة في النسخة من كتاب الصلوة

الاصح

واما عالم ^{بن اسمعيل قال ابيه قال الشيخ}
 ولا يجوز الصلوة في الشمس الا في غير جوار الصلوة فيما يستر ظهر القدم
 وله ساق واختلف فيما ليس له ساق كالشمس في الظهر والشيخ في
 المعنى وابن البراج والشيخ في المبسوط وابن حمزة واكثر المتأخرين الجواز
 قبل بالكرامة تعسباً من الخلاف واعتزوا بالماضون بعدم الصلوة
 على الجواز ما رواه في الاحتجاج عن الحميري انه كتب الى القائم عليه السلام
 هل يجوز للصلي ان يصلي وفي حليته نظيط لا يغطي الكعبين ام لا يجوز
 فكتب عليه السلام جاز والله يعلم محمد بن الحسين ان بعض اصحابنا كتب الي اني
 الحسن المضي عليه السلام وجاءه رجلان اى مستحلون خارجان عن الحرم
 ويدل على عدم جواز السجود على الرمل لان قوله ان الرمل موبل للنجس
 ومناط العزيم للنجس او يكون المراد انها استحل حتى صار رطاباً قلو كان
 اصله من الارض اضم لم يمس السجود عليه ولعل السائل ظن ان المراد بما انبقت
 الارض كلها حصل منها والله يعلم ^{بن الحسين بن كثير عن ابيه قال ابي}
 علي بن عبد الله عليه السلام في ذلك اى في امر هذا الثوب والتقدير يصلي في ذلك
 بن حماد عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن الحسين
 عليه السلام وجاءه في سحر للصلح الخاة بدون الزاوي موضع وفي موضع
 اخر كما في المتن فبهذا يكون المقصود بالسؤال الخاة والباقي قوله عز وجل
 للقسم والسيدة ويكون قوله الخروج معطوفاً على الرضا وعلى ما في المتن يكون
 المقصود بالسؤال الرجعة والتعدي باللبا القضي من معنى الديار كما في قوله في
 سأل سائل عن ذنوب واقع وفي القاموس سأل الله كذا وعن كذا ويمكن ان ي
 حفرات في الكافي وفي موضع من المصباح او ضربت بها من خط الشيطان
 استللك خرافة وهو الظاهر على ما في المتن وفي موضع اخر من المصباح يمكن ان يكون

في النهار وسلاو المحقق
رحم الله الشيخ

خفا متعلق بالسؤال كما قيل والله يعلم وذلك في باعتنا في الكافي وفي موضع
من المصباح التذليل باعطاء فقوله وما الحقيقة ظاهر عطفه وفي موضع
لما من المصباح كما في المتن لكن فيه مكان وتلك النسخة واستل إلى تمام الحاقه
وعلى ما في المتن لمعلة قوله واستل مقدمه وعطفه على اعطاء النصف
او على ما قبل قوله وذلك في الحديث اوسع علم به في المواضع والفضل
في المصباح والنواضع والحد بدل الموضع والفضل ويمكن عطف الفضل على
النصف وانه في من سهل عن ابيه قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل
ضايع في ظاهر الجوزان ضايع في عالم انفسه حكم ضايع نفسه في
حمله عليها اذا كان له فيها منزل او يكون المراد اقام في المشرق في نظر
ويمكن حمله على الحقيقة والله يعلم من سهل عن ابيه عليه السلام قال
الامام الامام محمد بن ابي هاشم ان يكون المراد بالادغام الشكوك
او اذا سري فركع وسجد قبل الامام فخرج ولا يصح او المراد ما به مواعنه
من الاكثار سوى تكبير الافتتاح فانه ليس فيها ذكر فالمراد انه يثبت على
تلك الادكار لانه قرأ امامه بمجمل والتفرد والله يعلم به عن ابيه
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت في الاخر او بين ظاهره انه قرأ
السورة في الاخر او بين ليكون ركعتان في صلواتك مع السورة وتحقق
ان يكون المراد تقراء في ركعة من الاخر او بين ليكون ركعتان في
صلواتك مع الحمد فتأمل قلت قوله دام ظله أي في ركعة من الاخر
او بين بمعنى ان الاخر او بين يحتمل ظرف القراءة سواء قرأ فيها
او في احداهما لكن لا بد من القراءة في ركعة من الاخر او بين حتى
كان قد قرأ في ركعتين لكن الظاهر ان مراد الراوي السؤال عن السورة
الفاصلة عنه والامام وان كان التعليل وهو قوله ان يكون آه

ظاهر

ظاهر في الحل الاخير كما لا يخفى قد بر بن عذرة في ادخلت مع ابي على
ابن عبد الله عليه السلام جملة واحدة كان المراد انه عليه السلام بعد احصاء عدد كل
واحد من الثلاثة لم يثبت الحد للآخر بل اضاف الى الآخر حتى وصل الى
المائة وتحقق ان يكون متعلقا بقول اي قلها جملة واحدة من غير فصل
والله يعلم به عن ابيه عليه السلام في الصادق بن علي عليه السلام يا ابا عبد الله
خيل قول علي ان يكون المراد القرب بالعلية وقرام الشخص به وحاجته
اليه ولذا اورد رجل الورد لانه سبب الحياة وبقطعة نزول والله يعلم
بن فرج قال كنت في المسجد المصالح وصل بعد العصر وجه للجهنميين
هذا الخبر والاضار الاول ان يحل هذا على الجواز والسابقة على الكراهة او
هذا على غير المتباعدة والاولى عليها والاولى على البقية كما ورد
في الخبر انما اشعار به فتأمل قلت لعل وجه التامل ان ظاهر الخبر خلاف
الحمل الثاني فان لفظ ما شئت ظاهر في المتباعدة بن تفسيره عن
ابي جعفر عليه السلام قال كان ابي المؤمنين علي بن الحسين عليه السلام في التوبة
كما ورد في الخبر ايضا في الجهر اي يجهر بالتسبيح في الاخرة لجهنم في العشاء
اختلف الامام في وجوب الاخفات في التسبيح فذهب جماعة اليه
تسوية به وبين المبدل ونقاه ابن ادريس وقيل بالتخيير وتحقق ان يكون
التسبيح في اذنه يسبح في اخرى العشاء وعلل المراد بقوله اول صلوة احد
كم الركعة انه يدرك تلك الركعة باذكار الركعة في الجماعة والله يعلم به عن ابيه
بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام ولا تغفل علي ان يكون قال لعل
ضمير اربعها الى الخلاوة وان يكون فاعله فاعل يشاء اعني غيره على
التنازع بن مروان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول مد
صوته اي يغفر له ذنوب تملأ هذه المسافة او مغفرة فلا هذه البعد

أي لا يخلو بسبب العاصي مستوجبا للفضيل حتى تذهب في وقتها
بغيري مكاني لغيره منك وكفيل أن يكون المراد لا تغيب جسمي وخلق في
الأخرى والأول أظهر قلت وجه الظهري كونه الكلام مخ من باب التباس
على أن ما تقدمه مما يترتب أثره في الدنيا فكأن ما عليه من ما يعين
رجل من أهل الجنة قال قلت لا الحسن رضي الله عنهما لما زار رسول الله صلى الله
عليه وآله ما كان عليه صلى الله عليه وسلم على قبر بعد الدفن ولو جاز لكان هو
عليه الحق بذلك وأنه لو جاز لكان الصلوة عليه في القبر الحق مع ما
الصحابة منعوا من زفده لصلوة عليه فيكون استه لا يفعل الصحابة
والأول أظهر ما قل قلت لا شرف في وجهه الظهري لكون ارتكاب استدلال
يريد الثاني ولعل الراوي كان عاميا فاستدل به عليه ويبدل عليه
سؤاله آخر وأي قول عليه لو جاز رأى لو جاز كما أنت تزعم وأدعيت
وأعله ذام ظله إليه أشار بالتأمل بن مسلم قال سألت أبا جعفر
عليه السلام القنوت فلا شك حمله العاملون بوجوبه في المدة على المراد
لا شك في وجوبه وأجابه الآخرون بأنه يمكن أن يكون المراد لا شك في
تاكلا استحبابه ويمكن أن يكون المراد لا زعم عدم الشك وهو الملاحظة عليه
وأن يعرف بأبناء الحنابلة أي يقول به بعض العلماء أيضا فلا يقفه فيه
ولعل الآخر أظهر والله يعلم قلت وجه الظهري يظهر من استعاده عليه
لو شك أما سوق الكلام بل جعل لأن الظان السؤال الأول وقع عن شخص
ووجوبه لأعن قرأته وتركه فكذا السؤال الثاني السابق فقدر بن
قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال الشيخ وإن ساربع المشهور
تعين الفاتحة في صلوة الاحتياط وذهب ابن ادريس إلى التحيز بينهما
وبين الشيخين كما يظهر من المفيد وهو هنا وظاهر الأخبار مع المشهور

بن مسلم قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول قبل الفجر يمكن أن يكون
للراجل قبل الفجر الأول وعنده أي ما بين الفجر الأول إلى الفجر الثاني وبعد
أي بعد الفجر الثاني والمراد عنده أي أول طلوع الأول وبعد أي طلوعه
إلى الفجر الثاني وكفيل أن يكون المراد الفجر الثاني فتأمل قلت لعل وجه القول
أن الظاهر خبر وزارة أن المراد هذا الفجر الأول فانه قال سألت عن يفتي
الفجر قبل الفجر وبعد الفجر فقال قبل الفجر أي من صلاة الليل ثلث عشرة ركعة
صلاة الليل أربعة أن تقاس لو كان عليك من شهر رمضان كنت تطوع
إذا دخل عليك وقت الفريضة فأبدا بالفريضة بن مسلم قال
أي أوجع عليه إذا قصد رغبة منك رغبة يمكن أن يكون
حالين أي رغبة ورغبة أو مفعولا لاجله والله يعلم بن مسلم
قال قلت لا زعم الله عليه السلام رجل صلى الفجر ما مراد السائل بالفجر الأول
النافلة وبالفجر الثاني الفجر الثاني في نفسه أن وقت النافلة يخرج طلوع الثاني
أو الأول الفريضة وبالثاني الثاني والمراد بل وطلوع الفجر لوجه أنه يلزم
أن يصير زمانا للضيق فيصلي والله يعلم بن مسلم ووزارة أنها سمعا
أبا جعفر عليه السلام يقول ليس ولا دعا وقت أي ليس فيهما دعا والحبلا
فقله إلا أنه تدبر بما لا شك أي استحبابا والمراد ليس فيهما دعا أي
مختص بل حبلا دعا مطلقا وكل الدعوات فهو حسن والله يعلم بن مسلم
عن أبا عبد الله عليه السلام قال سألته لا تصل عليه ما لعدم الاستقرار
وهو لا ينافي الاستبراء أو حرمة الطعام ولكن راحة السجود عليه وإن
كان يراسله والله يعلم للعلو قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
إذا اضطر إليه يحل أن يكون تأكيدا لما ذكر السائل من عدم وجوب
أن تؤب الخزان يكون المراد الاضطراب واللبه لبرد ونحوه وعلى الفقه

لا شاق الاجاز السابقة اصل حتى يحتاج الى تاويل عن احمد عاقلها
قال ذاسع لان الله قد وضعه لعله رفع لما توفه من التفسير الصوم
الواجب اذا رفع ذلك ففضل تشيع المؤمن يدل على الفضل قال الله
عن الرجل لا يدري قال بعيد يملك حمله على الشك قبل اكمال السجدين
وهذا الخبر مستند الصدوق في الحكم بالاعادة البصري قال عليه
مع ابي عبد الله عليه السلام ولم يفر اسم الله تعالى ان يكون المراءى ترك
تسمية الحمد والسورة وعلى التقديرين حمله على التقيد اظهر امل على
الاول فناء على الله ليس جزء من الحمد ايضا ويكون القراءة في الركعة
الاولى لا فتاح الصلوة واما على الثاني فيمكن ان يجعل هو يد الممن
يقول بعدم وجوب السورة او بعدم وجوب تمامها كما يدعيه كثير من
الاجاز فلا يحتاج حمله على التقيد فتأمل قلت وجه التامل
ان العبارة لا تساعد ترك تسمية السورة لما كان ثمرا او اشارا
الى ان العمل على التقيد لا بد منه اذ كيف يجوز ترك افضل الكذا في
منه عليه وبيان الحراز كان يحصل بترك التسمية في الركعة الاولى
بنوع عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لم يدخلها يمكن
ان يكون ذكر عدم الدخول استطراديا وعلى تقدير ان يكون علة فيه
الاستدلال به انه لم يدخلها مكررا حتى يتوجه انه صلى فيها او غيره
بل مرة واحدة ومعلوم انه لم يصل فيها الا ركعتين للثمن ناطلة او
انه لم يدخلها في حج وعمره ليس هو ان الركعتين التهنيد بها فيها في
صلوة الطواف الواجب بنوع عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
تفرضا في الظان الشيخ فتم انصرفا من التعتيق وحملوا وادعاهما
بعد الصلوة وظاهر الخبر المدعى والقراءة في الصلوة بنبيعة انه

سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول مترجعا يمكن ان يراد بالترجيع الهيئة
اي اقامة الساقين وجعل الايدي الى الارض وبسط الرجلين هيئة
المتشهد وان يراد بالترجيع المعنى المشهور وبسط الرجلين مدحا لله
يعلم من وجهه انه سأل ابا عبد الله عليه السلام بعد المعرفة ينبغي
تقديمها بحيث يمثل جميع العبادات واعلم ان العبارة تحتمل بعينين
احدهما ان المعرفة افضل الاعمال لكن بعد المعرفة ليس شيء افضل
من الصلوة والثاني ان الاعمال التي ياتي به العبد بعد حصول الطهارة
للمسئلة افضل منها اذ لا فضل للعمل بدور المعرفة حتى يكون الصلوة
فضل او يكون افضل من غيرها مع انه يقتضي ان يكون لغيره فضلا
فتأمل قلت لعل مرجع التامل قوله دام ظله اذ لا فضل فان الظاهر
ان ملاخطة الفضل والافضل في الاعمال يكون من حيث هي
مع وضع النظر من الشريط وغيرها فالمراد ان الصلوة اى هذا النوع من
العبادة افضل من غيرها اى هذا النوع من العبادة قد روي
بنوع عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن افضل الفرائد اى اول الفجر
الاول او ابدى افضل فعلى الاول ذلك اشار الى الفجر وعلى الثاني
الى افضل الساعات ويحتمل ان يكون اول ذلك تفسير الفجر بالاول
للدفع الاستباس والله يعلم بنوع عمار سأل ابا عبد الله عليه السلام
عن النوم النوم في المسجد الحرام يمكن حمله على غير مسجد الاصل منها
او على الحراز المرجع او في الضرورة بقربة التعليل فلا ينافي اصل
المراده التي يظهر من خبر زياره بنوع عمار قال لابي عبد الله
عليه السلام اول نفر يجلس بينهما كان للراجل الجلسه الزائدة على
جلسة الخطبة التي قبل الخطبة وليس المراد يتم الترتيب في الحكم

بل مجزئته راجع من الكلام الاول الى الكلام الثاني في الدال الفاصل
 في الال الالامنة فيه استنباه لان الظاهر ان ثم معطوف على الجملة
 لم يذكر وكان فعل معوية مذكور استطاع القول يمكن ان يوجد
 بان المراد كان يخطب في بعض الصلوات وكان وفي بعضها قائما
 فتأمل قلت مرجع التأمل اما كلام والد قد يتردد اذا احتال
 عدم ذكر المعطوف عليه فحمل الال لم يكن قوله عليه الخطبة وهو
 في خطبتان اه مذكور او يرجع الى كلامه دام ظلله وانظرا
 قوله عليه وكان يخطب به بيان لكيفية ما كان يفعل معوية
 كما يدل عليه الاسلوب فتدبر من جازع عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال صل يوم الجمعة على ستة اقدام الى السنة اقل
 لان الجمعة في وقت النافلة الزوال في سائر الايام فيدخل فيها
 من وقت العصر في وقت الظهر سائر الايام فيصير مجموع الاثنين
 ستة اقدام لنقصان قد بين لوقت النافلة عن الثمانية والله
 اعلم ولا يخفى انه يمكن حمل الاخبار الدالة على الستة على يوم
 الجمعة وهذا ايضا وجه جمع بينهما فتأمل قلت وجه التأمل
 ان بعض الاخبار الدالة على الستة لخبر سليمان بن خالد لا يروى
 هذا الخبر لا يروى عليه العصر على ذراعين اي بعد ذراعين
 فلا يدخل في وقت العصر في وقت ظهر سائر الايام
 فتدبر القصاب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 اسهوا في الصلوة لعل المراد انه يسهوا بما يوجب سجودا
 وينفرد به دون الامام اما خلف من لا يقدري به او مطلقا
 وقوله لا تهيب من هاب به ابى لا يخفى والله يعلم

نعال

او يسلط حتى يبلغ الشمس على النية او على مذهب الكثر النية
 على نية القول بالكرامة في هذه الاوقات فانما هي في النية اقل غير ذي
 السبب الله اعلم اياها الشفق كناية عن الغروب ترى ما يجب
 كانه كان مجتنبه للصلوة مكراسيبا للفق والحرارة والله اعلم فلا يلزم
 بينها العمل المراد ان مع التطوع كجميع فانه يمكن في التفرقة الفصل بالنافلة
 ما معنى من الوقت لعل المراد وقت فضيلة الفريضة والفضل اذا
 صلى الانسان من حقه الرواية لرواية الكليني من اخر الوقت اي
 اخر وقت الفضيلة انما تفصيلها اذا لم ترها كانه محمول على النية
 يمكن ان يكون المراد ان عليك ملاخطة دهاب الحرة من شوقا ومغفرك
 وليس عليك ان تصعد الجبل لتقرر بذلك بان يكون الضيق في زها
 راجعا الى الحرة والله اعلم فيكم في لطفه في يدل على ان المراد انها محصورة
 في ركعة حتى صلى العصر لعله يحتمل ان يجعل حتى شرع في العصر لانه حتى
 فرغ من العصر فليجعل صلواته ظاهرة جواز عدول النية بعد الفراغ و
 يمكن ان يحل قوله عليه صلى العصر على الشروع فيها او فعل الكثرة
 لكنه بعيد ولا بعد في البرم ظاهرة مع قطع النظر عن فتوى الاحباب
 قتال او العصر ليس بعد صلواته هذا الخبر يدل على الاستحباب
 تقديم الفايضة الواحدة ويمكن حمله على البقية ويمكن ان يعلقه على ظاهر
 من الفرق وجوابا لكن لم يقل به احد فتأمل فليصليها ما يدل على امتد
 وقت العشاءين السبع لظاهر القرآن اي قوله ثم واقم الصلوة لا يرى
 فانه لا يندري ما يكون حلي على وقت الفضيلة او مع النوافل فالمراد
 عدم فضيلة التأخير واجبا او يكون اداء قامل ثم يوزن الوقت الذي
 يمكن حمله على النية لما رواه العامة لا ويران في ليلة او على الاستحباب

او افضيت صلوة ليليل كان المعنى اذا قضيت بتدبير القضاء في صلوة
ليلتك لم يعمل وتر ليلتك اخر القضاء على ما سيجي اخر فيكون صلوة
ليلتك مضبوطة بتدبير القضاء وما صليت من صلوة لعل المراد منه
الذي عن ان يفصل بين صلوة الليل اي الثماني ركعة وترها صلوة آخر
بان يخرج الاوتار جميعا وقوله عليه السلام يبدأ على نية ليلتك لعل المراد
ما ذكر ايضا فتدبر بقضي عشرين قبل المراد انه يحكم بقضاء العشرين
اذ من المستبعد ان يترد عليه صلوة عشرين ليلة الا ان يكون لعذر
والله يعلم وروى عبد الله بن سنان كان قد قلعه من الفقيه فكون
لغيره صحيحا وليستغفر الله ظاهره عدم استحباب صوم اليوم كما هو المشهور
الاصحاب وذهب الشيخ وجماعة الى الوجوب سواء كان عمدا او سهوا
او سككت في وقتها سككت وانت في الوقت اي في وقت الغضيلة
او في وقت فوترها اي وقت الاجزاء انك لم تضلها
عن خالد بن سعيد في في صالح بن سعيد وهو الظاهر
لانه الذي روى ابراهيم عنه كما في كتب الرجال وخالد هذا غير مذکور
فيها ولكن رذن وقيم عمله المحقق وبعض المتأخرين على استحباب
الاعادة وقالوا يجوز ان كان سبق ولا يعود لمثلها وان الظاهر
ان النسيان ينشأ من عدم الاهتمام ومن امام الصلوة وتر
واحدة لا يخفى ان هذا الحديث وجه جميع ايضا لما رواه الشيخ
انفا في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام
قال الاذان سنن مثنى والاقامة واحدة وكذا في الصحيح عن ابي عبد
الله عليه السلام الاقامة مرة مرة الا قوله الله اكبر فانه مرتان فاعمل لكل
على النية في هذه الرواية الاولى وامام الصلوة اي قال وقامت

الصلوة فليكن بينهما حمل على اقل مراتب الاستحباب وان كان ال
الاذان في اول الورد فاعمل لتشهد صلواتك اللهم العاقبت كما
في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا فاعمل فانه يخرجك ان تكبر
كانه لعدم استياء تكبيرة الاقتراح على المأمومين والاجزاء بالبحار
عدم الدعاء ولا والقرآن العظيم هي الفاتحة الظان العزيز
الى السبع ويحتمل ان يكون العطف في الآية تفسير ما فاعمل الى
قرين الامام الى الخ الشيطان الاخر الذي هو قرينه وحمله على الملك
بعد كما لا يخفى قال سجد حمل على النافله وقراءة الفاتحة بعد
على الاستحباب والخاص بتجدد يمكن جملة على الاستحباب اذ لم
تكون مستغفرا او صلى بصلته ظاهر انه يسجد اذا صلى بصلوة وان
لم يكن مستغفرا ولكن تكبيرة ورد التكبير بعد سجود التلاوة في هذا
الخبر وفي كثير من الاخبار ولكن لم يذكره الاصحاب وسائر القران
الظان المراد السجدة الغير العزيمة قال نقرأ اي القران
لا السجدة محمول على الاستحباب كان الشيخ حملة على السماع
لا الاستماع يسجد اذا ذكر من لعل على القولية ونقل الاجماع
على فريته يمكن ذكره واعلم السقوط بالتأخير فقال لا يسجد
كانه محمول على النية فلا يقرأها يدل على عدم وجوب تمام
السورة في تشهد ويسجد يحمل ان يكون فاعل فعل التشهد
والسجود والانصاف جميعا هو الامام الاول وح يكون التشهد
محمله على الاستحباب لانصاف السجود للتلاوة لعدم اشتراط
الطهارة فيه وان يكون فاعل الاولين الامام الثاني لان اكمل
الاول قدر ربع معهم والاحتقالات الاخر التي تقدم مما ذكرنا بعيد

فما لم انما اردت ان اعلمكم فم الشئ ان المراد بتعليم
التقية ويحتمل ان يكون المراد تعليم عدم وجوب السجدة فتأمل
ومن خلفه يسبح يحتمل ان يكون المراد التسيجات الاربعة
او سبحان الله فقط والله اعلم ولا يعرف الذين خلفه اى الفاتحة
ولا ينال في استحباب السجدة بقا تحته الكتاب ظاهر رجاء الحمد
للمنفرد ويمكن حمل على الجواز لا الفضل فليقرأ قوله ظاهر
وجوب تمام السورة فتأمل ومن خلفه يسبح يحتمل ان يكون
التسيجات الاربعة او سبحان الله فقط والله اعلم ولا يعرف
الذين خلفه اى الفاتحة ولا ينال في استحباب السجدة بقا تحته
الكتاب ظاهر رجاء الحمد للمنفرد ويمكن حمل على الجواز لا الفضل
فليقرأ قوله ظاهر وجوب تمام السورة ويمكن حمله على
الاستحباب للتوينا في ما قلناه من دفع التنافي بحمل النهي
على المراهة بعد كون اى الذين يعدلون به غير اذا
اردت ان ترك ظاهره انه يسحب لكل من الركوع والسجدة
ويحتمل ان يكون المراد تكبير الركوع فقط فتأمل قال الجملة
يدل على عدم اعتبار الدرهم كما اعتبره الصدوق
ينظم الحصى اى تنوية الحصى في موضع السجدة فقال وقيل
كان تقية عليه السلام لترك التقية اللهم انى اسئلك لم
يظهر منه انه عليه السلام كان يفعل ذلك في الصلوة قال ارفع
راسك فوضعه محمول على ما اذا لم يصل الى حد الساجد بان
يكون المرتفع اكثر من لبنة من نبات الارض يحتمل ان
يكون المراد الحصر الطبرية فلا يحتاج الى الحمل على التقية

لا بأس ان تسجد هذا المالدفع توجه لزوم كون جميع الساجد
على ما يصح السجود عليه اولان اخذ طرف الثوب وجعله تحت
الكف يتنافى ظاهر هيئة المصلين ويحتمل ان يكون المراد بالثوب ب
الكف والله اعلم قال يرفع حمل على ما اذا لم يصل حد الساجد
بان يكون بينه وبين ما يواذى موفقه اكثر من اربعة اصابع
ويمكن حمله على ما اذا لم يبلغ الرفع حد يخرج عن حده فتأمل
واما ساجد يحتمل ان يكون المراد الاكتفاء او مع التسيج
شيا موقنا اى واجبا فلا ينال في استحباب الادعية المأثورة
فحمل خبر تسيجات حمل على ادنى افضل لا الاخر
للوضوح والكثرة فقد جازت صلواته هذا الخبر لا ينال في القضا
بعد الركوع او بعد الصلوة وفعلك يدريك يعنى تكبير الركوع
ينفذ الناس لعل المراد بالافساد فى الاول ابطال الحلال
والفضل والمراد بالثاني قوله فى التشهد الاول والله يعلم
قوله الرجل السلم علينا لا يخفى ان هذا الخبر لا يدل على جواز الخروج
عن الصلوة به بل على فساد الاحتياط فى هذا الخبر الصلوة به
فهو الانصراف به عن الصلوة وان احتمل ما ذكرناه فى خبر
ابن بكير فتأمل فانصرف عن يمينه اى اذا اردت ان تنصرف
عن الصلوة عن جرائحك فامض عن يمينك كما هو الظاهر من فهم
الصدوق ربه فى التقية ويحتمل ان يكون المراد التسليم
على اليمين اذا فرغ الرجل من الشهادتين ظاهره عدم
وجوب الصلوة على محمد والله اعلم فى التشهد الا ان ين
انها متممة للشهادتين وانما ليست جزءا من التشهد بل واجب

باسمها فقد ضمت صلواته ذهب الصدوق الى عدم بطلان
الصلوة بحلل الحدث بعد استيفاء الاركان كما نقله شيخنا
البهائي او القى في الصلوة الظاهر من هذا الخبر وكثير من الاجاب
الماضية والايته انه لا ينقض الصلوة في الضرورة غير الكلام
فقال فيما روي عليك من امثاله والله يعلم ان منى الرجل يمكن
حمل النسيان على الشك لانها اذا ذكر انه قرأ جزءا فالظن قوته
كله بخلاف ما اذا لم يذكر شيئا منه فامل ويكون الاعادة
محمولة على الاستحباب انظر من حيث يطالع الفجر كان انتظار
القيام القائم عليه وهذا من علومه الالهية الا انصرف عن اي
بالانصراف عن لغته وبالانصراف عن الصلوة مع لغته لعظم الله
قدره هو من الشيطان بل ينبغي السعي استدا في رفع مقدماتها
كل ما كملت الله به استدلاله على جواز الدعاء بغير العربية
وفيه كلام فمن وجد ادى اي شعاعا مضى او شلتا في
بطنة ولا ترفع صوتك يمكن ان يكون الاختفاء التقية
او العامة بمعنى من رد السلام في الصلوة ولعل المراد
الرفع اذ هو من استماع المسلم ركوعه وسجوده اي مثلها
او بنسبة طولها فتدبر

يرفع له ثلث صلواته لعل عدم القبول باعتبار رفعه حضور
القلب فيها والله يعلم او غفل عن اذنها لعل المراد بعض
افعالها تشهد الذي فالتظاهر ما ذهب اليه
المفيد وابنا ما يرويه من اجزاء تشهد اسجد بين تشهد
النفس وحاله حاله اي يكون نفياعله ان يعقلم

اي يعلم الناس ثم قام لعل المراد ذهب واستدبر القلب
فاما ما رواه سعد بن عبد الله فيمنع التعامل في هذا السند
ونسبت ان سلم الى التسليم عليهم او مطلقا فتدبر
فقلت السلام عليكم يدل على الاكتفاء بالسلام عليكم وعلى الا
ستقبال بالوجه عند التسليم عليهم فاستقبل القائلين
حمله على ما اذا جلس في الرابعة قد التقى وانا في آخرها
بان ينقل الى سورة اخرى او ينقطع بعضها بمعنى صلواته ظن
عدم الفرق بين الشك في الاوليين والاخيرين سلم الرجل
سجد في السهل حمله محمول على ما اذا كان موحيا السهو مشركا
بينهما حتى يطالع الظاهر انه محمول على التقية

وان كما يرى انه اصابه اي ظن ثمة بعد التحسس وعدم
الوجدان زال ظنه فانغم على سبيل الاستحباب وكنت له
الظن من هذا الخبر عدم اعادة الناس في الوقت ايضا بقرينة القليل
الا ان يحمل قوله عليه الصلوات على ان المراد وقت صلواته والله
يعلم انه ما كل الجري كان ذكر اكل الجري لبيان عدم تقيد بالشرع
لعدم نجاسته انه ينسب للنجاسة من التقرير بنجاسة الفجر حتى يفسد
يدل على حجية الاستحباب اذا كان دكيا شرعا بان يعلم تكليفه
او اخذه من بين مسلم ويجوز ان يكون المراد اذا كان ظاهرا خاليا
من النجاسات الخارجية فتأمل في القرينة اي المصنوع به وتوقف
الاصحاب كونه انه حيوان ميت لكنه لا نفس له اذا اغيرت
الصورة منه بان لا يكون صورة تامة انه كان يكره لا يكره الا
يدل على الكراهية المصطلحة فانه استعمل في هذا الخبر ايضا في الحرام

كلما من الحرير فاقامل لم يسجد عليه اي لا يلزم اصيل الجبهة مع العلم
 متوجه لعل المراد كل حصة يوحى بلسانها فهو قبلته ارمق وظاهره
 كراهة الاحامة بخبر ردا اذا كان في قبض فقط لا مطلقا كما ذكره الاخفا
 استخذه بالماء المشهور انه محمول على الاستحباب وذهب الشيخ في النهاية
 الى الوجوب اصيل فيه الظاهر الغرض للالتفات الى الدور كما فهم
 فقال ما علمت طاهره اشترط عدم العلم لا العلم بالعدم كما ذكره الاصحاب
 يمتد به ان قرأ بالمحور او على جواز الصلوة في وسع غير
 قال لا ينبغي ذلك اما محمول على الكراهة كما هو الظاهر وعلى ما اذا كانت الحرة
 منكوبة في بعض اوقات الصلوة وقد اصابته الخيانة يدل على عدم جوب
 طهارة موضع الساجد بعد الجبهة فانه خارج بالاحتياط فاقامل فقال
 اذا خفت اي بالشك مطلقا في غير موضع الجبهة ولا يخفى عليك ان الظ
 من الاحتياط عدم اشتراط موضع طهارة الجبهة ايضا والاولى الامع قال
 لا يصلي عليه لما كان موضع السجود او استحبابا اجزالم المشي عليها اي
 في يوم المطر بناء على عدم جواز المشي على الطين في طهارة القدم ويمكن
 ان يكون المراد ان الارض المفروشة بالمصا قبل الطهارة والنظافة
 قبل سائرهما وكن اجمعهما بان يحول الطرف الى اليسر من الرداء على المي
 فيجمع فيها الطرفين ان كان مستويا اي مستقرا وغير متخذ
 قال لا بأس بظرفه انه لا يلزم ان يكون الحابل مانعا من الرؤية
 دون الخيرة لعل المراد الارض المنخفضة التي فيها مسجد الشجرة
 بان يصلي بين الطاهر اي مطلقا وفي تلك الموضع فاقامل لتب دام ظله
 ايضا ما هذا لطف الظ ان المراد بالظاهر هنا ليس المرتفعات بين الطرق
 بل افضل الطرق العظيمة الواسعة لظهور الطرق فيها ولذا فرها

على

عليه الجواد وهي الطرق الواسعة وليس تفسير البين كما فهمه الاكثر فاقامل
 ولو تصلى على الجواد كان المراد ان العذرة يكون غالبيا في الطرف الطريق
 فاستحب منها فاقامل تصلى على الطريق فاقامل اما عاشر المشكاة لعل المراد
 غير المليك للما قطين مثل موضة الجبل فان ارتفاع موزة رجل الكثر
 من مقدمه وعرف الصلوة والصوم فاقامل ان يكون المراد الوجوب
 على الدوام بمعنى بالذ الاستحباب عليهم لاقولنا بشرعيت جادته والله
 اعلم وحب عليه الصلوة لا يخفى عدم تاق الاستدلال بهذه الاخبار
 على وجوب الصلوة على الطفل استسنيين اذا مات كحاطن فاقامل
 فلا يصلي في مقامه لئلا يتبعه المأمور او الاستحباب بقرينة الصلوة
 على الاماكن او لعله اخرى لا غفرها والله يعلم
 ان يؤخذ مثل ليله كانه سهو من الشياخ او
 الرواد وعلى تقديره فهو على سبيل القلب على وقد سبقكم الى الجبهة
 يدل على استحباب التذكير الى مسجد ويمكن ان يكون المراد السابق
 في المحرق بالامام في الخطبة والصلوة فاقامل اذا زالت الشمس اي
 قبل تحقق الزوال كما يدل عليه الاخبار لانه كما يصلي سائر
 الايام من كثر من ركعات قبل الظهر ثم ان بعدها فاقامل
 حين ترفل الشمس قد شرب كان المراد طول الشراك والظل الاول
 ظل قبل الزوال ويمكن حمل قد شرب على الاستحباب لانه لا يكثر
 من الاخبار على ان وقتها وقت ناقله في سائر الايام فاقامل
 فهي صلوة اي في حكم الصلوة من انه ينبغي حصول الطهارة وترك
 الكلام وسر العورة ونحوها فضاء النهار اي قبل تيقن الزوال
 ان كان المراد النافله والا بعده فتدبر بعد الاهتها اي لا

الصلوة في المساجد والارواح

تسبب ان يترك الصلوة

لا تعلم التوراة عند المتيقن
 وإرادة استدلاله على عدم جواز إمامة المرأة فتأمل وليس
 على من جعلهم الضمير الموصول باعتبار المعنى والذي هو على جواز
 ما ذكرناه لا عرفه ذلك على صحة الحقوق على هذا الوجه
 حايطة أو طريقا يمكن جملة على ما إذا لم يمنع الرواية
 أو لصفة أي عشر له ويحتمل اليوم محمد بن خالد الظاهر الثاني
 لمجهول الحال أو يزيد لعل إرضاء معنى الراوي
 أن لا يطلع لفظه لا غير مجرد في نسخ يتب على ما رتبته ولكنه
 مجرد في الصباح وهو الصواب فلا سبع
 أي في الأولى مع تكبير الاقتراح وخسر في الأخيرة مع تكبير الركوع
 مع الإتمام سنة بحتمل أن يتعلق السنة بكونها مع الإمام أربع
 تكبيرات ترك تكبير الركوع نظيره وبذلك الشاعرة تكبيرة ويركع
 بها يمكن إرجاع الضمير إلى مطلق التكبير أي تكبير سوى الأربع ويزيد
 أي زيادة لفضله أو زيادة وقربه وذلك أي بدونه مشبهك
 يوم العيد لعل المراد به الفطر فمضى في بيته جماعة وليس
 ذلك أي تقديم الخطبة من الفريضة أي الصلوات اليومية
 يعني من كان من كلام الراوي أو الصادق عليه السلام فإذا
 فطر بعد الأولى كان هذا مبينا لعل العشرة لعل الأصناف منهم
 تابعون للتفر في المحلة وديان وينيل
 أي القاصي والحاكم قوله وإن الأقوال معطوف على قوله أنه
 عليك سابع النوع أي ذوالنوعة السابقة الكاملة على
 جعل السموات لكونها تحتها مكانها بمنزلة العباد له على إرجاء

مروا به من صفات صلواته عليه السلام

أي السموات والأرض وكذا المطايرها بضمه يمكن إرجاع الضمير إلى
 الله تعالى بقرينة ظهور أي إضاءة أو مصيئا كما كان لك أي
 اطاعك أو تذللك لك اعلموا أي أثارك وشرايعك الظاهرة
 على عبادك أي عبادك الذي عهدته إلى عبادك أو رسالة إلى عبادك
 وقاطع عدد من مصالحيه بالبيانات الواضحات والمجرات الظاهرات
 والصبر على أذى من حسن الخلق معهم ولم يعتكف لعبادتها فألقاها
 أي وردت علينا فجأت الشين القبيح في الفقيه لاسر ولحقنا
 أي أخلفت وعدنا وهذا السوام أي الخيل فأتت الراعية والميم
 غير مشدود عود الشجر متعلق بقوله عندك والنجوم المراد بها
 النباتات كما في الآية بتفريع الفقرة أي بصلاح أنواعها وفي الصحف
 ما يباع الفقرة أي ضجها سقنا أي سقنا سقيا أو أشهر المثلثة
 سقيا كما في الصحيفة عذرها أي كثرتها والظ دائما إلا أن يكون
 البناء للمبالغه أو العرربالضم فانه جمع مستند أي كثير السيل
 أو كثير النقع وبها الملك للملك اسم مفعول أي الانسية لاد الناس
 يعملونهم بقراءة الفقرة الثانية وقد تجل كسوفها يدل على غا
 وقتها إلى الامتلاء إذا ظهرت تمام الامتلاء والوسط الذين ورو
 فيه دلالة على أن جميع ما تقدم قول الوسط والركوع والسجود
 الظ زيادة الركوع في الأول من الساجد ويمكن أن يفيد خبر في
 الآخر أي والركوع والسجود وسواء
 الصلوة في السفر وسجود في بلد الحرم فاذن لها ظاهر الأخبار
 عدم جواز الأذان لكل صلوة في القضاء فذكره الأصحاب من أن
 الأذان لكل صلوة أفضل لا من ضعف والعمل بالعمومات

في الصلاة

بعد هذه التخصيصات مشكل فأي ساعة ذكرها طاهرها
التخصيص ويمكن حمله على بيان الوقت قائل إلى العلي بيت
أي سطح بيت أو سطح على بيت بإحتك الساحة فضاء
بين دور الخ وفضاء باب الدار وصدائتك أي كونه موصلاً
اليه في الخواج غير مكلف أي لا يشق عليك
الصلاة في السفر ويسج وفي باب الصوم اخبار
كثيرة متعلقة بالسفر والذي يدل على جواز التقصير كانه يرى
جواز التقصير في أربعة فرائض وان لم يرد الرجوع اليه ولا يخلو من
قوة يدور في عملة أي وان لم يكن المسافة في خط مستقيم
او يحتمل التردد من الراوي فقام أي في الصبغة وليس
لك ان تتم فيه في دلالة الاخبار ما لا يخفى سوى حديث محمد بن
اسماعيل وأما ثلثاً أي ان يكون العصر في الطريق و
الانتهاء في المنزل او يكون العصر مع عدم نيّة الإقامة والتمام
مع نيته او يحتمل حمله على أربعة فرائض بناء على التقصير
عن اسمعيل بن أبي زياد وثقة المحقق في المعتمد والشيخ في الفتاوى
والكرى الكرى على فعل المكاري والاستعانة معرب
دشنيان فقص ما بينك وبين شهر يدل على عدم التقصير
في المدينة كما ذهب اليه الصدوق والاحتكام إلى ما يمكن
ان يول بمثله ما مر أنه محتمل ان يصلي في السفر قصر ثم يدخل
اهله قبل ذلك ويتم ويكتنه بعيد ان يصلي أربعة أربعا
منهم من حمل على أنه عليه السلام كان صلى قبل ان يخرج وان التردد
وجب علينا التمام وبعد السفر انقلب الحكم ولا يخفى ما فيه

من بعد فحمل على الاستحباب يمكن حمله على الظهر من يخرج
اليوم يخرج الوقت فلا منافاة ولا خيرة بين فرضية السفر
تقع التأمله بعد العصر كما ذكر الشيخ سابقاً وفيه جواز الاقتدا
في التأمله بعد العيدين والاستسقاء في السفر تطوع كذا في أكثر النسخ
وفي بعضها يدل له ركوع ولعله رابط تمت صلواته على تحله
تمت يكون الضمير إرجاعاً إلى تلك الصلاة وعلى نسخة ينسب
إلى الصلوات الأخرى قال لا بأس بنقل فيه الإجماع المحقق و
العلامة ويظهر من ابن ادريس المصنف في غير الرواية عند
سقوط الشمس فيه تأمل نظر إلى قول الراوي حتى اذا بلغنا
بين العشاءين وكان المراد بسقوط الشمس غير وقت الغروب
وكتب ابيهم دام ظله والطاؤون العبارة سقوط الشفق فيكون
سواء من المنام أو الشيخ قال اذا صليت قال الشيخ البهاغي
مفهوم الشرط يدل على الكراهة الشديدة للحاضرة انتهى في دلالة
مفهوم الشرط على ذلك تأمل نعم لمضموم قوله عليه السلام في السفر دلالة
في غير وقتها أي غير وقت الفضيلة فلا يفرض بالفضيلة بالحيلة
فقد هانت ثلث اعلمهم ظنوا المعتبرين
فتساءل عليه فلا ينافي الافضلية على رأس فرسخين ويمكن
حمله على الاستحباب نفقت صلواتها المشهور ان من يسقط
عنه الجمعة اذا اتى بها جزاءه واستشكله بعض المتأخرين
وهذا الخبر على نسخة ضد المعجزة ينافي المشهور وعلى المصلة
يعضده بل يصليها بعد الفريضة أي لا يقدم بعد الزوال
على الفريضة أي لا يقدم بعد الزوال على الفريضة

شور حضور الجمعة اى لا اقبل شهادتهم قبل الاذان عند
 اشتباه الوقت وبعد يمكن حمله على عادة الطهارة
 لصلوة اخرى ولا خروج خلاف المعروف من هذه الناحية
 ولعله محمول على التقية والصبيان
 حل على غير المميز فانه يستحب غير المميزين ومسح المراء
 الظاهر انه ابتداء كلام والا لمجد المراء بماعده عليه في
 المساجد المباركة واحتمال تعديده بعيد وكان فيه
 نص ويغيب يدل على ان هذه الاصنام كانت في زمن نوح
 عليه السلام كما ذكره المفسرون وذكروا انه لما كان زمن الطوفان
 طمها الطوفان فلم تزل مدفونة حتى اخرجها الشيطان الشرقي
 عرب عند الاسطوانات لعله كان وقع في زمن ابي
 العباس تغير في البناء فصار الاربعة في مكان الخامسة
 وراة فلما ازادت فلو يمكن الاستدلال على جواز الدفن في المسجد
 ولم يوفقه يمكن ان يكون مختصا به عليه الشرف المسجد
 مصا قبل عليه لكذا افاد الاستاذ نقل عن مشايخه قال الابرار
 حمله في الذكرى على ما اذا لم يتلفظ بالوقف ولا نراه كلها مسجد
 اى يجوز الصلوة فيها الا كما فهم الشيخ وبه مضت السنة
 اى من الغباسة على الغدرة مسجد بعد الفاء التراب
 الا بقرانه للحد اى لا يعتد بصلوته وقرانه ولا يصير
 فاني اقول لعله في النافله محمول على التقية او على صورة الجماعة
 وهو على غير القبلة يمكن حمله على ما اذا لم يتخير الا عسى
 والظاخصا به بالاخراف دونهم لا يوم الا على لعله محمول

على ما اذا لم يكن من سيده او على التقية فيقيام الصلوة الظ
 انه الامم للقدري به نزع اى بضلي نافله واطلاق الركوع
 على النافله شائع قال اقامة ما استطعت اى تدخل الصف
 كيفما استطعت فاذا وجدت المكان حقيقا بعد الغدرة فقدم
 لما تقدم من الصف واناخر من الصف لطلوها وضيق وقت
 الغداه او لغير ذلك قال نعم حل على ما اذا لم يكن مانعا من
 المشاهدة ان يؤذن ويقيم ظاهره انه يؤذن ويقم وان لم
 يتفرق الصفوف وهو خلاف المشهور عاندا الصف بان لا
 في الصفوف مع وجود الخلل فيه او بحرق الصفوف مع علامه
 فندبر ومن لم يخرج اى من
 لا يستطيع ان يخرج لا يجز عليه الصلوة اذا انصرفت على
 وتر لعل المراد لا يترك كون التكريرات الثانية شفعلا لانها مع
 الاولى وتر ويكرى التكريرات المستحبة بعد الصلوة ايام
 الشريق للعرض للرزق كاخذا الفطرة او غيرها فلا يستحب
 لمن الخروج مطلقا والمواظبة مبتدأ بعد الصلوة خيره اى
 المحضبة بعد الصلوة فتر الصلوة
 اى كيفيتها فيها الاحزاب الرفقة اجزا تكبير حل على
 التسبيحات الاربعة ولا يخفى بعده تقصير اخرى تقصير
 في الكيفية بعد التقصير في العدد لو رايتني حجاب لم يخذل
 اى رايت اراها ولو وصلوة الخوف ظاهره الخضر والاعم
 وان احتمل السفر ايضا ما نظر الى اول ما ترى ظاهره اول
 الصفحة ويحتمل اول ما ترى سواء كان من اول الصفحة ام

في

الصلوة

اني اسئلك بامك يا ابا القسم والسببية ثم ترفع
الاثر بدون السر بل لمكان افاضة الركنين في السجدة
الى الارض كله بقى اى لا تقع على عدو وان لم يجز
فاعله الضمير الراجع الى كلمة البغي فذلك بدل الكافر
بما سئلك به ذكر يا كان فيه ان الولد لا يكره من
الانثى ويحتمل ان يكون وجه طلبه من الله كونه محبوبا
لنفس كسعة الرزق وفي امانتك اى امانك وحفظك
اى جعلتني لعينها عليها وكان من النقيب اى جعله
صلى الله عليه واله نقيباً وارسلهم الى المدينة لئلا
يسلم ظاهر البقية ويمكن ان يحمل على ان التكبير الاول مكان
الاستغفار في الصلوة والاخر مكان التسليم مما يلي
القبلة اى اذا قيس من القبلة او حال كوة الراكع الى القبلة
ويكون ذلك في الاستدلال بهذا الخبر خفاء لا مكان
مدخله بالخصوصية كما يظهر من هذا الخبر والسابق فتأمل
فحسبه اى يطلب اجر مصيبته بعد اى بعد
هذه المصيبة لا تقتسن بالدنيا او لا تجعل هذه المصيبة
فتنة فتأمل فما الجواب فيه فكانه استغفاره ثم تكار
وحاصله انه على مقتضى كل مكم لا يصلح الاعلى من
صلى مما تقولون في رجل نظر الى على من لم
تحت عليه الصلوة وحاصله ان مناط التكليف
ليس لعقل الصلوة مدخل لا ما قد يلين ظاهر
الاخبار انه لا يجب الصلوة على الشهيد الا اذا ادرك

وفيه رفق فتأمل فيها معها امرأة ظاهرة انه اذا كان
مع حنافة الرجل حنافة امرأة لم يصح الصلوة او لم يثبت كماله
لما فهمه الشيخ فتأمل وحدث حديثاً صلياً هذا
القضية المذكورة في الكافي

عق جعفر عن ابيه عليه السلام القتال
فتأمل في محتمل ان يكون قتال مشرك العرب داخل في الاول ويكون
قوله عليه السلام حتى يتلوا متعلقاً بهم وقوله عليه السلام او يردوا الجزية
بأهل الكتاب وان يكون داخل في الثاني والا لظاهر كما
لا يخفى فتأمل قلت يعلم وجهاً لاظهرية والتأمل من الخبر الثاني
لهذا الخبر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يموت
اذا قطع ذلك عنهم متعلق بالسؤال فان ذلك يوجب محبة
منهم للشيعة ولما ذهبهم لانه كان يعيشهم من ما لهم ثم
يجيب اليهم ويعبر عن عليهم دين ايهم اعني الشيخ فان اختار
واو الا يقطع عنهم الحدة او سمعت ابا جعفر
قال الشيخ والثاني حكم ما يخرج لا يخفى بعد هذا الحمل الاستماله
على معادن الذهب والفضة وغيرها مما لا يحصل من البحر
والاظهر الحمل على الاستحباب والله يعلم بن راشد
قال سألته عن الفطرت بان يعطى ويحمل ان يعطى بعضها
الفقراء ويحمل قيمة بعضها ويرسل اليه عليه السلام او المراد منه
التخيير بين الاعطاء والارسال فتأمل قلت المناسب للحمل الا
ترك لفظه من وزيادة الزم لا في قوله ويحمل ولو قلنا زيادة
من ربك كما يستقيم المعنى ولعله اليه اشار دام ظله بقوله فتأمل

بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن عليه السلام قال لا ولكن تفضل
 بحمل ان يكون المراد انه لم يتحقق في اموالي شرايط الزكاة او انه
 لا يجب عليهم زكاة وان تحققت الشرايط بن محمد قال حدثنا
 العامل منه اي من الحاصل من الثلاث والربع فاعمل فتلون
 عن الاقلال الظاهر ان كان في الخبر يسئلونك الاقلال باسقاط
 لفظه عن من البين كما ذكره علي بن ابراهيم ان قراءة ابن عمر
 وسعد بن ابي وقاص وعلي بن الحسين وابي جعفر محمد بن علي
 الباقر عليه السلام وزيد بن علي وجعفر بن محمد الصادق عليه السلام
 وقال قد وضع ان قراءة اهل البيت يسئلونك الاقلال فوق الزكاة
 من النسخ علي ما في القرآن الذي عندنا بن محمد
 الخالق قال بالسعد الاعرج وان كنت انما تفضل كان
 المراد انه اذا كان في المال وصناعة ورض المال لا يمنع الوضيع
 السابقة عن الزكاة في تلك التجارة المستأنفة بل ينظر الى
 راس المال في تلك التجارة والله يعلم
 بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام
 فاذا طلعت الشمس من معربها الظان هذا الطلوع غير الطلوع
 الذي في بدو طهور القاء عليه بل هذا بعده عليه السلام عند اجتماع
 التكليف ويحتمل ان يكون المراد الاضمار عن الواقع بان هذه
 السيوف شاهدة الى يوم القيمة وان كان في اكثر الاوقات
 غير الحق وسيف اهل الذبح مكفوف لانه ليس لهم دولة حتى
 يظهر واعلمهم ومجاوبهم ومحمل ان يكون هذه الحرب
 جائزة في زمان الغيبة دون حرب اهل الذبح والله اعلم

قوله ان يكون المراد انه لم يتحقق في اموالي شرايط الزكاة او انه لا يجب عليهم زكاة وان تحققت الشرايط بن محمد قال حدثنا العامل منه اي من الحاصل من الثلاث والربع فاعمل فتلون عن الاقلال الظاهر ان كان في الخبر يسئلونك الاقلال باسقاط لفظه عن من البين كما ذكره علي بن ابراهيم ان قراءة ابن عمر وسعد بن ابي وقاص وعلي بن الحسين وابي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام وزيد بن علي وجعفر بن محمد الصادق عليه السلام وقال قد وضع ان قراءة اهل البيت يسئلونك الاقلال فوق الزكاة من النسخ علي ما في القرآن الذي عندنا بن محمد

سبيل

الحاكم في الزكاة وحقق

الحسين

قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صدقة الفطر
 او نصف صاع اختلفت الاجاب في انه هل يجوز اخراج القيمة
 من الاصول ام لا فغلبت بقوله لا يجوز بل يمكن حمل تلك الاخبار
 على القيمة لكن الظاهر من اخبار النخعي ان تلك الاصول لا تخري قيمة
 اذا كانت اقل من صاع وقد برقلت قال الظاهر لا احتمال ان يقي
 يمكن ان يكون ذكره عليه السلام من معوية وعثمان لبيان الواقع
 دون بيان انه من متدعاتهم انهم من اخذ ذلك في كل
 زمان وجعل سنة فقد استدع لكن قوله دام ظله وعين
 حل بعض تلك الاخبار اه لا يلهي به التحديد المطلق في
 الخبر لان تلك الاصول مما يختلف باختلاف الاوقات من حيث
 القيمة فبما مل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما في تفرقة
 وعن سحر الغضاه في الكافي وعن الغضاه من الغراسك
 واشباهه اقول يحتمل ان يكون جمع غاض كعطاء وعصاه اي
 الاشياء والوافرة الكثيرة قال البيهقي وما روى شيء غاض حسن
 الضوحام واقرانه بن عيسى قال رواه لي بعض اصحابنا
 ذكره عن عبد الصالح ابي الحسن الاول عليه السلام رد الى الوالي
 ليعطيهم غيرهم لا لان ياخذ لنفسه لانه يجوز عليه
 بن عبد الله بن جابر وعنه ابي
 عبد الله عليه السلام خمسة الخراس اي خمسة حصص وان لم يبقوا
 الحصص لانهم الله والرسول وحكي عن بعض اصحاب قول
 بان الحسن يقسم خمسة اقسام لظاهر هذا الخبر ثم انه اختلفوا
 في كيفية القسمة فالشهور ان للوامم عليه السلام النصف ثم

سما

وسم رسول الله بالقرني بالاصالة ونقل السيد
عن بعض علمائنا ان سم ذي القرني لا يختص بالامام بل هو
لجميع قرابة الرسول من بني هاشم واختار ابن الحنفية وظاهر
هذا الخبر انما اختصاص سم ذي القرني بغير الامام او شتر الاسم
وله حمل على البقية ويكون المراد بالتسمية انه ياخذ ما كان ياخذ
الرسول ولا ينافي ذلك ان ياخذ سم نفسه او سم ذي القرني
واسم يعلى
سأله ما العلة بحمل ان يكون حكم بيان الركن منزعا
وان يكون المراد بالركن المعادن التي لا تحتاج في استحقاقها
المشقة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اذا كان ذلك
كانه تمهيد للبر السابق اي شراء ارض اهل الذمة بسبب زيادتهم
واجتماعهم وكثرتهم والمراد ان عند ظهور دولة الحق لا توجد هذه
الارض منكم بل تزدادون اضعا فها والله يعلم قال قلت لابي
عليه السلام رجل كان عنده انة اذا ساهاهة يمكن حمله على ما
اذ لم يقصد الهبة فان الهبة ما ضيقها لغيره وبلغه الركة لانه
لا يخرج عن محله واقعا ولا ظاهرا حمله على الاستحباب ويحمل
ان يكون المراد بالشرط اشتراط الرجوع مع الضرب ايضا وان
خرج عن ملكه فان هذا الشرط فاسد قال كنت فاعلم عند
ابي جعفر عليه السلام ما تريد ما على الاصل استفهامية وعلى النسخة
الامامية وعلى البقية من فمراة عليه السلام بيان هذا الحكم ونحوه
على الناس فتأمل وابن مسلم عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام
قديين الله لكم موضعها كان المراد ان الله يبين في كتابه

الكتاب
الذي لا ينقضه في

عدم جواز

عدم جواز الدفع الى الكافرين والمنافقين بالنهي عن اعانتهم
وعوادتهم والله يعلم وابن مسلم قال زهارة قلت لابي
عبد الله عليه السلام يحول عليه ما كان المراد يحول الحول عليها
ان يكون رابدا على نفقته ونفقة عياله تمام السنة فيكون
الاربعون على سبيل المثال بل المراد مطلق الزيادة ومحمد
بن مسلم وابي بصير وبريد العملي والفضيل عن ابي جعفر عليه السلام
وابي عبد الله عليه السلام ولا على الكسوة لعله تاليه للمنفق والمراد
ما اذا ملك جزء من ابل مثله
بن قيس الجعفي عن امير المؤمنين عليه السلام واغفر من ذلك
حيث علق اسم الايمان باعطاء الخمس لذوي القرني فقل بعد اية
التمس ان كنتم اعنتم الآية
واحد بن محمد بن ابي نصر قال والناس يقولون بحتم ان يكون
منع العامة باعتبار ما فاه فان با ضيقة منع منها لكن عامتهم خا
في هذا الحق ابي يوسف وابي عاتق المضاربة وذلك مذهب ابي حنيفة
ومالك الشافعي وكثير منهم وقد اصبحت العامة ايضا على ان ضيقة في
المعاملين بخير المجل قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام
على الصغير لا خلاف بين الاصحاب في عدم وجوب
القطر على الصغير والمجنون والعبد وانفذه على هذا ما عني
عن كابدل عليه قوله عن كل انسان والله يعلم
بن حجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال في خمس
قال الشيخ لنا ان محله هذه الرواية لا يخفى عدم امكان حمل هذا
الخبر على البقية لان التراجع بينهما وبينهم ليس الا في خمس وعشرين

فانهم يقولون بوجوب نيت الخاص فاذ بلغت ستا وثلاثين فغيرها
 بنت ليمون وليس في اقل من ذلك شئ اتفاقا منها ومنهم وكذا في
 البراقى فالاولى حمل هذا الخبر على القدر الذي يجب فيه ويكون
 زيادوا للوحد شرط واحال عليه بيان هذا الشرط على ما ذكره
 في غيره من الاخبار والله يعلم بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه
 قال لا يجعله محمول على ما اذا لم يبلغ النصاب ويكون المراد
 بقوله اذا كانت يوكل ان يوكل منه الفقهاء ^{بن القسم}
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان انا سالت ان الصدقة لا تجعل للظاهر
 عدم خبرنا اخذهم من هم العاملين ايضا وعليه الاكثر وعلى الشيخ
 في المبسوط عن قوم جواز كون العامل لها شئيا وهو ضعيف جدا
 في لغة والظاهر ان القوم الذي نقل الشيخ عنهم من الجعري
 بن الحسن رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال يصدق ظاهر هذا الخبر ان هذا على الاستحباب لظهور الخبر
 في كون للعطى فقير وذهب الشيخ وجماعة الى انه يحرم خصوص ذلك
 في اللبن وفروقه بالمدنى لرواية محمد بن الربان
 بن خال الله سال ابا عبد الله عليه السلام عن الصدقة ونقله من مخرج
 الى اخر ما لا حمل لكرانية اولونه ليس باهله لكن فهم محمد بن خالد
 انه لا حمل لكرانية فقا حمل ذلك من مالى اى اعطى كراه من مالى
 او في جملة اموالى او المراد انه لا يقبل الله منك عذرا ان تلف
 فقال لجملة اموالى واحفظها كما حفظ اموالى فلما
 دى عليه فضله في ذلك وكان والى المدينة ذكر عليه
 له الشرايط ^{بن جعفر} بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سمعته

عن

عن شريك والناس لعل المراد ما اذا وعن ارباب السهام فانه يرد عليهم
 عليهم بن مسلم والى بصير وريد والفضل بن يسار عن ابي جعفر
 والى عبد الله عليه السلام وليس في اقل من اربعين ظاهر الخبر السابق
 ان الاصل هو القصة والذهب لما تقوم بها وعلى هذا يمكن الجمع
 بينه وبين هذا الخبر باختلاف القيمتين في وقت صدور الخبرين
 ويمكن حمل الخبر الاقل من الاربعين على الاستحباب والاظهر
 حمل هذا الخبر على النية لانه مذهب كثير من العامة كالعطاء
 والظهير وطاوس وسليمان بن حرب تكفل الفقهاء الاربعة
 والكثير العامة على العشرين وقد لا يظهر هذا الخبر من علمنا ان علي بن
 بابويه رحمه الله عليه وحكا في المعبر عن ابي جعفر بن بابويه وجماعة
 من اصحاب الحديث ^{بن زيد} بن زيد الانصاري قال استعملني ابي
 علي بن ابي طالب عليه السلام بهر يركن ان يكون بهر يركن عطا على اربعة
 ويكون البهقيا زات لاربعة رسايق المداين اى استعملني على البهقيا
 ذات وعلى بهر يركن ان يكون معطوفا على رسايق المداين وعلى البهقيا
 ذات والثاني بهر يركن وهكذا وان يكون معطوفا على البهقيا ذات
 فيكون البهقيا ذات احلى الرسايق والمحل الذي يجري فيه بهر يركن
 ثانيتها وهكذا ثم اختلف في قراءة بهر يركن فهم من قرأه بالنون وصير
 بالسين المزملة والياء المشناة من تحت ومنهم من قرأه بالسين
 المتحجة وقال هو الزم الذي حملته في هاد وهو من اعمال المداين
 ومنهم من قرأه بالياء بالواحدة اى المعحول لاجل اللبن وابن ابي
 قرأه على ثنائى بهر بالياء وسير بالسين المزملة ومنهم من قرأه بالنون
 واسقاط الياء بين المزملة والراء ومنهم من قرأه جري نهر

جوز الباء الموحدة من تحت بعد الواو والله يعلم قلت قل في السر
قال محمد بن ادریس مصنف هذا الكتاب بهرير والباء المنقطعة
من تحتها نقطة والسين غير المعجمة هي المدان والدليل على ذلك ان
الراوي قال استغاني على اربع رسايق ثم عد حجة فذكر المدان ثم
ذكر من جملة الحجة بهرير فعطف على اللفظ دون المعنى فان
قبل لا يعطف الشيء على نفسه قلنا انما عطف على اللفظ دون
المعنى وهذا الشرح في القرآن والشعر قال الشاعر الى الملك العزم وفي
الهمام وليس المكتبة في المروم فاما البهقيا زالت فهي ثلثة البهقيا
الاعلى وهي ستة طسوج طسوج بابل وحظيرة والعلوية
العلوية والسفلى والنهرين وعين عمر والبهقيا اذ الوسط اربعة
اربعة طسوج طسوج الحجة والبدانة وسور او برسماني
الملك وبارسوما والبهقيا اذ الاسفل خمسة طسوج منها
طسوج وفرات باوقال وطسوج المسلمين الذي فيه الحورني
والسدير ذلك عبد بن حرز روية في كتاب المال والمساك
نقد ذكر دام ظله ما ذكرناه من وجه لا سمعنا ابا عبد الله
فكثرت الحسنة في هذا الخبر والحضرة في الخبر المتقدم لبيان
ان اكثر الناس لم يكونوا يجدون الحسنة حتى يعطوا العشرة
فلما كثرت بينهم وادوا ان يعطوا منها قوم عن نصف جماع منها
يصل من غيرهما وحمل الكثرة على كثرة العفة والحسنة على حسب
عمر الحسنة

بن ابي حمزة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام روى وليا خذ
جواز اخذ الزكاة لعياله اذ لم يكن لهم ما يحصل من ربح المال وان

كفاه

كفاه اصل المال الا ان يحمل العيال على غير واجبي النفقة والمشهور انه
مع عدم حضور اصل المال عن نفقة السنة لا يجوز له اخذ الزكاة
وان قصر الرجب وذهب العلامة في التذكرة وغيره الى جواز
الاخذ وان كان الرجب قاصرا

منه لو منع منع هذا الخبر وكثير من الاختار يدل على ان
حول السؤال من حين النتائج الى حين استغنائها بالرعي كما ذكره
الفر الاصحى في تمام عن الخبر الظاهر ان ما سيجي ذكره في
باب حكم الحبيب في حديث الثاني بدون هذه الزيادة
قال فرغ في فيه جعل ما الزبر والزيادة اذ لم يكن السؤال على ما ينبغي
فاذا ردت تسعة وثلاثون تحيل ان يكون المراد منه ما
زاد على تسعة وثلاثين من الكسور كالنصف والثلث والرابع مثلا
وان يكون المراد منه المكسور فالمراد بالاربعة الصالحات فتأمل
محمد بن عبد الله بن زارة على احتمال قريب كما سيجي فضله
منه اذا جعله حليا يمكن العمل على الوجوب والاستحباب
وانما قال عليه السلام في قوله تعالى انما احبب العباد شيئا لا يخفى
لوتر المال ويميل حمله على الاستحباب ايضا فتأمل يجوز
ان يكون اراد لا يخفى ان قوله عليه السلام شيء نكرة في سياق النفي
لا يحمل على صواب ذلك عند ذكر النصب الاخرى لا يدل على
نفيها وما ذكره عليه السلام بيان لحصة النسبة فافرق العشرين
في ستين صلبا كان فيه سقطا او محمول على الاستحباب
فاخذ منه العشرى لاخذون منه العشر فتأمل ان تركه
نفسه قلت في ثلثين ليلة رجا يفهم منه اعتبار الزمان العبد

فان كان في كل صنف خمسة الظان في العبارة تكرار
وان نقص اي كل واحد وان بلغ المجموع اذا كان له جميع ذلك
والثاني مخصوص بما اذا كان له واحد من ذلك الفيد نفسها
اسنة مخاض لاخلاف في اجزاء ابن اللبون عن بنت الخنصر
اذا لم يكن عنده وكذا اذا لم يكونا عنده مخير في ابتداء ايها
شاء الا ان يتجر به هذا الخبر لا يكره على مذهب كثير المتأخرين
اذا الزكاة انما يلزم في مال القيمة اذا كان وليا مملوياً ولا ضمان
فقال حتى يدرك اى التمر والذرع فقامل قال لا صدقة
يمكن تحصيله بالخز السابق او بما ولىه بانه لما كان قادراً
على اخذه فلما وقع في يده فقامل يوجب زكوة وكذا لو
تبرعا لا تقضى ولا تنفى ان لا يرضى ان لا يرضى ان لا يرضى
مصلحة من لى وهو الصحيح
بعد الخرض والحل اذا لم يرد بفتح الجيم والدال غير المعتمد كذا ذكره
ابن ادريس في السوابق ونسب قراءة الذالين المعتمد في النفقة
على الارضين الخراجية كانه يربى بها ما يشاء ما يتجلى عنها
اهلها طوعاً وما كانت مواثيقاً لا لزامه بوجوب الخراج الزوة
مما سبق في يده في هذه الارض وما سار من السير وعلى
المسلمين على المتقبلين قال ايما رجل في كثير من النسخ انما
سروا من النساء من الدواجن التي تربي في البيت
ثم انبه اشهر نسخة خمسة مواثيق لما كان عند الشهيد
حيث حكى في البيان عن ابي بصير حواشي خمسة اشهر فان
اما كتبها طاهر ان الكتابة انهم تقوم مقام القول

وعنه

وعنه عن عبد الله بن جعفر ذكر في المشق ان الظاهر ارجاع الضمير الى
سعد بعد رواية الحسين عن الاحمري بقية ان مرجع عنه
في الخبرين واحد وقد وقع التصريح برواية سعد عن الاحمري وانما
ان ابراهيم بن اسحق هو الاحمري شهادة رواية عن عبد الله
بن حماد الانصاري لم يوجد لها الا ٢٢ المولفة للكفار
فاما اليوم يظهر من هذا الكلام ان المراد سهم المولفة فلا تقطعها
لصقوط الجوار او لعله الاموال قال لا تجرى عنه حمل على ما
اذا قصر في التحصين عن فقره فتأمل الوالدان والوالدان
من ذي القرابة فلا يربوا في دخول الروحة والمملوك
ان ذلك جبار لكنا جازعته في المنع من جواز ان يكون النساء و
الرجال من ذوي الاقارب واطلق عليهم اسم الولد محازا
بسبب مخالفتهم للاولاد وباحتمال ان يكون اواد الزوة
المندوبة
وما ذكره كلام النبي صلى الله عليه واله وعن الشجر الخصاصة
الغرض الطوع والفرس له الخوخ الذي يتغلق عن نراه فغنى الخبر
انه لا زكاة فاما كان طربا لفرسك وشبهه كذا قيل ولا يخفى
ما فيه اذا حال الحول فليزها طاهر لزوم التركة وان
لم يرضوا وعليه حمل على لزوم اشتراطه في اصل العقد فتأمل
لم يحمل عليه من باب حار المشكلة اى لم يجب عليه ويحمل
ان يكون من الحول فتأمل عن كل انسان نصف صاع على
وجه القيمة وسبعون وزنة المراد بالوزنة الدرهم
وما ليس فيه منفعة

اي من الذهب والفضة والاعمهما ومن المراسي لان المذكور انما
هو الغلبة ليس فيه ضعف في الزكاة اي على الاغنياء لعدم و
صوله البضاب ان يأخذ منهم العوضاى الزيادة او الوسط
او يكون مضمونا بغير الخافض بالعرف ان الله عز وجل يقول
اذا الظاهر من الآية الامر بحمل المعاشرة فيه عطاء الزكاة
او الزاد بالآية القول الحسن والنظر الحسن يمين لا يعلم حاله فقد
لا يحمل صدقة المهاجرين بل كان رسول الله صلى الله عليه
وله يقسم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي والخير في الحضر
ما يجري مجراه اي في التفصيل الذي ذكره الشيخ في علم الغائبات
لعلم اختلاف الحكم وحلت لنا من الحكم الظاهر من الدائم
والمنقطع والاشهر الحمل على الشافى او القتل والسيوف كالخبر
بيان التسوية بين الحالين مع زيادة التوضيح فتأمل
فاما ما في دار الحرب كان المعنى ما لم يسلموا والا فاع الكفر
فحل من الحكم على اي حال وحمل هذا الشق على المحسوس
جيد جدا فتأمل على التاويل كان التاويل باعتماد الآيات
التي وقعت في حرب المشركين والكفار فان ظاهرها
لا يشملهم وان كانت هذه الآية ظاهرها فيها فتأمل
واما السيف المحمدي فيحمل ان يكون المراد ان هذا السيف
في هذا الزمان محمدي لعدم جريان حكمه عليهم وان كان بعد
بدون حكمنا فتأمل يأخذ هؤلاء من المحسوس الذي وضع
عمر على بضاري تغلب من تضعيف الزكاة ورفع الحرية
والسيف لا مام العدل ان يفعل ذلك او المراد انه ليس لها

والظاهر ان الزكاة في دار الحرب كانت على ما كان عليه في دار الاسلام

مقدار

مقدار بعد محض لكن كما افر لهم ينبغي ان يوضع اما على رءوسهم
اما على اموالهم واما علم انما هذا شئ الظاهر عليه بين ولا
ان للنفس من المبيع فلما لم يفهم السائل واعاد السؤال غير عليه السلم
الكلام بقية او يكون هذا الاشارة الى ما مر سابقا من امر المجزئة
اهل بيته يعني اهل المؤمنين عليه فانه اهل بيت واحد
وكان للمسلمين كان هذا حقيقة منه عليه لانه له خاصة
دون سائر المسلمين ومنه شير يا قلت اما ما ذكره ابن ادرس
في صحيح بهر سير بالباء الموحدة من تحت والسين المهملة فاطن
انه تصحيف والصحيح ما صححه الاستاذ من ظله بالزوين
والشين العجوة يعني من الملبس المشوب الى شيرين جيبه حرم
واما ما ذكره من الدليل على ان بهر سير هو المداين فبني على
ان لا يضاف الرسابق الى المداين والظا الاضافة الى الحق
الشيخ على في الرسالة الحزاجية بعد نقل هذه الرواية ان الله
اورده من لفظ الحديث ما اورد في الشيخ في التفسير في الحديث
نسخة مختلفة العبارة في ايراد الاسماء الرسابق المذكور
ففي بعضها بهر سير يا ومنه جوبه وفي بعضها بالباء الموحدة
او لا والسين المهملة المكسورة وفي بعضها جوبه بالياء
الموحدة بعد الواو ثم قال في قوله ابن ادرس بعد ان اورد الحديث
في السراير بالواو ويعطف البعيا ذات على المداين بهر سير وذكر
كلامه الى اخره
علمهم ضعف السدس في تلك السنة بحسب اعليهم فالمراد
به ظاهره ان لفظ الغنمة يشمل هذه الاشياء فلا يحتاج الى

ومنهم من بالنون والهمزة
والباء الموحدة بعد الواو المكسورة

كان عليه او علمهم ضعف السدس

الى التاويل فتأمل وابن السبيل اى من السادات نازحه
الى الامام وفي رواية ليو من هذا الكلام حماد وعلو الحسن
بناويل في قوله لم اسمعناى من رايه ولا فيهم ولا منهم اى
ليس مواليهم فيهم ولا منهم فان الصدوق نقله عن هذا المشهور
وزهد السيد المرتضى لو ان جنتى الى الله يلقى الاستحقاق لاكتفا
بالامام ويدل عليه ايضا اخبار كثيرة والله يعلم بين العلى وبين
شركه لان الوالى هو لاهذ لما وصل عن حصة التعامل ليصرف
في المصالح العامة مل الاعمال الله كما
فناستقلا او ابدل قال فعل روى في العطف تغير بقوله فتأمل عليه
وفي غيره ذلك اى لا يخصص الانتقال في الاضمين نصفها ينضم
لعله محمول على المقتبة او على ان الامام عليه يقرب من ماله
على ديننا يمكن ان يقر بفتح الدال وكسرها ان موالى اسئل الله
كان هذا التردد والاحمال لعدم سقوت الشيعة فالقيام
كان المراد بها غير ربح التجارات ونحوها بل غنمة دبر الحرب
ونحوها فاما الارضون هذا ابتداء كلام الشيخ وما
لنا في الارض استقراء انكارى ما هو اكثر من ذلك اى الشيعة
حقوق كثيرة في اموال الكفار والمخالفين لجليل الائمة الشديين
صلوات الله عليهم اجمعين فتقطع اى يجوز بما امة الرضا
عليه
قال كتب جيل الى الفقيد عليه السلام يا مولاي يفرق لعله محمول على ما
اذ لم ياب بالصيغة او على ما اذا اترك المعنى وسوغ فيكون موبدا
للقول بوجوب الملاح فقط والله يعلم عن ابو عبد الله عليه

قال من لم يسمع ثم يقضى اى يقضى ذلك اليوم الذى اراد قضاءه في هذا
اليوم في يوم لم يفتأمل فانه بحسب اى تحت له كمال التواضع
النية فلا ينافى احتساب اصل التواضع من عند النفس اذا كان قبل
الزوال كما سيأتى بن راشد قال كتب الى الحسن عليه
عليه كتب الى الحسن في بعض النسخ كتب الى ابو الحسن وهو
الاصور وجعل الخبر انه لما راي على بن راشد انه عليه ارفع
الكتاب يوم النشأ لليلة بقيت من شعبان علم انه عد عليه
الاربعا من شعبان فقوله فاعتقدت ان الصوم يوم الخميس
يعمل وجهين الاول ان المعنى انى عملت بكنائز علة ان
اول رمضان يوم الخميس كان اهل البغداد يعتقدون انه اول
الشهر كان يوم الاربعاء الغيبوبة للجلال بعد الشفق فالمراد بقوله
عندنا عند اهل بلدنا والثاني ان المراد انى اعتقدت انه
كان في بلاد الامام عليه اول الشهر يوم الخميس وفي هذا يوم
الاربعا وعلى التقديرين كتب في ذلك اليه عليه كتابا فاجابه
عليه فقد صحت بصيما منا وذكر الكتاب مطوى يدل عليه
قوله في الله عما كتب اليه وفي بعض النسخ كتب الى الحسن
ضميره ارضه اما تصحيح ارضه او هو كلام محمد بن عيسى
وفي بعض النسخ كتبت الى ابي الحسن فيكون كتب اليه كلام محمد بن
عيسى وعلى التقديرين ما اصل الخبر انى كتب اليه عليه كتابا
وارخته على احتمال تمام الشهر هكذا انما بعد ما اخبروا بغيبه
الجلال بعد الشفق اعتقدت ان اول الهلال كان يوم الاربعاء
فتعلق الاعتقاد السامح بعد ذلك هو كونه يوم الاربعاء

وصوم يوم الخميس انما ذكر لي ان ما جرى على خلاف الواقع فقلت
 عليه وعلى وجه الاحكام انك لم يكن لخطات في ابتداء الصوم
 يوم الخميس بل صمنا انصر هكذا والله يعلم قال سالت ابا عبد
 الله عليه السلام فله ان يصوم المشهور انه يجوزنا استئنا النية
 في النافلة الى الزوال ما لم يفطر قبلها ولا يجوز بعده وقيل عند
 النية الى الغروب ذهب اليه الشيخ في المبسوط والمرتضى وجاعة
 واختلف في انه لو جرد النية في أثناء النهار فهل يحكم بالصوم
 الشرعي من وقت النية او من ابتداء النهار او يفرق بين ما
 اذا وقعت النية قبل الزوال وبعده او جردا لا خير اظهر لانه
 هو المروي ويختل بين الاختيار في الانظار في هذا الخبر العبر
 يشعر بذكر اهتلاف افعال بعده عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله عليه السلام ولم يسم شيئا المشهور والمقطوع به
 في كلام الاصحاب انه اذا نذر فقال الله على فله ولم يعين شيئا
 لا ينعقد نذره ولو قال الله على قربة اجزاه مسماها من صلوة
 وكعين وصوم يوم او الصدقة رقيقة يدل الروايات على
 الحاكم فان كان المراد بهذا الخبر المعنى الاول فيمكن ان
 يق نذره باطل وصوم السنة محمول على الاستحباب وان كان
 المراد الثاني فيكون الفرض ذكره كامل من الواجب التحريم
 ولا يكون الحضور واجبا بن محمد بن ابي نصر عن من ذكره
 عن ابي عبد الله عليه السلام قل قلت قال نعم صرح قال لا
 على ما ذهب اليه ابن الحنفية واجاب عنه والمختلف بعد الطعن
 في السند بانه محتمل ان يكون نوى صوما مطلقا مع نسيان

الاصح

احمد

الاصح

القضا انما صرفه ولا يخفى ما فيه فقلت هذا الخبر ذكره الشيخ بعد ثمانية
 وعشرين ورقة تقريرا وكتب عليه دام ظله ما هذا الفضل ظاهر ابن الحنفية
 تجيز استئنا النية للصوم الواجب مطلقا بعد الزوال والمشهور
 ان وقتها الى الزوال ولا يلحق النية بعده وهذا الخبر يدل على
 مذهب ابن الحنفية والله يعلم بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال وانك والشك والظن اي في الرواية وان
 اعتقل الظن الحاصل من الشهادة او المراد الظن الغير الشرعي
 فانه بمثابة العلم فكانه علم والله يعلم
 بن وراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل ايه بدا
 اي الصلوة عليه او يحل ان يكون الاصحاب حاضرين في هذا الوقت
 وغفل الراوي مع سماعهم ذلك او انهم سمعوا في وقت اخر قال قلت
 ولعل في الخبر سقط فان الظاهر انه وقع الخلاف فيما يراه عليه
 بين الاصحاب في بنية وبين الاصحاب في انه هل ذكر شي اخر
 ام لا وعله اليه اشار دأمله بقوله فتأمل
 عن ابي عبد الله عليه السلام حتى يطيل الخبر
 يمكن حمله على كون ذلك قبل نزول الحكم بتحريم البقاء على الخبائث
 الى طلوع الفجر والامر حمله على البقية لشهرته في روايات المحققين
 بن راشد قال كان ابو عبد الله عليه السلام اذا صاح
 تخفة الصائم اضافة الى المغفر اي يستحب ان يتخف الصائم
 بالطيبا وتخفة اخفها امه اباه بان جعله حلالا له وامه
 يعلم الرقي عن ابي عبد الله عليه السلام
 اذا طلب الحائل اي اذا طلب الحلال في اليوم الثلاثين من الشهر

٢١

أي قبل الزوال فلم يرفهنا هلال جديد روى ولم يراى ليس
 الهلال هلال الليلة الماضية بل هو جديد وهذا الخبر
 مذهب من يقول بأن الروية قبل الزوال معتبرة كما افاده
 الاستناد وقيل المراد ان عدم الروية في البلاد الشرقية
 لا يمنع الروية في البلاد الغربية وهو بعيد قلت وجه البعد
 يظهر من ظاهر العبارة كما لا يخفى
 عن أبي جعفر عليه السلام على خمسة محتمل الزيادة
 المراد الايمان بها فانها من ضروريات الدين وان يكون الزاد
 بالاسلام الايمان فيكون موافقا لما دل من الاخبار على
 ان الاحمال جزء منه والله يعلم قال سالت ابا جعفر
 عليه السلام عن يخرج انما خرج في كل سفر يكون المقصود منه هو وان لم
 يكن صيدا وتفضل عن أبي جعفر عليه السلام في رمضان
 قد حضره رمضان يمكن الاستدلال به على حرمة الوصال
 في الصوم وان لم يكن بالنية عن أبي الحسن عليه السلام
 وصوم ايام البيض الذي يحظر باليال في كل يوم من الثلثة
 والسنة صوما على حدة انه ليس لترتيب التواريخ المحض
 على كل يوم توقفا على الايام الاخر بخلاف الصوم الواجب
 الماضية لصوم شهر رمضان فكانه فعل واحد والله يعلم
 يوم عاشوراء الظاهر انه اراد بصوم العاشوراء والعاشوراء
 معا كما سمي في حديث علي عليه السلام صوموا العاشوراء التاسع و
 العاشر لثم الاربعة عشر وكان عد عاشوراء من الصيام المستحبة

وترك كثير من الصيام المؤكدة بغيره والله يعلم
 عن جعفر بن محمد بن أبيه عن ابيه
 عليهم السلام ذهب الطحاوي الى ان من نتمه الدعاء واجتنب
 قره احتمال كون هذا ترجيبا للصوم بعد الدعاء لا محالة
 عليه قال سالت رجلا مشيعا لعل المراد المشيع للسلطان
 الجائر واذا لم يكن قاصدا للمسافة وان وصل اليها بغير قصد
 والله يعلم بنحتاج قال سالت
 ابا الحسن موسى عليه السلام عامة النهار اى كثير من النهار لا اكثر
 وظاهره يدل على مذهب ابن الجني
 رسول الله صلى الله عليه وآله كل صوم ينبغي التقيد في كل
 بالواجب بالارصالة دون ما يلزمه الانسان على نفسه من الكفارات
 والدور فتأمل قلت مرجع التامل الاخير بل الاول ايضا قد
 بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام يصوم يمكن حمله
 على عدم اشتراط التزاتي ويكون هذا المحمول على الاستحباب
 اذ لم ار قائلا من اصحاب بظاهره نعم قال الشيخ في
 بعض كتبه بانه اذا نظر صوم سنة متواليه يكفيه ان يزيد
 على نصف السنة يوما ترجيح ذلك التقريب قياسا على
 الشهرين وهو مفرد بهذا القول ظاهر والله يعلم قلت
 في كلامه دام ظله ما ينظر الى ما كتب على هذا الحديث
 ما هذا صومه اى اذا نذر صيام سنة متواليه وعجز
 عن التزاتي فعليه صيام شهر كامل وبعض الشهر الا ان
 بعده ثم بعد ذلك يصوم البقية متفرقا ليكمل بقية سنة

عن سنان عن رجل سني حماد بن عيسى قال صام على عليه
صام على عليه كأنه مجازي صام الناس ما من لانه كان كلهم
على الظ او صام بقصد رمضان ظاهر والله يعلم
الفتح عن ابي عبد الله عليه عن ابيه عليه لا أحب ان يدخل وقع
الضريح في الاحاديث بان الحلال الواقعي طام الانبياء والاصياء
عليهم وغيرهم رزقه الحلال الظاهري والمراد من هذه العبارة التفرقة
الحلال الواقعي بين زكاة قال قلت لابي عبد الله عليه في قوله
عن رجل وسافر فله يصوم رجلا يستدل بهذا الخبر على حجة من
الشرط ولا يخفى ما فيه اذ ليس المصوم من قولنا من شهد بحج عليه الصلاة
ان من لم يشهد بحج عليه ترك الصيام بل لا يجب عليه الصيام قالوا في
ان لا يجب له عليه ومن سافر بيان المصوم من قوله تعالى
من شهد بل لقوله تعالى ومن كان منكم مريضا او كان عليه
في مقام تضييق معنى الآية لا الجزاء الاول منها فاملت لعل وجه
التامل ظاهري كونه بيانا للمصوم من قوله تعالى فمن شهداه فانه
المذكور على انه لو كان المراد بيان قوله تعالى ومن كان مريضا
لكان المناسب ذكر المريض ايضا ولاكتفا بقوله ومن سافر ومع
ذلك يلزم ان يكون المذكور بيانا لما لا حاجة الى بيان وسيجي
سبع عشرة ورقة خبر الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام وهو
طويل الدليل في اخره فان صام في حال السفر او في حال المرض فغلبه
القضاء فان الله عز وجل يقول فمن كان منكم مريضا او على
سفر فعد من ايام اخر فهذا تفسير الصيام بن ابي حمزة
عن ابي ابراهيم عليه السلام قال سألته اذا انتهى الى بلده اما العدم

دجل

هجان خصوص المكان في الصوم واما المكان الاضطرار مع انعقاد
خصوص المكان وعلى الثاني يمكن ان يكون الامر للوجوب او
الاستحباب فتامل قلت قوله عليه ما يعني يريد الوجوب كما
لا يخفى فان في المسالك لو نذر الصيام في بلد معين قال الشيخ صام
ان شاء وفيه تردد ربيع للعلامة قول ثالث بتعيين نية تركه
دونه غيره بن مارة قال كتب بن مارة عن ابي عبد الله عليه
نويت ذلك الى السفر على ما ذكره الاستحباب مع ان ظاهره حمل
المريض ايضا ولم يقل به احد وهذا مما يضعف الاحتجاج به
بن يزيد قال سالت ابا عبد الله عليه ما بين الحنطة والذوق
اي الذليل لان كيل الحنطة يكون اقفل من كيل الذوق لان ما ج
الجزء في الحنطة وانتقاسها في الذوق فتامل قلت يشكل ذلك
بان الذوق لا يكال ككيل الحنطة اذ المعيار الصاع فو كحل
بينهما الاختلاف في الوزن بسبب الاندماج والانتقاس وعلله اذ
ظالمية اشار بقوله فتامل ويحتمل ان يكون مراده عليه ان
قدما ما بين الحنطة والذوق بحاسب له ويبقى اخره وقوله
السوا عن ابي عبد الله عليه قال ان عدة الشهور ففرقة
الشهور احولها قال في النهاية غرة كل شئ اوله وقد ورد في
الاجناب ان اول السنة شهر رمضان او المراد افضلها واكملها
كما قال في النهاية كل شئ يرفع قيمته فهو غرة والغرة انما هي
اي غرة شهرها للمعبرين من بين الشهور والله يعلم وتلى القرآن
يمكن الجمع بين هذا الخبر وما دل على نزوله في ليلة القدر بان
يجعل هذا على نزوله على الرسول صلى الله عليه واله والثاني على نزوله

له

الى البيت المعمور او السماء الدنيا كما هو مصرح بها في الاخبار
ويكون المراد من النزول النزول دفعة وان استلزم النزول
تدريجيا في يوم المبعث لانه قد ورد في الاخبار انه كان جبرئيل
يقرا القرآن في كل سنة مرة على الرسول صلى الله عليه واله الا في
العام الذي توفي فيه فانه قرأ فيه مرتين والله يعلم فاستقبل
بصيغة الامر ايا استقبل بقراءة القرآن قبل دخول الشراي اياه
فتأمل قلت كان وجه التامل ان الملاءمة بين التفرج والمفرج
عليه على الحل الاول غير ظاهر وكذا على الحل الثاني بل على
الثاني بصير التفرج مستدركا السابحي قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام نصف يوم يمكن ان يكون المراد نصف يوم
الفقير اذا التقى صباغ ونصف ويكون زيادة النصف حياطا
لاختلاف المكائيل في البلدان او استحبابا وانه يعلم
بن القسم قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المداون قال نعم لعله
محلول على الاحتجاب ضاء يوم ومنه من اول الحزن بانهم شهدوا
على ربيته في الليل الساقطة وقبل مرجع ذلك الاكتفاء
بصوم الغل وعدم الالتفات الى قولهم ويظهر من الصدوق
الحل باقتضائه والله يعلم

بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال قال الصوم وقيل لان
فيه تشبها بالمبدء الاعلى بترك الاكل والشرب وغيره
الشر مما في غيره من الاعمال وقيل لاختصاصه تعالى به
اذ لم يعبد غيره تعالى به بخلاف سائر العبادات ويرى عليه
انما اشترى ان لعبا دالوان ايضا مساكا شبيها بالصوم وانه

يعلم

يعلم قلت هذا معطوف على ما قال في المدارك ما هذا صورته
او رد هذا سوال مشهور وهو ان كل الاعمال الصالحة به فما
وجه تخصيص الصوم بانه له تبارك وتعالى دون غيره فاجيب
بوجه الاول انه اخضع بترك الشهوات والملا في الفرح
والبطون وذلك امر عظيم يوجب التقرب وعمود من بالجهد
فان فيه ترك الحيوة فضلا عن الشهوات والملا وفيه الحزم
ومحطراته كثره الثاني ان الصوم يوجب صفاء العقل والفكر
بوساطة صنف القوة الشهوية بسبب الجوع ولذا قال عليه
لا يدخل الحكمة جوف ملي طعاما و صفاء العقل والفكر يوجب
حصول المعارف الربانية التي هو شرفها حول النفس الانانية
ورج بان سائر العبادات اذا اطلب عليه المكلف او شئت ذلك
خصوصا الصلوة الثالث ان الصوم اخفى لا يمكن الاطلاع عليه
فلذلك شرف بخلاف الصلوة والملا وغيرهما من الاعمال وعرف
بان الايمان والاخلاص واعمال القلب خفية فمن الحديث
فتناولها ويمكن رفعه بتخصيصه بافعال المزارع وانا
اخرى به على صيغة المعلوم او المحمول وعلى الاول ظاهره
على الثاني فالمراد في جزاؤه او هو جزائي والاخير ظاهر فتأمل قلت
مرجع التامل ايضا الاخير وجه ما عرفت

النوع ابي جعفر عليه السلام هذا اليوم الذي
الاخر حمله على التقية لما رواه الصدوق في اماليه وغيره ان
وقوع هذه البركات في هذا اليوم من كاديب العلوة ومقرباتهم
ويظهر من الاخبار الاستفاض ان تلك الاخبار صدرت بحقيقة

بل اسجد الامساك الى ما بعد العصر بغزنية كما رواه الشيخ في الصحاح
 وغيره في غيره والله يعلم
 بن حكيم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام ما صليت عليه يمكن ان
 يكون من خصايصهم عليهم السلام عدم حوز الصلاة على صاحب
 الكبار او يكون المراد منه التواضع يكون محمدا على ما اذا
 صلى عليه غيره وامثال ذلك كثيرة في الاخبار ويجري فيها
 امثال الوجوه التي ذكرنا فاقابل قلت وجه التامل ظهور ان
 الخبر صحيح في ان اللعنة في تركه عليه الصلاة عليه صياحه في
 السفر فهو لا يلزم بعض الوجوه بن عيسى قال كنت اليه
 عليه السلام هلول شهر رمضان حيث ان يكون للراد بهلول امثال
 هلول استدامته او انقضائه فعلى الاول فالمراد اتمام الصوم
 بقصد شعبان فانه لو كان شعبان تاما روى قبل الزوال
 فان في الشهر التام لا يكون خارج الشعاع الا قبل الزوال وعلى
 الثاني وهو لا خلاف فالمراد انما صوم رمضان والله يعلم
 بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الطعام والشراب
 هما نوع واحد والعطف باعتبار تعدد الافراد وليس كذلك
 البناء والارتماس فلا منافاة اذا كان تماس معطوف
 على ثلاثة فصلا وافراده عنها الاحتلاف بالحكم والله يعلم
 بن صدقة عن جعفر عن ابيه عليه السلام ولا يقضيها المقطوع
 به في كلام الاخبار وجوب القضاء ولعله محمول على ما اذا
 وقت على نفسه من غير عذر وليس بجديد والله يعلم
 بن كثير انه قال لا في عبد الله عليه السلام ان الناس ما صلا

رسول

رسول الله صلى الله عليه واله وعليكم حمل هذه الاخبار على المقتة لان
 العامة يقولون امثال هذه الاخبار وان لم يعلم بها فقهاهم الا يعلم
 حيث يراه انه قال رسول الله صلى الله عليه واله شهر الحجة
 فيكون المقتة عن بعض الحديثين المشهورين في ذلك الزمان
 وهرما يدل كثير من الاخبار السابقة على وجود هذا القول
 واشتهاده بين بعض معاصريهم عليهم السلام حيث وقع السؤال عن
 ذلك كثيرا ورواه عنهم ذلك اشهد والله يعلم بن
 وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام ما بينه وبين الحسن لعل المراد
 ما بين طائفة للصوم وبين خمسة عشر او اربعة عشر فالمراد بقوله
 ان صام قبل ذلك اي بمسقة كثيرة او بعض اليوم والقرين بين
 خمسة او اربعة عشر لاجل ان الصبيان كثيرا ما يحصل لهم
 علم ما بين اليوم وسوى السن في اربعة عشر وما قبل من ان
 التردد من الراوي فهو بعيد والله يعلم قلت وجه البعد
 ان المناسب للارتماس تنبيل الواو او يكون لو كان المراد
 بالترديد ما ذكره الا كان الملازم بتعليق الحكم على علم مات
 النلوغ اذ قد ظمها العلم مات قبل اربعة عشر انصرفت بـ
 بن يحيى انه سمع ابا جعفر عليه السلام يقول بعد الفريضة
 المراد بالفريضة اما مطلق الصلاة الرجبية او الصلاة المشتملة
 وعلى الثاني لعل المراد عدم السؤال عن النوافل مع احتمال
 الاطلاق تفضلا ويتبعين الاخيرين في الاخيرين
 بن سالم عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذا مسلم يمكن ان يكون المراد ما هو مصطلح

الحساب أي داخل شهر رمضان ولم يشته مسلم جميع السنة
عن الاشتباه فيجب بعده ناقصا وبعدة تاما وهذا ولا
ظن أن يوافق المراد أنه إذا سلم شهر رمضان من الذين يوافقون الله
تعالى في جميع السنة لأنه أول السنة الشرعية والله يعلم
الصوم خفي الصوم الرب
المعزب بالغة أو أنه عليه الصلاة والسلام وترك البواقي
فصوم على غيره كروي في الرجال مهمل عمر بن عثمان
لعله التقى الحراز الثقة وهو شهر الصبر لعل المراد بالصبر
الصوم كما روي في قوله تعالى واستعين بالصبر والسلوك
وقال العيص وزايد بن شهر الصبر شهر الصوم وعنه عن
أحمد بن حنبل أن في هذا السند إرسال فلا تقفل
شهر الإشترا أي بسبب ثقته والصلح عندها عن
أحمد بن الحسن لعل أحمد بن الحسن هذا هو أحمد بن الحسن القزاز
المصري الذي له كتاب المصنف في مذهبه الواقعية بقرينة
روايته عن عبد الله بن جهملة فإنه قال البخاري في ترجمة
عبد الله بن جهملة روي عنه أحمد بن الحسن المصري فلا
تقفل شهر الإشترا أي بسبب ثقته والصلح عندها
وعنه عن الحسن لعله ابن سعيد ويحتمل ابن فضال
ولا اشتان ولا خنون هذا إذا اجتمع جماعة ورأه بعضهم
ولم يرا أكثر فان هذا قرينة على أنه اشتبه عليه فذكر
شاهدان عدلان كان فيه ثقة مع أن غير الحنفي
عشر غير عادل فعلى الثقة أظهر الحق صلى الله عليه

ثقة أو إذا حصل لك العلم بأعاقبه على الصوم عمر محمد
قبر هو الجلي الكوفي الثقة العين بقرينة رواية يوسف بن
عقيل عنه وليس الأسدي الضعيف ولا حماد ولا كما قهر
ابن أبي خنيفة الظاهر أنه عبد الله بن سعيد بن حيان بن الجلي
الكنا في الثقة والمكثوب اليه الرضا عليه السلام وتحمل الجواد عليه
هكذا يظهر من مله خطه الرجال فتبع ولا تقفل محمد بن
لعله ابن حجاج الواقفي الثقة لا تقفل من الشك أي يقفل
كما هو المشهور ويقفل عن الفيد أنه قال إنما يستحب صوم الثقلين
من شعبان بنية المذنب مع الشك في حلول لأمع الضحى
وارتقاء الموانع ويكره لأمع ذلك لأمع كان صائما قبله
موسى بن الحسن كأنه ابن عامر بن عمران القمي الثقة العين
يدخلون ويخرجون قبل الجلي أن يكون المراد سواء كانا داخلين
أو خارجين ولا يخفى بعده فتأمل ورأه تالما أي علم تلك
السنة التي صامها فضا بامان غير قضاء يعني من صامه
هذا التقدير بامان الشيخ أو من الرواة عن عبد الرزاق أخيرا
من كتب الحاماة أنه عجيبي أن افطر بعد الظهر يظهر منه
أن الإفطار بعد الروال مرجوح مع الدعوى أيضا عن أبيه
الظاهر أنه يعقوب بن شعيب بن ميثم التمار الثقة وأبيه محمد
غير مذكور في الرجال وسط النهار أي وسط النهار على
ذلك الذهاب عن اسمعيل بن الحرقة أي ابن الحر وفي المح
ابن الحسن وفي الاستبصار في أصل نسخة ابن الحسن وكتب
عليه نسخة أخرى ابن الحر فضا مه أي صامه فكان الواقع

ومضان واول ذلك اى اول ان سيعتقلى في تلك المادة وفي
 امثالها فهلك الناس عن جعفر الاذى كانه ابن المشفى
 الاذى للنقة ولا نية فله النية
 اذ لم تصار السنة لا ينفعه كما اذا اعلان اخاه على السرقة والزنا
 وقصد به الغربة فهو غير شافئ فاعبده الله دعائه او
 اخباره اى كان بعيدا عن الرحمة فلذا لم يفعل ما يوجب مغفرة
 في مثل هذا الشر الذي يمكن تحصيل المغفرة فيه بشئ سبى
 فلم يصل على يدل على وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه واله
 عند ذكره والعافية المخلصة بفتح اللام الاول وكسره
 اى التي جلتها الله علينا او التي احاطت منا والله اعلم والماء
 يحتمل ان يكون كل من الشترين موسوما بالاسودين
 ان يصوموا الدهر كان في هذه النسخة سوا والاولى حاقى
 الفقيه ويحتمل ان يكون الدهر هنا ظرفا للنفى والصوم و
 الاول ظهر مع مصارف اى كان مصارف حامل الكتاب التي
 عن عبد الملك بن عتيبة الظاهر عبد الملك هذا الصغير
 في الخفي الكوفي النقيب الهاشمي اللهي المحمدي الحمال
 اذ يريد به هو الدنيا لا يخفى ان وجوب اتمام الصلوة
 في قضاء اللهي لا يدل على حرمة كما ذكره الاصحاب فتأمل
 اناسا فواينبغي عمله على ما اذ لم يكن عمله السفر فيختلف
 احبانا بقرينة قوله كل ايام فتأمل لمن يحصى الله في هذا
 الارسان او مطلقا والاول اظهر لان اعانة الظالم في غير
 الظلم ليس بجرام مصدت السلطان يدل على ان

قصد

قصد به بقا السلطان حرام وان لم يكن العرج اعانته في ظلم
 وان اعانته عمله على ذلك لا يثبت له اهل اى يكون ذهابه
 ورجوعه ميسرة يوم يكن لا يريد الرجوع من يومه والبقية الى اهل
 قتال قال انه اذا ذهب لا يخفى ان هذا انما ليس صريح في رجوع اليوم
 قصر الصلوة ينبغي عمله على حد التخصر وعلى الاستحباب ان كان
 حد التخصر اقل من ذلك فتأمل ثم بلغ فرسخين يمكن جملة على ان
 الغربة خصوص فرسخ حراسان فانها فرسخان غالبا بقرينة ان الرا
 منها رجل بعض المتأخرين الجزء على الاستحباب مع جهالة المسند
 واتحاله على ما اتفق للاصحاب على خلافه فلا تعقل فقد
 وجب عليه صيام يمكن عمله على انه يستحب له اذا اصبح في البلدان
 يتم صوم ذلك اليوم في البلد ويخرج بعد الزوال فلا يفطر واسئل
 اذا قوادى من البيوت من باب القلب على المشهور
 واهل عرفه هم في سفرهما بناء على الاكتفاء في القصر بآداة الرجوع
 قبل العشرة كما قيل او بالنية الى غير اهل مكة ممن لم يقصد الا
 فيها تأمل ولا اليوم الذي يشك عمله محمول على الفقيه
 وقد وقته اى الزمه على نفسه من غير نذر ولا عزم لا يقضيه بخيل
 ان يكون المراد بالقضاء هنا معناه المصطلم وقوله عليه في الجواب
 بخبره ان يصوم مكان كل شر اى قضاء ويحتمل ان يكون المراد
 من القضاء الفعل والجواب ظاهر فتأمل لا في خلاف هذا
 يدل على عدم انحلال النذر بحمل يجوز لترك المتروك ان تقا
 اى الضرر بالولد الذي نذرت له على سبعة مسالك الظاهر ان هذا
 سهر من الرواة والامع عشرة وقد سمعت من والدا العلامة انه

سخ
وي

قامه

أرى هذا الخبر يلقط العشرة في بعض كتب الأخبار ولم يكن ينبغي أن يكتفى
 الكتاب والله أعلم وحمله بعض على الزيادة على الكفارة استحباباً
 فتأمل إلا أن يكون أن افطره أو يحمل القضاء على الأمر أي
 الفعل والله يعلم عن محمد قال كتبت الفطنة الصفا لانه
 روى في الفقيه هذا المضمون عنه بطريق الكتابة إلى أبي محمد
 الحسن بن علي عليه السلام صام عنه ولديه هذا وجه جمع من الأخبار
 لكن حمله الأصحاب على ما إذا لم يكن له ولد أو يحمل الوصي على
 غير الولد والصوم على الاستحباب وكذلك أيضاً التشبيه
 في كون الكفارة مضافاً من جنابه من أحلهم إذا كان أحل
 في اليوم أو الليل ولم يستيقظ إلا بعد الفجر أن يمشي بعد الصلاة
 أفيد أن المراد أن المشي مع القيام أفضل من الصلوة جالساً
 أن كان قادراً على المشي دون الاستقرار فتأمل وعنه عن
 محمد بن الحسين لا يخفى عدم دلالة على مطلوبه روى محمد بن
 الحسن لا يخفى ما في الاستدلال بهذا الخبر لا يشترط بين الكفارة
 وكذا الخبر الثاني

امام عدل لأصاحبه له في امام الأصيل الألفي العشر كان
 المراد أنه ليس في غيرها من الفضل ما فيها لا ينبغي للمعتكف الظن
 أنه جزو الخبر وصوم الأذن أي الصوم الذي لا يصح إلا بآذن
 شخص آخر وصوم التاديب صوم التاديب صوم التاديب شامل
 للتمتع والأصاك مستحباً تشبهاً بالصالحين وصوم الأياحة
 أي صوم لوقع فيه مفسد لا يفسد تحوزاً وأما صوم يوم عاشوراء
 قال في المنتقى يوم عاشوراء هو العاشر من المحرم وبه قال سعد بن المسيب

والله أعلم

والله أعلم وروى عن ابن عباس أنه قال التاسع من المحرم ليس
 بمعتكف لما تقدم في أحاديثنا أنه يوم قتل الحسين عليه السلام ويوم قبله
 عليه يوم العاشر خلافه انتهى وينبغي للناس منهم من قتل الناس
 أي لم يكن النبي صلى الله عليه وآله ينهى عن الوصل بل كان يفعلها والناس
 لا يفعلون ذلك وينهون عنه والأصل حمله على التقيد والله يعلم
 ولا ندر كان المراد منه اليمين والمراد منها الأمر منها فتأمل
 كل حين كان عليه السلام يعلم أن المراد ستة أشهر والله أعلم
 قال بصوم ما بقي عليه قبل أن لا يحل الحضور في المكان للظن
 وكأنه للتغدير فكانه التذمر بركب من أمر من الصوم والمكان قلماً
 انتهى الثاني بقي الأول والله يعلم فنام حتى يصبح يمكن حمله على
 ما إذا نام غير ناء والغسل والله يعلم ويعلقها في الكعبة لأنهم
 سرقوا الكعبة كما ورد في أخبارهم يضيف يبع أي يضيف إلى البيت
 فإنه أن يرمي من الصاع ولا يختلط بالحيوان كثير فتأمل
 بن تغلب قال سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن عزمين فقال عليهم طاهر أنه يلز على كل رجل بعد الغفران
 به كما ذكره الأصحاب وطاهر قوله عليه يشتركون في يوم العاشر
 سيدنا باء كل فرخ للمعج إلا أن يوجه بان المراد اشتراكهم في حرم
 البنية أي هذا الحكم مشترك بينهم والمراد الاشتراك في أصل الشراء
 أي يطلون جميعاً القيمة فيشتركون بهذا العدد والله يعلم
 بن تغلب قال صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام ففتل عني حمله
 على غير الوقف يكن طاهره جازاً السفل في وقت الغريضة في
 نافلة المغرب وفي خصوص المكان أو مطلقاً والله يعلم

من ابي البلود قال حدثني ابو بلال المكي قال رايت ابا عبد الله عليه السلام وختمها بآية الكرسي اي قراها في كل ركعة منها او بعد جميع الركعات واتمامها ويمكن ان يكون هذه الصلوة من خصالهم عليهم السلام والافقار ورد في الاخبار الاهتمام بصرف الاوقات في الدعاء والمسئلة كما لا يخفى على من نظر فيها بن ميمون وقد كان ابراهيم بن ميمون تلك السنة معناه المديونة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فليخرجوا الظان الله عليه السلام ابراهيم بالافراد لانهم صاروا في حكم اهل مكة ولذا لم يامرهم بان ياتوا المواسم والطواف والسعي للحج جاز لم تقدمهم مع البلدية كما هو المشهور

صاحب البلود قال حدثني من سمع ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ الاثرني الى الخبر الاول لا يخفى ما في هذا التايد من العقيدة لان السبعين اثنا زواها اذا لم تاجب بالسعي قبل ذلك الوقت انت به قبل احرام الحج واما الطواف فان قوامها مع الزيارة احدها للعمرة والاخر للجم ولا يدخل فيه ما طواف النساء لقوله عليه السلام حل لها كل شيء ما عدا فرش النساء وعصا ولو كان احدهما طواف النساء كانت النساء ايضا حلالين له فتدبر

قال قلت لابي عبد الله عليه السلام حدثني وما اخذت اي كل ارض ينتمى طريقه الى الجحيم وكل طائفة انت تحذوا وكل ارض دخلت في جحده والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام انما انتهيت فلا تبدل اسمي بان يكتبني عندك من الاشقياء بعد ان اكون من السعداء او يكتب اسمي غيري مكان اسمي النعارة

ولا يتر

المذاهب

الاجل

الاجل

ولا تغير حسبي فتبلي في الدنيا سلمية تشوه خلق او تحترق في الآخرة على هيئة قبيحة بقايا اعماله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخلت مما اغشى عن من السلامين الذين اغشى منهم او ما تصورت من عظمتهم فصار سببا لحشيتي وعذري عن الله والله يعلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ركب عليا اي اوافد بين عليك او ما يتقلب في احد معصونا عليك فيكون حلالا من الموصول وعلى الاول يكون متعلقا بالوفد او بعده له او حلالا عنه والله يعلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة قوله وان هي احرمت يطهر من الصدوق ربه في الغيبة انه قال بهذا التفصيل الذي يظهر من هذا الخبر وجمع بين الاخبار المختلفة ولا يعود عن الصواب ويمكن القول بالضمير في قوله قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت ذلك المشعر من المزدلفة لعل لفظه منها لا يتبدل ولا التبعيض اي لفظ المشعر من المكان المسمى بالمزدلفة اي المكان المسمى وكذا العكس يحتمل التبعيض ايضا اي لفظ المشعر من اسم المزدلفة وكذا العكس يحتمل اي المكان المسمى بهما والعكس وعلى التقديرين المراد ان المشعر الذي هو المزدلفة مجموع المزدلفة لخصوص المسجد وان كان قد جازل المشعر على خصوص المسجد والله يعلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام والمرأة ولجن الناس اي عرفات كما فهمه الشيخ ويحتمل مني ايضا ويؤيده ما في الفقه و يلقب الناس بمعنى قال سألته عن الرجل قتل طائفة من الناس قال الشيخ حملناه الاول الحمل على الاستحسان المصريح في الخبر وليس على الناس كما كان كما سيذكره ولا يخفى بعد هذا الخبر والله

أصرح الخبر والله يعلم قلت قد علمت حتى يصحح صريح في أن
 الخمسة بصيرة مستقلة للدم وكذا قوله عليه خمسة كان إذا
 ويمكن حمل على التحيز بعد الخمسة إلى العشرة قال قلت
 لا في عبد الله عليه السلام أو غيره من الحسين عليه السلام في ذلك الضعفة
 أي الضعفة في الدين الجاهل بالاحكام والمراد بفعل ذلك
 يكون له ضعف لا يمكنه الاتمام أو شق عليه فيختار الاكمال
 وان كان مرجوحا والاخير أظهر قلت وجه الظاهرية ان الراوي
 استدل الظاهر ببعض الاحكام من غير المتعويل على كلامه
 فكيف يكون ضعيفا في الدين لهذا قال سألت أبا جعفر
 عليه السلام قلت كيف ما العجز ما اولعدهم رجاء الحج حافيا
 والاخير أظهر من الخبر قلت فان الظاهر من التعليل ان العلة تركها
 نفس شيها وحفاها لا عجزها عنهما الحسن بن علي الوشاء
 عن بعض اصحابنا رفع الحديث عن بعض الصادقين عليه السلام
 التحصين بالحرم الحاصل لعله محمول على ما اذا علم انه يثبت له حرم
 الحرم اربى تعطيل حدود الله واحكامه سبحانه من غير
 بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته من جميع ما يمر
 ظاهره ان المحصور رجل من النساء ايضا مطلقا او مع الاشتراط
 وهو خلاف المشهور بين اصحاب قلت كنت دام ظله ايضا
 ما هذا صورته ظاهره انه اذا اشترط في الجملة يتحمل عند الحصار
 من غير هدي كما ذهب اليه المصنف وابن ادریس وقتل فيه
 الاجماع ويمكن حمله على انه لا يرفعه الترتيب الى ان يبلغ الهدي
 محله كما ذهب اليه جماعة في المشرط ينبغي حمله على ما اذا لم

يكن

يكن حمله الى مكة وادائه المناسك محمولا او بالاستسابة والله اعلم
 بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن العرف
 قال نعم الخبر يدل على ان التمتع يجري عن المفردة لانه يجري عنه المفردة
 فتعطين

بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن الغضي فدونك اي
 ان ما روي السمين غير الغضي وانتم تشرون اللحم والاكل فدونك واما الأضحية
 والهدى فله والله يعلم بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لو لا
 الرجوع الى مكانه اذ كان المراد ان الله تعالى اقام عند النساء طواف
 الرجوع مقام طواف الوداع ولو كان ذلك لرجعوا الى الناسن أو وقيل
 المراد لو لا طواف الوداع لم يقدر على طواف النساء أو الرجوع الى مكة لظهور
 النساء مكان التقية ويحتمل ان يكون طواف الوداع طواف النساء
 ويكون بيا لعله الحكم في الواقع فتأمل قلت هذا اذا كان من قوله يعني
 لا يحل للمسلم النساء فقط من كلام الراوي والباقي من كلام المعصوم ولا
 يصلح ان يكون المراد بطواف الرجوع طواف النساء وكونه بيا لعله الحكم
 في الواقع كما لا يخفى ولعله اليه اشارته دام طوله بقوله فتأمل
 بن عمار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن زيادة البيت وليس بهاس
 ان اخبره حمل الشيخ هذه الاخبار على العادون والمفرق استغابن أو
 والثلث اخر من الناصب الى حوائجهم تأخير المتمع طول ذي الحجة هذه
 الاخبار وحملوا الاخبار الاولى على الكراهة ولعله أظهر والله يعلم
 بن عمار قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن أهل مكة والمقيم بمكة الى
 شهر لعل تخصيص الشهر لان بعد الشهر الحكم في صاير البلدان ايضا

الاتمام وانما الحكم المصنوع بمكة الى شروا الله يعلم بنحوه قال
 سالة ابالحسن عليه السلام عن المتنع احرم من ذات عرق قيل على غير ذلك
 من المقاتل للمح في هذه الصورة ولا يح من اشكال بل المشهور ان
 يدل على تغير الحرام ويجرم بالجمعة وعلم ان يكون احرام الا
 عليه للثبوت اذ لا من قوله عليه السلام بعض هو لا وان المراد بعض العامة
 بل ولا تهم وكان ترك الاحرام دليلا على ابتائه لمح المتنع فلذا احرم
 عليه تقية والله يعلم المكي رواية عامر بن واثقه قال قلت قال
 عشرة يمكن الجمع بان يحل العشرة على ما فعل عليه السلام والعهدة على
 مجموع وجه عليه ويؤيد ان في الكافي خبر ابن عيسى عن جابر بن
 وبراهم اية قوله عليه السلام فخرج بمكة مع قومه حجرات وان كان
 المراد كما تسمع قوله بمكة لا انه حج معهم وعليه ما في هذا الكتاب
 من كونه عليه السلام عشرين يمكن ان يكون المراد ان بعضا وقع سرا
 او يكون المراد الاسرار في بعض الاعمال التي كانوا يترونها كوقوف
 عرفات مثلا فيما اذا لم يكن فيه شيء كان يوقع جميع الحج سرا ويمكن
 حمل العشرين على الحج والعمرة معا تعليقا من ان زاد
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال كان قال الشيخ في المحل
 اعلم انه اختلف اصحاب في تصاعف العدا على المولين في الحرم
 اذا اجتمعوا على قتل من يد فذهب الشيخ وجماعة الى عدمه وهذا
 الخبر يؤيد كما لا يخفى
 عن ابي عبد الله عليه السلام له المتعة اي الشروع في افعال المتعة عند
 حرك مكة فلا يضر بقاء بعض الافعال بعد الزوال او مطلقا للناس
 بافعاله فلوزال وقد بقي عليه التقصير حسب يلزمه العدول وهو

بعيد

بعيد والمراد المتعة بالعمرة الى الحرم كظاهر لفظ المتعة اي الاحلال
 منها والاحرام بالجمعة وهو قريبي من الثاني فتأمل

عن بعض
 اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في منتمتع في اول شهر الحج ظاهر انه
 اذا اعتمر في اول شهر الحج اي شوال فاذا كان قد اعتمر شهر
 اما مقدما على العمرة او متاخرا او ملتقيا فليس عليه شيء في الخلق قبل
 الحج ويحتمل ان يكون المراد انه اذا احلق بعد العمرة وكان اعفاه الحج
 بعد ذلك شهر فليس عليه شيء وعلى التقديرين لم اربه قائله ويمكن
 ان يحل على ان المراد انه اذا خرج للمتمتع في شوال فلا بأس ان
 يحلق راسه قبل الاحرام اذا كان مدة اعفائه بعد ذلك شهرا
 او اكثر ويؤيد هذا التاويل ما مر من ادخار من جميل قال سالة
 ابا عبد الله عليه السلام عن منتمتع خلق راسه بمكة قال ان كان
 جاهلا فليس عليه شيء وان تعد بعد الثلاثين الذي يوفى
 فيها الشعر للحج فان عليه وما يفرق فيه انتهى وظاهر انه وقع
 هذا اختصار محمل
 بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام فليس عليه شيء اما الصغير
 افراد الان حج المتنع وعمرته مرتبطان يجب ان يكونا الواحد
 او يكون الهدي مختصا بما اذا كانا الواحد ولم يتعرض لهذا
 الحكم اكثر الاصحاب وذكر الشيخ هنا والتقى في الدرر من قبل
 الرضا
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال من افاض قال الشيخ
 فعليه بدنة يمكن ان يكون المراد انه قد فاته الحج ويلزمه البدنة

عن ابي عبد الله عليه السلام في منتمتع في اول شهر الحج

والشاهد كما في رواية داود وجوبا واستحبابا والله يعلم
 بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام قلنا انصرفتم من مكة
 في زمان ابيه عليه السلام اذ لم ينقل حركته عن الشام بعد خروجه
 وان دل عليه بعض الاخبار العطار قلنا سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن رجل اعلمه الظاهر ان الغيبة عليه راجع الى الموضع
 فالمراد من التعليل انه ان لم يكن العبد ما كان الشيء فيكون فرضه
 الصوم فلا يلزم على المولى الجدي ويمكن ارجاع الغيبة الى العبد
 ويظهر من التعليل ان الوصف في الآية توفيحي لا احترازي ويظهر
 بالبال انه مع قطع النظر عن هذا الاحتمال وعلى تقدير تسليم كونه
 توضيحا لا دلالة فيها على عدم مالكية العبد بل على كونه منه
 ومن كونه محجرا عليه في التصرف والفاصلون بما لكنته قالون
 محجور فلا يتم الاستدلال فتأمل بن الغيبة عن غير واحد
 عن ابي عبد الله عليه السلام وفيما يقتصر ظاهر كلام الشيخ انه قال
 هذا الحكم في عمرة التمتع ايضا لا ذكره في سياق احكامه ولم ينب
 اليه ولا الى غيره ذلك عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فرغ
 من العمرة لم ينافاة بين الخبرين لعدم دلالة الخبر السابق
 على ترتيب فتأمل قلت الظاهر من الخبر السابق الترتيب للحمل على
 الجنب ليس ببعيد والشيخ في الحمل قد استلزم الجنب على ان يفرم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال انما سلك قرن بين الحج
 والعمرة يحتمل ان يكون من وصل عمرته بحجة فينبغي ان يجعله
 متعابا بان يقدم العمرة او قرنا بان يسوق الهدى مع الحج فانما
 افضل من الافراد ويحتمل ان يكون استثناء منقطعها الى ان

لا الغسل

بين الحج والعمرة بنية واحدة لا يصح بل ما يصلح هو ان يحج ويبرق السجدة فيكون بين
 الحج والعمرة تعليل غير ما يفعله في التمتع لا انه يوقعهما معا والله يعلم عن ابي
 عبد الله عليه السلام قلنا سالت فاما السنة اى السنة للملكة او المراد منها الغسل فتأمل
 قلت الامر بالتأمل يرجع الى الجليلين كما لا يخفى عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا تغسل مخط تلك السيلة ظاهره انه لا يغير فترتب جميع الناس
 جميعا في غسل الاخبار والاخر على الغلب والاكثرا والخط في هذا الخبر على غير المؤمنين
 لا انه لا يبعد ان يصير سببا لتحقيق غائب بعضهم والله يعلم عن ابي عبد الله
 عليه السلام قلنا ليس على النساء فاداعتلن اى بعد الفراغ من العمرة والاخر بالحج
 على جميعهن ويوقع للناسك ويشهدك المرافقة لا يسلطن جميعهن ويحتمل
 ان يكون اعتلن لمن قبل الايمان بطواف العمرة فيحصل ان يكون المراد البقاء
 على حج التمتع بان يبعين ويخرجن الطواف كما يدل عليه اخبار اخر على كون
 المشهور ويحتمل ان يكون المراد العدول الى الافراد ويؤيد الاول ما ورد في
 خبر الكاهلي كما روى في العقيدة وان اعتلن كن على جميعهن ولم يفرق بين حجتهن
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة احب اليك ان يكون المراد
 الزوم والوجوب وان يكون عليه علم انه يحب عليه الحسن فتبرع عليه السلام
 عن حقه وقال الحج احب الي والله يعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الحج رايا يحتمل ان يكون الاول فعلا والثاني اسما وان يكونا فعلا
 او اسمين للتاكيد والله يعلم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 فان لم يدرك الشعر الحرام اى قبل طلوع الشمس فيدل على الاكتفاء باضطراري
 الشعر او مطلقا فتدبر في الاخبار الدالة على انه لا بد من الاضطرار في الشعر
 وينبغي العمل عليه وان كان الاول اظهر والله يعلم قلت سالت
 ابا عبد الله عليه السلام فيصدق بالغداء الاظهر ان المراد به ان الذي يحرم

الاكل منه هو الاضحية واما الغذاء فلا يجوز الاكل منه ويجب الصدق به
قلت كتب لم يظهروا عليه ما هذا صوته لعل الرادان الذي يجوز الاكل منه هو
الاضحية فاما اذا اكل من جزاء الصيد فعليه الغذاء اى الصدق بالقوة ويحتمل
ان يكون المراد بالاضحية قذاه الصيد والاول اوفق بما ذهب اليه الاصحاب
واسم يعلم وكتب ايضا هكذا يحمل ان يكون المراد بالغذاء قذاه الصيد ويكون الياء
ليسية او يصدق سبب الاكل من جزاء الصيد ثم كتب من يلا فرق الحاشية
ما هذا القطع قد ضرب على هذه الحاشية ثانيا من عثمان قال سالت
عنه عن خلق الكعبة وخلق القبر الذي هو المذبح لخلق الخلق
الذي يرش على قبر النبي صلى الله عليه وآله وعلل استشارتها اما الشرافة
الموصفين او لتعظيم الاحترام والاولى اظهر من التعليل وكتب لم يظهروا
ايضا ما هذا القطع فان قيل خلق القبر لا يرش على الحرم لانه في المدينة
ليس يحرم قلت يمكن ان يكون المراد نوع الخلق الذي يرش على القبر
وعلى ان يحرم من البيات ويرجع لظهوره الى المدينة فتأمل
قال سالت ابا عبد الله عليه

الركوب افضل المشهورين الاصحاب التفضيل الضعيف وعنده جميعا
بين الاخبار ومنهم من جمع بينهما بان الركوب افضل لمن كان الحامل له على
وقوف المال مع استغنائه عنه والشي افضل ان كان الحامل له كالتقصير
ومشفة العصابة قال الراد العلاء قد يمكن ان يحمل الاخبار على الشيء
من مكة لا فعال كالحظير صحيح رقاعة قال سالت ابا عبد الله عليه
عن مشي الحسن على السلم من مكة او المدينة قال من مكة ويمكن حمل الاخبار
المشي على القية كما يظهر من بعض الاخبار والله يعلم
بن اعين قال قلت لابي جعفر عليه السلام الذي وجبته

ناقصة

ناقصة ملكية اى لا يمكنه التمتع بهذه العرة اذ هي لما لم يحرم له من الميقات
فمن ناقص عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له وجبة مفردة لا
ينافي هذا الخبر ما نقر من افضلية العرة بالنسبة الى الاقرب لان
ما افضل على العرة في هذا الخبر هي عرة جيب مع حجة مفردة فاعلم ان يكون
القران افضل منها بدون العرة والله يعلم فقرة تامة يمكن حملها على ما
اذ الم يهل بالحج مع العرة وعلى ما اذا التفتي بعمره جيب ولم يغير بعد التمتع
ولم يهل بالحج من مكة فان عرته مفردة المرتبط بها والله يعلم حتى يجمع
لا معنى لاجتماع لعله يحمل ما اذا لم يجد التلبية بمكان للوقوف او لم يجبه
فان العطل بانه محب عقلا احرام بالتلبية يقول بوجوبه بمكان الاحرام
والله يعلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من قدم وجب عليه التقصير
لاننا نأثر السفر الى عرفات وهذا موافق للاخبار الدالة على ان في اربعة
فارسين يلزم القطر ويجوز فاذا رجع الى مكة للوقوف فقد قطع سفره فحمل
بلد فذكر ان عزما الاقامة فيه فيه وما انقطع سفره فاذا رجع الى منى
يتم اجهته لانه لم يقصد المسافة بعد الخروج الى منى لا يضر لعدم كونها
على حد المسافة هذا ظاهر الخبر وهو مخالف لما هو المشهور من انه ليس
حكم بلد يقصد فيه الاقامة حكم بلده الاصل في انه يقطع سفره بمجرد
دخوله بل يلزمه قصد اقامة ثانية لئلا يكون يحمل على نية الاقامة
بعد ذلك ويؤيد بانه لا يحمل الخروج الى منى لكونها من اربع مكة بعزم
الاقامة وهو ايضا مخالف للمشهور لان منى خارجة عن حد القرى
وضار سحوا اشكل لان خصوص الشهر لا يدخله في الاقامة ايضاً لان
يق ذكر الشهر على المثال او يكون العشر فصيحاً او يكون المراد من كل
مكة ولم يقصد الاقامة عشر ابل كان مترددا الى شهر فان يعمل الشهر

في حكم المعقود ويمكن ان يكون بناء الخبرين على كون الحرم من مواضع
 التحجير ويكون الفرق بين الذهاب والعود وغيره بافضلية العلم
 والعقد والله يعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قول قل قال
 لا بأس علي بن حمله على الطواف المندوب كما ذهب اليه جماعة من عدهم
 اشترطوا الطهارة فيه فاما ما حملوا الشيخ فان كان مراده الواجب
 فلم يقلوا به اذا اشترطوا الواجب بالطهارة اجماعا وان كان مراده المندوب
 فلم وجهه لو كان قابله بالاشتراط مع الذكر
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ولست نبيها الاخرى اما البقية الاخرى فيمكن
 ان يكون مبنيا على جواز لبس الخيط للنساء كما هو المشهور بين اصحاب
 واما نزاع سائر الاحرام فلا يخرج من اشكال قال في الله ومن يفتقر لم
 الحائض والنفسا لكن لا تنقل له ولا يدخل المسجد وتلبس ثوبا ظاهر
 فاذا احرمت ترصتها انتهى قول علي ما هو المشهور من عدم وجوب ستره
 لغيره في الاحرام لا اشكال لا سيما مع ورود النص في خصوص هذا
 الموضع وان كافيته ضعيف والله يعلم قلت في الطريق سلمه من الخطا
 وقال دام ظله في رجاله هو ضعيف وقال والله قد سره في شرح
 الفقيه كان ضعيفا في حديثه جبر ابي محمد ضعيف بعض
 بني ابي خلف قال سالت ابا الحسن موسى عليه
 السلام وان لم يكن له مال ظاهره انه مع كونه ذاملا يمكن له ان يلبس الخ
 لو حج لغيره كان مجزا وان كان اثما وهو خلاف المشهور ويمكن ان يكون
 قولهم راجعا الى اول الخبر اى الحج مع عدم استطاعة النابت كون
 المراد بالضرورة الميت اى سواء كان الميت مال او لم يكن بان يكون
 مستطيعا ثم ذهب الله ولم يكن مستطيعا اصلا ويكون نيابة الحج

لا استحباب وفي الفقيه هكذا وهو يخفى عن الميت كان له مال او لم يكن
 له مال وقيل المراد التعميم بالنظر الى حال الحج لاحال الفدا الحج ويمكن ان يكون
 المراد مع الحج من ماله اى لا يخفى عند حتى يحج من ماله فاذا حج من ماله
 يحج بعد ذلك الميت بخبر عنه سواء كان له ماله او لم يكن حج الطهارة
 الشيخ حمله على المعنى الاول كما يدل عليه كلامه عندنا وبل يرسله
 ابن فضال فظاهر هذا الخبر عن نفسه حتى يحج من ماله ثانيا ولا يلا
 على عدم وقوع الحج عن الميت عنه واخر الكلام مرجح في وقوع ذلك لكن
 لم يثبت للشيخ هذا القول فيما وقت عليه والله يعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الميت الذي فيه الحجر
 الى الباب فزيد فيه فبطل فزيد به الى الحجر فبطل الركن الذي فيه الحجر
 والله يعلم
 الاصح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ فليس
 على ما يتقن العمل المراد البناء على الامر المشترك اذا اشتد احداهما بين
 خمسة وستة والاخر بين ستة وسبعة فليست على الستة وتتم ان
 يكون المراد بشكها اختلافا فيما يتقن به فيبقى كل على فقيه كما ورد
 في الخبر والله يعلم
 الاصح قال قال ابو عبد الله عليه السلام من يتمتع
 واما الاصح قبل الرجوع الاشارة في الآية ذلك لمن لم يكن الموتى الحج
 وفيه لو المكي اذا سمع لايج عليه الهدى ويمكن ان يحمل على الاستحباب
 المؤكدة ويكون المراد باهل الامصار من ليس عنى والله يعلم
 بنو سارة اقلت لا يبيح الله عليه لا يلبس من اى قرينة صدقتم
 ظاهرة غالبا او المراد انهم غير كافرين شرعا لانهم ذوا ايد على اموالهم
 قولهم وعلى الثاني فيمكن ان يقر على البناء للمعقول من التفتيل التام
 قلت العمل وجبه التام احتمال عدم الاكتفاء باليد فما اثنى فيه بل هذا

اخبار ولا بد في فضل الخير من عدالة الخير الكذا في فتاوى
 ان كل واحد من ابي عبد الله عليه السلام قد استحق كونه طيبا في ذاته انما يصح
 ذلك احدهم وهذا الاستحقاق الذي لا يشك في اي وقد استحق قبل
 ذلك للتطلية والتطهير فلا يرجع له الى الحمام بعد ذلك والله يعلم
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت لا بأس به الحمل على
 الصخرة انظر كما هو الظاهر او المراد بخلق القضا خلق ما بين الخطين
 للحجامة والله يعلم
 قال سالت ابا الحسن عليه السلام ثم توقف اي يقطع عنه الصعود الى الجبل
 بل يفعل الوقوف السجدة في اصل الجبل بل وفي صعود
 بن عيين قال سالت ابا جعفر عليه السلام فريسي بن عيين في كش
 فريسي بن عبد الملك بن عيين وعيين ان يكون هذا نسب الحاجد لكن
 لم يحدد رواية عن ابيه عن ابيه عليه السلام بل عن من رواه الصادق عليه السلام
 والله يعلم
 قال قلت له رجل في بعض ما ان شأنا ظاهرا من سقوط الموالاة مطلقا
 او في تلك الصورة واقتران شهيد على نقل هذه الرواية في الدرر ومن
 ولم يوجب شيئا
 ما ادرك الناس ظاهرا او ادركهم بمنى قبل المضي الى عرفات
 ويحتمل ان يكون المراد ادراكهم بمنى يوم العيد بان يدركوا في
 المشرك لكنه خلاف الاجماع الا ان يجعل على ادراك الاضطرار بين
 بن ابي حجر ان عن جده عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 قلت وهو غايب عن مكة هذا في الطواف المندوب
 المتبرع به عن الاخوان
 بن الحجاج عن ابي عبد الله

عليه السلام قال سالت قال الشيخ فغلبها جميعا ظاهرا كل من الشيخ انما يرجع خيرا
 عليها الى الرجل والمرأة ولا يخفى ما فيه بل الظاهر جماعة المحرم والصيام
 فتدبر قلت السؤال عن الرجل والحاجة الى البيان الجوز ان جمعا فقل
 قال في الشيخ ارجع بعد قول مصنفه ولذا الوامني عن مله عبد اي يجب
 عليه جزو ويحجب على المرأة مثله اذا كانت مطاوعة على ما يرضى
 عليه الشيخ في بيت وغيره انتهى فانهم
 بن حجاج قال قلت
 لا في الحسن عليه السلام ان هشاما وذلك اي كان يقول هشام ان ذلك
 اي الامم بالانتماء من اجل التقية عن العامة او يكون استغما ما اي
 هذا لك لاجل التقية فقال عليه السلام لا ليس لك للتقية بل انا وابائي
 كنا اذا خرجنا فاملة انما الصلوة مع استئذاننا عن الناس ايضا لان
 الاستئذان كان لاجل الانتماء بل الانتماء وفق لما ذهب اليه من الخير
 في السفر مطلقا مع افضلية الانتماء ويمكن ان يكون الاستئذان
 يحتمل على الشيعة فيعلم عليهم السلام اولئلا يصير سببا لرجوعهم على الباطل
 اولئلا يصير سببا لرجوعهم على الامم عليهم السلام لان الفرق بين الموضع
 كان اعزب عنهم من العلم بالنسب مطلقا والعله لاحد هذه الحجج
 قالوا انه من الامر المنذور لانه حجب عنهم هذا العلم والله يعلم من اجل
 الناس منهم من صحف وقرا يشهد بالامم اي هشام من اجل الناس واعظم
 ولا يخفى بعده قلت فان قوله عليه السلام لا وقرله واستقر ما من الناس
 لا يلزم ذلك
 بن الحجاج وعبد الرحمن بن عيين قال سالتنا
 ابا الحسن عليه السلام ان ذلك ليس له اما لانه مكى والحج افضل والتقبة
 او للواد بالاهل بالجمع مع العمرة فيكون حجته انهم عراقيه والله يعلم
 بن ابي جعفر قال لنا بالمدينة فقلت لزيار يكتفي

أي فعله عليه ويظهر من تصديق زيارته أنه كان نزاعهم فانه كل الحق
او غير الشف افضل وخصوص الحق على سبيل المثال والله اعلم
من سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال الشيخ المراد به ^{المعبر}
ويمكن الحمل على من استقر الج عليه سابقا او على القريب واما المعبر
الثاني عن الحمل الثاني ^{بن زائدة} قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل فلو كان السعي فريضه لعل المراد انه تعالى لم يأمر به فلو كان
فريضه عرف جوبها من القرآن ويمكن حملها على التقية
بن ابي حمزة قال سالت عن رجل قال الشيخ وعليه اعادة الحج ما دل عليه
الاخبار هو القول بلزوم بدنه على الناس والرجوع الى مكة لطواف
واعلم مراده اضم هذا اعادة الحج لتمام الطواف لا لفساد الحج
واما الميزان فقد ورد في الجاهل فالبعد عنه عليهم الصلوات على
عنهما علمين واما اعادة الحج فلما خسر الطواف الذي هو كمن عن
ذي الحجة فيبطل حجهم ما لم يعلم انه ليس في الروايتين التصریح بالوطي
بل الظهور العموم فالبعد عنه لاجل ترك الطواف حسب المشهور وجوبها
على من ترك جاهله لا عامدا قال في الدرر وفي وجوب هذه
البدنة على العالم انظر من الاولوية والميزان انما يدل على الجاهل
والاولوية ممنوعة وانه يعلم ^{بن جعفر} عن اخيه موسى بن جعفر
عليهما السلام قال سالت في اليوم الثالث فظاهره جواز الاضحية يومئذ
ويكون السؤال للتضييق والتاكيد والمراد من الثالث الرابع يكون
السؤال عن القادم الى متى غير يأسك ^{بن جعفر} قال سالت
ابن موسى بن جعفر عليه السلام عن رجل فاخطأ يمكن ان يكون المراد
سهو اللسان فالمراد بالعود العود الى التلفظ وان كان المراد لفظا

والنهي

في النية سهوا فالمراد باعادة الاحرام من الميقات ان ينسى والا فاق
حيث ينسى الاول اظهر قلت وجبة الاظهرية انه يقول راد الاحرام الحج
وهو صحيح في انه لم يخطأ في النية بل الخطأ في القول حيث صرح به وقال
فاخطأ فقال العزم فتدبر ^{بن زائدة} عن زيد بن معاوية
الحجالي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام قال الشيخ فان مات بعد دخوله
هذا هو المشهور وقيل يكفي الاحرام في الاخر او لو مات قبل ذلك المشهور
انه مع استقراء الحج قبل تلك السنة يجب الاستنجار من ماله والا فلا
وظاهر المعبر لرفع الاستنجار وان كان في عامة الاول حمل على الاستنجار
ذلك على الوجهين ^{بن سلمان} قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام
مبني الظاهرات لان السعل الى الحرم يدل على انه مات خارجا
عنه ومنى دخله فيه ^{بن زائدة} قال كتبت الى ابي جعفر الثاني عليه
الرواية والمدنية ومنى ظاهرة الله خصوص منى داخل في هذا الحكم
وهي من نواحي مكة ويمكن ان يكون لدخولها في الحرم والمعتبر بالحلق
الحرم فان قيل فالمشعر ايضا من الحرم قلنا يمكن ان يكون عدم ذكر
المشعر لان ما يقع فيه تلك صلوات يعرض في واحدة منها وهذا
يدخل وقتها قبل الدخول في الحرم فلذلك لا يميز ابل يقصرها
اعتبارا بحال الوجوب وانه يعلم ^{بن يقطين} عن ابي الحسن عليه
السلام قال سالت لا احب ذلك اي تأخير الاحرام الى الشوط الاخير
ويمكن ان يكون اشارة الى القرآن بين الاسابيع والاول اظهر
قلت وجبا لاظهرية لفظا ومعنى لا خفاء فيه ^{بن زائدة} عن ابي ابراهيم
قال سالت في ذهبه الايام لعل المراد ذهب ايام فضله والا فلا
خلاف بين الاخبار انه سبق وقت الصوم طول ذي الحجة والظهر

حمله على تالكواستحياء الهدى على المولى ح والله يعلم الحلي
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام وبلغني للعبد قبل مراده عليه السلام
 اراد تطهيرها للثبوت امرها الناس بالاعتزال والظان المراد ان
 الله تعالى لما امر بتطهير البيت بم اعظاما وكراما فني ان يطهر
 انهم تعظيم الله بن يزيد قال حاضرت صاحبتي زيادة في زيادة
 بل زيادة ومنهم من صح ما في زيادة اي متفرعة من عوبة على ان
 تكون حال من الضمير في حالت تخرت في الكلام قال في مراده
 كسعة افرعه ولا يخفى ما فيه ويمكن ان يكون راده بكسر الهمزة
 المعنى وقيل يمكن ان يكون بالراء المهلة المفتوحة والضمير للكرة
 او السائلة فيكون ظرفا قال في القاموس رند الضمير مراده ارتقا
 وعلى ما هذه الكتاب الظاهر بمعنى انما اذهب فاصنع راده على
 ما صنعت صيد في اصل صفحي يريد على صنعها وضاف اليه
 وعلى النسختين بحقل جيد ان يكون اسما او الله يعلم بن
 بنيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الطائفة بفتح التاء
 يمكن حملها على تلخيص النسخ الى ان يظهر سعة وقته بخلاف
 سعي العزة لتسعة وكذا الخبر الذي بعده او على سعي العزة ايضا
 اذا امكنها التأخير الى ان تظهر قبل فوات الحوائج والله يعلم
 بن القسم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة عن
 المستحاضة يمكن ان يكون مراد السائل بالمستحاضة لها ايضا
 والتساؤا والام منهما ومن المستحاضة بالمعنى المصطلح بحمل
 ان يكون مراده للمعنى المصطلح وذكره اسماء لاجل انه اذا جاز النفساء
 الا حرم مع كونها ممنوعة عن الصلوة وكثير من العبادة فيجب

المستحاضة

المستحاضة التي بعد الاعمال بحكم الظاهر في اولي والله يعلم
 بن بنيد قال سالت ابا الحسن الاول عليه السلام وتبين
 راسه ويندج شاه لرفم الهدى على من صدر عن التمتع حتى فاته حله
 المشهور وظاهر الخبر عدم لزوم العزوة لوفات عنها افراد للتحلل وهذا
 ايضا خلافا لما قال به الاصحاب ويمكن حمل الاول على الاستحباب
 والثاني على سقوط تالكواستحياء الخلق وسقوط استحباب التخيير
 لا سقوط العزوة للتحلل والله يعلم بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام
 قال اذا طافت نفرت انشاء لعل الاوفى باصول الاصحاب حمله على
 استثناء في بقية الطواف وان كان ظاهر الخبر الاحتياط بذلك
 وكذا ظاهر كلام الشيخ
 بن ابراهيم الحصني قال استمرت ابا جعفر عليه السلام قال الشيخ ينبغي
 له ان يعرف على اقامة العشرة وان علم الخروج قبل ذلك لا ينبغي
 ان هذا العلم بنا في ذلك الا ان يرضى من العزم تحفظ الظاهر
 وبالمال ولا يخفى بعده واما الخبر فيمكن ان يكون المراد به العزم
 على العشرة متفرقا قبل الخروج الى عرفات وبعده ويكون هذا
 من خصائص هذا الموضع والعزم على الاقامة في مكة وفي غيرها
 الى عرفات ويمكن ان يكون هذا من الخصائص ايضا ويمكن حمل
 كلام الشيخ على بعد على احد هذين المعنيين والله يعلم
 بن اسمعيل بن بنيد قال سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة
 تدخل مكة فتمتع يمكن حمل بعض الاحبار على الاعتناء لان
 التحلف عن الرفقة يوجب علم الناس بايجاب التمتع والله يعلم
 اما من اهل المدينة اذا راينا هلال ذي الحجة قبل

العزم صم

الاحرام بالعمرة فانتها المتعة اذ لا يمكن ح غالب الاحرام من مسجد
الشجرة وادراك العمرة قبل الحج بن اسمعيل بن بزيع قال
سالت الرضا عليه السلام يقبلون على شيء على تحبس شيء
فانهم يحبسون ويحجون عن صلوة الطواف في ذلك الوقت
وذلك علامة الشئ عندهم قال ان العامة ايضا يفعلون
فقال ستم مثلهم لانهم معروفون بالنسبة فاذا فعلتم احتجوا عليكم
بخلاف بعض العامة فانهم يعلمون انهم يوافقون في ذلك كذا
خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال بن الحسن انه قال قلت
لابي جعفر عليه السلام ما دام له مال الى ما دام له مال يمكنه النظر
فيه الى الثلث فان الزائد ليس مالا للميت بل للورثة وهل هذا
الخبر والذي بعده على قرينة ارادة التكرار
قال سالت ابا عبد الله عليه السلام لا الشئ حملناها على الحاج لا يخفى
انه ظاهر بالقرائن الرجالية انه ابن ابي نجران لكن الظاهر ان
محمد بن جرير هو المحصول كما مر قلت كتب مد ظله هذه في ذيل
كلام صاحب المذاهب وهو هكذا هذا الرجل غير بعيد لو صح
الرواية المفضلة لكن في الطريق عبد الرحمن وهو مشترك بين
جماعة منهم الضعيف بن الفضيل الهاشمي قال دخلت
مع اخوتي الى ابي عبد الله عليه السلام فقلنا له معناه يحمل ان يكون
مراد محمد بن الفضيل من هذا التفسير انه لا يدل ذلك على
جواز تركها للنفقة لانه عليه السلام خص نفسه به او لم يكن
الثالث على سياق الاولين فشرع لرفع الاشتباه لان قوله
عليه السلام لا يتفق في التمتع اى تمتع وكذا في الثاني فلو كان الثالث

الضم

ايضا على غيرهما كان المراد تمتع فلذا افترق ولا يخفى ان الاخير اظهر قد قلت
وجاء الاظهر به هو ان تخصيص القسم الاخير بالتفسير لا وجه له بالنسبة
تفسير الجميع على انه عليه السلام قال انا لا اتفق مع لم يبق المراد من قوله عليه
والسبح على الحفيظ كان محالا خفاء فيه وكان المحتاج الى البيان
ان مشهور هذا الحكم يكون في حقا ايضا ام لا فينبه وقوله عليه
انا لا اتفق لم يدل على انه ليس في حقا ايضا بل يدل على ثبوته واما
تخصيص القسم الاخير بالتفسير لعدم تعيين التقييد في الاولين لان
الناس لا يذكرون بالزيارة للعدوم فيمكن التمتع معهم ولا من منعه
باجتناب المسكر على ان السج لما كان كثير الوقوع كان بالبيان
اوضح لعله لذلك لم يذكره بالتمسك بن الحسن قال سمعت ابا
مثل اجر من حج ماشيا قبل المراد نواب اصل المشي لا الحج ويمكن ان
يؤاخذ بتفضل عليه بما يستحق من حج كذلك والمراد من حج كذلك
من الامم السابقة والله يعلم يكتب لك فما يستقبل من مناه على
الخط والتفسير اى يكتبه الذنوب التي يفرقها في تقيده عمره ليدركها
ويصليها والله اعلم بن مسلم عن احمد بن محمد عليه السلام قال سالت عن رجل
بعد كل صلوة في الكافي بعد كل صلوة وهو الظاهر فيكون السؤال عن
عدد ما يفرق من التكبير الذي يستبعد كل صلوة فقال عليه السلام كم شئت اى
عدد افراد الراوى بقوله يعنى في الكلام العدد لا في الصلوة وعلى ما في
الكتاب يمكن ان يكون مراد الراوى تفسير ليس هو قى ليس هو
تاكيد القول كم شئت بل المراد ان عدده او كيفية غير موقت بل
يجوز اى عدد وى كيفية كان والله يعلم بن مسلم قال سالت
عن حد الطواف يطوفون بالبيت لانه كان المقام ح اقر يا من

في الكلام خفاء يحتاج الى
التفسير مطلقا ويمكن ان يكون

عمر بن مسلم رحمه الله عليه السلام قال
انما في الهاتين الايتين ان يكون
السج الفاني مستداما في كل وقت
لازم يتحقق في كل وقت

البيت فقله عن الموضع الذي فيه الان انما على المذبح الجاهلية
 محمد بن يحيى قال سأل جنس الكناسي ابا عبد الله عليه السلام فلم يح
 ينفي بقدر هذه الجملة انهم على نسخة لم تجد فيها الا لا يلغى السؤال ثانيا
 الا يكون اعادة السؤال على جهة الاستبعاد بن يحيى عن ابي
 عبد الله عليه السلام انه قال في رجل لا باس يمكن جهارا على اذن الشاخص
 عرفة بل هو لظن من الخبرين فمنها موافقان لما هو المشهور من الاكتفاء
 عرفة لكنه فيه اشكال اخر من حيث ان ظاهر الاصحاب ان من ترك التوبة
 بالمشرية وقبل طوع الشمس عامدا فيفسد سجدة سواء كان عالما او جاهلا
 وظاهر الخبر ان الجاهل لا يفسد سجدة وان تركه عامدا والله يعلم
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الضرورة نعم استحبابا اذا لم يستطع
 وجوبا اذا استطاع ولا يدل على ان سبيل الله يشمل الجواز ان يعفى من
 سهر الفقراء وبصرفه الفقير في الحج يمكن الطأ ذلك عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال في كل ما منعه ظاهر جواز النحر في المسجد وله مخالفة للجماع
 ويمكن جملة على ان الراد انه افضل اجزاء النحر للعبادة او المراد القريب
 منه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 ثم بعيدا اي مجموع الادعية السابقة او الدعاء الاخيرة التكبير
 فقط ولا يخفى بعد الاخير وظهور الاول قلت اما وجه الظهور فلو انه
 الظاهري لا قرينة وبويده قوله عليه السلام فان لم يستطع هذا فبعده
 كما لا يخفى واما وجه البعد للزوم بطويل لا طابيل بحية بل عمل و
 حاشاكم عن مثله اذ قوله عليه السلام تكبر سبعانفسه عن قوله ثم تكبر
 ثلثا الى قوله ثم تعيدها بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام يعني
 من ترك اي من تكبيرات الحج فالتكبير هاهنا هو الذي يطلق على اصحاب

الكبير

الكبير وهذا معادل الايمان الذي يدخل فيه فعل الفرائض وترك الكبار
 ويمكن ان يكون الكفر بمعنى الترك ايضا فان له معاني كثيرة والله اعلم
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 لعزل العزيميان شرف كل فعل من تلك الافعال بان يحل منها ينز عليه
 هذا الاثر لو لم يتقدمه فعل الحرك كغير السبا وفيه فائدة اخرى وهي انه
 اذا خلا واحد منها من شر امر القبول فلم يترك عليه التكبير يترك عليه
 الفعل الاخير الذي بعده على ان مرات الخروج من الذنوب متفاوتة
 ففي الاول يحصل اصل التكفير وفي الثاني نزول بعض الاثام لما حصل
 من الذنوب في النفس الله يعلم قلت كتب مد ظله هذه الماشية في
 ذيل عبارة المستفي وهو هكذا قلت استشكل بعض الاصحاب في هذا
 الحديث من تكرير الخروج من الذنوب وان كتب في طريق التخلص منه
 تعسفات بعيدة وتحقق ان الاشكال يخص بحاله عدم تحمل الله
 من الافعال والضرورة فاضية بان تارك الذنوب احق بالثواب من
 المذنب فاذا امتنع في حق هذا التارك هذا النوع المعين من
 الثواب استحق نوعا اخر يساويه او يزيد عليه فمنطوق الحديث
 بعيد حكم المذنب ويستفاد حكم غيره من المعنوم ولعل وجه
 الاقتصار في المنطوق على حصة الغالب ام كونه ابلغ في التعريب
 بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خرجت اى
 اقدم اى اقدم بسم الله وما شاء الله في جميع من رعى في هذا الشرائع
 نسبت قولها او ذكرت واجبتى اى رعتها قبل كل فعل كان بسم الله
 على اوله واخره لا طير الاطيرك اى لا تاثير لطير الاطيرك الى
 تقدير ك على سبيل المشاكهة او لاشر معتداه الاشر ان يشاء

نوب

اي شذوا الا زار علي بطونكم فوق فمعدن الا زار وفي اصل
 الكتاب استطوا بالرفق فلما راد لا شذوا وهو منافق لم يخر
 ورد به صلى الله عليه والظاهرهم بالاسراع الا ان يواجر
 جماعة بالاسراع وجماعة بالابطال ولا يخلو في حالهم ولا يخرجه
 والله يعلم بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه كوهو
 مسجد المستجار يحتمل ان يكون المراد بالمستجار الحطيم لانه
 ايضا قد يسمى مستجارا والمراد بالموضع الذي يجازي السجائر
 من المطاف والله يعلم بن عمار قال قال الاميرة
 قال الشيخ فليقدم الجظاهر كلام الشيخ ان مراده بالحجة
 الحجة الواجبة كما هو مدلول الخبر ونسب الى الشيخ القول بان
 الغنى والتدبير مطلقا يقدم على سائر الوصايات المتدوية
 بن عمار قال قال ان امرأه هلك فتقال بعضهم
 اجتمع اصحابه وطرحوا هذه المسئلة بينهم فقال من لم
 يسمع القول الاخير منه بقوله الاول فخطاه من كان
 سمع منه القول الاخر فقال من قال بالقول الاول
 سمعت هذا منه منذ عشرين سنة ويحتمل ان يكون القائل
 من قال بالقول الاخير لكن قال هذا لعدم فوضحة
 امامه وكذبه اخبره وكذا با والله يعلم بن عمار قال
 قلت لابي عبد الله عليه من غفر اذا نالت الشمس اقصى الدرر
 علي نقل الرواية ولم ار من تعرض لها غيره ولعلها محمولة
 علي الاستحباب عن ابي عبد الله عليه قال اهل مكة
 وان لم يدخلوا منا زلهم هذا مخالف للشهر ولعله موافق

لذنب

لذنب القضي وعلي بن باقر بن الحسين من اعتبار دخول المنزل
 ويحتمل علي بعد ان يكون المراد بدخول المنزل الى منزل القرض
 وقوله وان لم يدخلوا منا زلهم اي لم يرجعوا الى مكة للزيارة او لم
 يدخلوا في رجوعهم هذا الرخص من عامر عن الصادق عليه السلام
 ولما يامر بن ابي اليسر لم اعادة جامعة او لا يجيب متابعتهما
 بل يستحب الاول اظهر قلت فانه مع ما يلزم الاستلزام يستفاد الثاني
 منه فقدر بن القم عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن عليه السلام
 ولا بد من الصيام يمكن ان يكون المراد لا بد ان يتوقع المسكن
 من الصيام الرخصة قال قلت
 لابي عبد الله عليه اعترف في الحرام ان كانت التسمية الحرام كان المراد
 في القعدة ومن الزوج للزوج من مكية ورج فلما راد انه من الحرف
 بسبب ابطال العمة السابقة لم لا يفتل الجواب علي ما اذا كان
 رجوعه قبل الشهر وان كانت التسمية الحرام فلما راد ان العمة المؤداة
 بل يقطع العمة المحققة بها والمراد بالخروج الخروج من المنزل الى الجواب
 ظاهر فتأمل كان ابي لا يحد بل بمعنى المعادلة كما قال تعالى والذين
 كفروا يبرهم يعدلون اي كان لا يحد بل بمعنى المعادلة كما قال تعالى والذين
 اي كان لا يحد بسبب العمة السابقة والخروج عن مكة عن التمتع فتأمل

بن عبيد الله عليه السلام
 اذا لمقت ظاهره انك اذا استلبت في طرف
 الفريضة فلا يترك تركه في النافلة ويحتمل ان يكون المراد انك
 اذا طفت اصل الطواف الذي هو فريضة فلا يترك تركه المتدبنا

في الاستحباب

بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الحائض
وتلبس ثوبا كان المراد الغلابة ويحمل ان يكون المراد ثوب الاحرام
ويكون المراد بلفظها دون عنه او غير بن يعقوب
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يرجع الى المشرك وجوب الرجوع
ومد الكف بالمرور اما لا يضر الطهارة او لعدم الالتفات الى
الكون بل يلزم السكون والتوقف لقول الحزب ان على انه اذا ادرك
اختار عرقه وترك اختيار المشرك واذا ادرك اضطر الى الاكل
حجة والله يعلم قلت لعل من ترك الوقوف عند انسي عدم وقوفه
ولم يعلم حتى علم فلا يربى لادولته على كون التزلز عند الخبير
بل يمكن الاستنباط كونه شيا ناسا من قوله ولم يعلم اه قدس
محمد بن يحيى الحسيني قال الشيخ في باب من فاته
الوقوف بالمسح من رآه غاي فان كان يتكلم في شيء يحمل
ان يكون المراد بعد ان عرض عليه فلم تقبل فلا يدل على عدم اشتراط
الراحلة في جميع الطريق ويمكن ان يحمل على من كانت له راحلة ولا
ولا يقدر على الركوب في جميع الطريق فتأمل فحمل على من هو
المراد يخرج به عن حجة الاسلام ما اذا لم يعتقدوا في حجة الاسلام
عن الحسن بن علي الطائفة ابن بكير النجاشي كما تقدم في حجه
في اوابل الصفحة السابقة . يجمع منه حجة الاسلام فحمل على
ما اذا استقر الحج في مئة ثم صار محسرا فانه يجوز ان ياخذ وضوءا
من مال الله ويحج على اهل الجدة يحتمل ان يكون المراد به
الخبير الكفا في أي يلزم ان لا يتخلل انت الله عن خطا فكذا اريد
ثم ان من يجعل هذا أحد التفسير المروية في هذه الآية أي سواء

نفر

نفر في النفر الاول او نفر في النفر الاخير يخرج من المذنب
لما بقي الظاهر الالتقاء على هذا التفسير الالتقاء من الذكر على
مالا يخفى . وشبك بين اصابعه الاشارة الى ارتباط الحج بالعمرة
كانها فعل واحد لتخت على نسخة الفا المراد انه لم يجز في
حج متعافا لا نفر بعد هابل منع فتأمل ونظر ذلك كما قد مر
جواز الحج نداء بالمرحلية في فرضية الحج وكذا اصله النافذ لمن عليه
صلوة وفرضية . وحجته نافية اذ لم يحرم من الميقاة وهذه
شبهة العامة في المنع وهذا دليل على ان هذا الحرف صدر بقية
والله يعلم فلا يزال يحمل لانه بالسعي ايض يحصل الاصل و
مما كانوا يلبسون بعد السعي وكانوا يسعون مع كل طرف سعي
اوليس هو من شطأ اي حجه ايض عرافة لان الحرف يوطأ بالعمرة حتى
كانما فعل فلما احرم بالعمرة من الميقاة فكانه احرم بالعمرة
منها ليس لاهل مكة هذه الاخبار تدل على ضعف القول بالانسي
فلا يادون المواقف يحتمل ان يكون المراد دون المواقف أي
وادى العقب فتأمل وكذا ايض المراد غير ميقاة المدينة فتأمل
فيقول منع ظاهره حوز التمتع للمكي اذا خرج ولحرم من الميقاة يمكن
حملة على التذويب بان هو القام من الخبر . ومن اهل البيت
الاخبار ومنع النساء الى التخيير . وقد حل هذا الموضع يدل
على انه لا يجب طواف النساء في العمرة التمتع بها عن عبد الكريم
لعلاء عبد الكريم بن عمر بن صالح الجعفي المتيقن الواقعي فلو كان
موقفا هكذا ينظر من مله خطه الرجال فتبع بعد ان يعلم
شيئا ظاهره الالتقاء باقول الثالثة ايض فلو ما ينظر من كونه

سلكا يوم الحسبة لانه يستحب في السفر الثاني التحصين
 اذا رجع الى اهله اذا علم رجوعه في ذي الحجة والا فليصبر في الطريق
 يعني هذه الثلاثة الايام من كلام الشيخ علي ما ذكر في المصنف
 قال ما ارى عليه حمل على ما اذا لم تقض مدة يمكنه الصيام
 فيها قامل عن محمد بن احمد بن عيسى العبيدي كما ينظر من الرجال
 منه مسير اهل المشهور اقل الامرين منها ومن مضى شهر ومبدأ
 الشهر من انقضاء ايام الشرف والحسن الظاهر الكوفي وعلي بن
 مهزيب وفي بعض النسخ الواو بدل عن علي وكانه اظهر وطرف
 الزارة هذا الاطلاق غير معروف في غير هذا الخبر يقرب الصفا
 والمروة لفظا بين متعلقه بقوله من ان لا يقوله يقرب واقيد انه
 محتمل ان يكون المراد الطواف والسعي معا ومن مسح الحرام
 والخطا في ارض بين الصفا والمروة جعل طواف الفريضة احدى
 الطواف الذي قدم كما لا يخفى لسياقه الذي في وجوب
 تحصيل التلبية بالنسبة الى السابق تصدي ولا في الشر الذي
 محتمل ان يكون المراد الشهر الهجري ويحتمل ان يكون المراد حججا
 توفير شهر عددي قبل التلبس بالحج ويؤيد الثاني الخبر الثاني قال
 عن ابن الفضل الطائفي الفضيل لرواية الحسين بن محمد بن الفضيل
 ولكن يخرج الى الوقت ولا يعلم سبع وقاتت بغير ما فهم
 منه انه يخرج الى خارج الحرم وسجى ما يدل على انه يمكن ان يخرج
 من بيته ليلة في مات الذبح وكل تحول الطائفة المراد كما
 اتى عليه قول لكن لم يرد فيها عندنا من كتب اللغة هذا المعنى
 وورد هذا المعنى لحال والله يعلم وغو على ابن ابراهيم

الرجوع

الرجوع محمد بن يعقوب المفهوم من قول الكلام الى الحجارة داخل
 على عدم امكان الرجوع والتركي لا يخفى عدم دلالة لان
 الغسل هنا بعد اقل من مسجد الشجرة وقد استمر قبل ذلك
 بل الظاهر ان ذكر تقديم الاستحباب لبيان ان بعض الاغتسال
 للتطهيرة والتنظيف حسب الاختتال في المدينة لا يحتاج
 الى الحمام غالبا فقال له متى لبست هذا الخبر يدل على الفرق
 بين كونه قبل الاحرام او بعده والمشهور بين الامم اجماع عليه
 مشهور المدينة اي ظاهر غير مخفي عن الناس من فوق
 راسك اي قليلا بقرينة قول عليه فانك ان تنقبت لم
 تعلم ذلك اي يلزم ان سغير اللون بالشعر هو حاصل بالاخر
 قليلا ومن التفت فانه يستريح جميع الوجه والله يعلم
 حتى تركب بعك يدل على عدم وجوب مقارنة التلبية وحمل
 على التلبية بالحجرة الاحرام عليه حمل على انه يرجع
 بلو انتظار لبس في الهدى محله ليحصل الفرق بين الاستحباب
 وعلمه والله يعلم لمن اهل بالحجزة المفردة لا يلزم حمله
 على العدة المفردة اذا الظاهر ان عرضه عليه انه منقضي ان لا يرجع
 ايضا عند الاحرام بالحجزة لكن تنوي احرامك بالحجزة فقط
 وقع في الادعية المأثورة والله يعلم الاجاب بالتلبية
 الى هنا غير معوية بن عمار فانه واجب ايضا المشهود
 ويمكن ان يكون مراده ايضا ما لا الاستحباب
 امر فزوة كانت بكى امة عليه وبنيته
 وام ولاد له بذلك قامل سيجي اي ذكرى ودعائي و

في قوله

وتألف في بعض نسخ الكيفي وحقى اى استلزم فلا يفرق كان
 المعنى انما اذ وقع الاستلزام في الفرضية فلا يفرق تركه في غيرها قال
 ابواسحاق الطائفة كنية لاجرم بن ابي سمال لان العالم ان ابراهيم
 ابواسحق وان كان غير مذکور بهذه الكنية في الرجال ومحميل بعيد ابراهيم
 بن هاشم بان يكون اخرا من كنبه والله يعلم اللهم اهله البيت
 اوله والكل فاختصره وطابان دخل في الجمع انه يحتمل ان يكون خارجا
 وعقد واحد الحق انتهى الى السابع لو هانه لا خلاف سبعة مع انه طاف
 ستة وكتب ايضا وكان منشا الغلط انه حين ابتدا الشوط عقد واحدا
 فلما حلت الستة عقد السبعة فظن انه قد اتم السبعة والله يعلم
 رجل طاف هذا الجرام من تجاوز الضعف وعدمه عن التحقيق يمكن ان
 يكون على بن النعمان وابو النعمان وذهب اى وقع شك بعد ما
 طفت وذهب فيكون هذا اسوا الاخر بعيد حتى يستتم محتمل ان
 يراد بعيد الطواف حتى يستتم الشوط فيتم طوافين ليوافق الاختيار والله
 يعلم يجوز له تسع حمل الجواز على المعنى حتى تسجل الوجه مع
 هؤلاء معنى العامة فكان يفرق ثقتهم واحدا بن محمد بن ابي بصير
 يمكن عطفه على فيكون الخبر صحيحا وعلى صفوان الله والاولا اظهر
 بفرضية الخبر الثاني فتأمل او طاف جنباً لعل حكم الجنب في المقام
 يده في يدى محتمل ان يكون التردد من ابي احمد ومن زاوية ولا يخفى
 بعد ترجيح الاول فان الفرق ظاهر فتأمل انما سأل الله العباد
 عن الفرائض يعنى مرادى هو الفرضية لانها هي التي يعيد بها فيطلع
 الفهم المراد الخبر الاول فقال لانه قد دخل يمكن الاستدلال
 من التعليل على عدم الفرق بين التجاوز عن الضعف وعدمه في عدم

استبنا

استبنا الطواف وهو احد القولين في المسئلة فتأمل عن الحسن
 على انما انه ابن النعمان ومحميل ابن يعقوب قال سألته عن الثلثة شيخي باب
 الزيارات مستند الى ابي الحسن عليه السلام قال واحد منهم ميمى قال وليس بشيخة
 اشراط وقال الاخر في سنة اشراط وقال الاخر في خمسة اشراط وقال
 الاخر هكذا في الزيارات فالظاهر ان ههنا سقطوا الله تعالى يعلم
 ان كان جازى اى قليلا ومحميل ان يكون بالمراد المراد والركعة
 محمول على النية او الاقضاء فتأمل صنعته داود المراد داود بن علي
 بن عبد الله بن عباس عبد المطلب ثم اعدى اى بعد الامامة فقد
 من فتنة عذاب القبر وعذاب النار فلا فروع محتمل ان يكون
 المراد مع ما فروع جازى اى فاسع مع عدم تفريق قد بينا الخبر السابق
 للشهور والله يعلم وكان المسق اوسع اى عرضا ومحميل ان يكون المراد
 من السعي محل الحمد له ويكون سابقا لغير قبضته العامة وابق
 منها اى ابق من الاطفا والشارب شيئا لحواله لا يخفى جميعا
 فقال يطاف عند حمل على تقدير الرجوع وفي المصلحة للوزمة فتبلغ
 مثله لك اى ظننت ان الزيادة بلغت مثل السعي اى صار المجموع مسلمين
 والله يعلم وليس عليهم ما في بعض النسخ الا ووفى في مختلف السنين
 قال وليس عليها مسجد لابل يصلى فيه يعود وقطرا بطوقه ليس
 بمذكور في نسخ الاستنصار وعلى هذا بالرواية صريحة في الجوابها
 وقطرا اظن ان بالمدينة يمكن جملة على الاقضاء فوات المؤمنين
 الاختيار بين اولاهم منها ومن الاقطار بين ربيع بين الضيق
 اى بعد الرجوع الى مكة وعنده عن الحسن بن محبوب الضمير عابد
 الى موسى القسم الى من قدوة الظان المراد قدوة يوم التروية

ويحتمل عند ذوق عرفه قال وحده عرفه الطائفة القائلين بالامام
عليه وصرح به الصدوق والحلي وخلف الجبل كان المراد بالخلف
بالنسبة الى القاد من خلف عرفه سوجها الى القبلة او المراد بالجبل
الجبال التي عند المشعر الحرام استلذا خلاص قيل اسلك قبل عيني
مقدرة هذه الجملة بيان لها ويحتمل ان يكون حاجق مغفول لهذا
الفعل مقدما وخلص من خبر مبداء محذوف اي هي واسه يعلم ويحتمل
للضرورة قوله ويحتمل من ثمة الرواية الى قوله يغفر له على ما في النسخ
صلاحي في الشعب اي شعب المشعر وهو ادخل في المشعر في رواية
التي ازيل الشجر ولينف كقوله اي الوقوف للدرعا معني القيام
المستحب مواضع احفظها الى هذا ذكر الحديث في ان يطأ
المشعر الحرام اي يصعد في المسجد الذي في المشعر كانوا يفيضون
اي انهم كانوا يسعون في السير بعد الاقامة امام الاعداء طلوع الشمس
واما غيره فيفيضون قيل ذلك لكن لا يميزون وادى فحمله وكان
هذا من التبع ويحتمل ان يكون ينبغي للوجوب والتعجيل والتأخير
لذوي الاعذار فالمراد مجاوزة وادى فحمله على الاوانت على
ظهر اي الطهارة من الحدثين او الغسل المستحب والظاهر عندنا انها
حيث ان اي ليس حرمته مثل حرمة الكعبة حتى يلزم الطهارة
واما الصوم يمكن حمله على اذن التلذذ وهو
مالكية العبد ولعل التشبيه في الكعبة لا الكعبة فتأمل اذا كانا
اهل خان ظاهر الواقعة المشركون في الاكل والشرب لاهل بيت
واحد فتأمل اذا احتج على في الزاد لوافق الخبر السابق مستغفر
اي في المنزل فلا ينافي اجتماعهم في الزاد فاشترى واجزوا على ان يكون

القول في قوله لا يفيضون في المشعر
قال سبى للامام علي بن ابي طالب
في المشعر الحرام

سوالهم عن الاخوية المستحبة بعد ان ونحو الهدى الوجوب ان
تستشرق اي الظلوع عليها وابن ابي عمير كذا في وفي الفقيه عن
معوية بن عمار بعد ان ابي عمير وهو الصواب فقال لا يخرج ظاهره
شمول العبد والجمل ولا يبعد ان يقي ظاهره للجمل كما لا يخفى ويغنى
صاحبها بغيره بما فهم من ذلك انه ينبغي ان يكون مغفرا قد صلى
فيه صاحبها الا ما وقعت فيه الصلوة اعم من ان يكون صاحبها او
غيره كانوا يستحبون اي اهل البيت عليهم او الصحابة فيه
صفره اي وعرفان لاجل الطيب معتم لاهم ونجس اي ايتى الحج
التمتع او المع راسي بالجماع يوم ونحت وخلق
ويظهر محتمل ان يكون بيا بالسابق او الظاهر من الحديث
يعني لا يحل بحتمل ان يكون منهنا الى قوله واجب من كلام الراوي
وان يكون قوله لا يحل له النساء فقط من كلام الراوي والباقي
من كلام المعصوم والثاني اظهر الاعلى الحاج لعل المحرم اضافي
بالنسبة الى ثمة التمتع فليس اسرا اي لا يصح ترك الرمي سيما
لومة النساء او مطلقا لاحتمال ان يكون سقوط الثالث مشروطا
بتبعية السليبي

عن سيارها اذا فرضت شخصها مستقبلا للقبلة ثم ظهر ظاهره
فأخير القيام عن الرمي وصرح في الدرر من باستحبابه بعد الرمي
وليس منهم في شيء اي لا يلزم له احكام مني لم يذكر اي لم يأتوا بكونه
حين دخلها لانه كان دخل من قبل عود الناس اليها لانه لم يبق
مع الناس بالمشعر فقدر
الظاهر المراد من الجسد عن محمد كانه ابن ابي عمير او على

صنف الغنم والماعز ففاق بذلك الأفاضل والأعلى الذي
 قلبه الملقب مشكوة النوار العرفان السجاني وصدقه الفدوسي
 محرر أسرار السبع المثاني منكره معترفون في حمايم القلوب بفضلته
 والأضافي شهادي شهادته على سجاياه الملكة بلسان أهله لا ينفي على
 أحد وله الشروة في العلم بين أهل زماننا وما ارتفعت في رهاض
 الفضل دوحه الأوقد استفاض من سحاب فضيلة خطه الأولى
 كما لا يخفى على أحد من أهل أصغرها تاج محمد ومذهبنا المستبصر
 اثني عشر في هذه المائة الحاربية عشر وإن قالت الحسنة في هذا
 الأسحور واللفظي واللبيل فاسمي قد جئت في هذا أهل الدين و
 لولاه لفتي للويمان كالوالد الشفيق وهو رامل كالبعيل العتيق لفي
 السعي النقي الرضي الزكي المدقق الفهامة الوالد العلامة آدم الله على
 روسنا وروس سائر أهل العلم ظلوه وزين به كراسي العلم ليروي
 حرامه وجلاله فوجدت فيه ما أرا في ذلك سبيلاً وأوقع لي
 الحق دليلاً وكان مع ذلك معتقاً بالحقاد ومجتنباً أخطائهم
 فأردت أن أوضحه للطالبين وأبينه للناظرين فشرعت في
 بولي التوفيق وهو حسبي نعم الوكيل فلم تصد ولا مقدمات الأولى
 أي الله ناير لم يتغير عما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وذلك لأن الأصل عدم التغيير ما لم يثبت خلافه وأيضاً
 لو كان لنقل البنا العموم السلوبي ولم يتقل مع أنه اتفق علماء الحق
 والعامه على عدمه قال الراغب في شرح الوجيز المناقل لم يختلف في
 جاهلية ولا إسلام ولو كان غيره من علماءهم وقد سمعت من الولد
 العلامة أنه قال رأيت كثيراً من الدناير العتيقة كالرضوية

وغير

وغيرها هذا الوزن وأما الدرهم فقد اختلف اختلافاً كثيراً والمعتبر
 ما كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله وقد ذكر الخاصة والعامه أنها
 كانت ستة دنانير قال العلامة في التخيير والدرهم في صدره
 كانت صنفين بغلية وهي السود كل درهم ثمانية دنانير وكل
 درهم أربعة دنانير فجمعوا في الإسلام وجعلوا درهمين مئاً وبين
 وز كل درهم ستة دنانير وهو قوله في التذكرة والمتن وقال المحقق
 في المعبر والمعتبر كون الدرهم ستة دنانير بحيث يكون كل عشرة منها سبعة
 مثاقيل وهو الوزن المعدل فإنه لو كان السود كانت ثمانية دنانير
 والطبرية أربعة دنانير فجمعوا جعلوا درهمين وذلك موافق لسنة
 النبي صلى الله عليه وآله انتهى وقال الراغب في الشرح المذكور وأما الدرهم
 فإنها كانت مختلفة الأوزان واستقر في الإسلام على أن وزن الدرهم
 الواحدة ستة دنانير كل عشرة منها سبعة مثاقيل الثانية
 الدنانير والمقال الشرعي متحدان وهذا محال استك فيه هما
 ثلث أرباع المقال الصيرفي فالصيرفي مثقال وثلث من الشرعي
 والمقال الشرعي درهم وثلثاً سباع درهم والدرهم نصف المقال
 الشرعي وخمسة ونصف المقال الصيرفي ودرهم عشرة مثاقيل
 معتمداً عشرة دراهم سبعة مثاقيل فيكون العشرين مثقالاً أول
 نضيب الذهب في وزن ثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع
 درهم والمسا في درهم أول نضيب الفضة في وزن مائة وأربعين
 مثقالاً وهذه النضيب مما لا شك فيها وانفقت عليه الخاصة والعامة
 وقد ظهر منها اسلفناه في المقدمة الأولى قال العلامة في التخيير
 وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل مثقال الذهب كل درهم

نصف مثقال وخمسة وهو الدرهم الذي قدر به النبي صلى الله عليه وآله
المثقال الشرعية في بعض النكحة والقطع ومقدار الديارات والحزمية
وغير ذلك ونحوه قال في النكحة والمثقالين ما علم أنهم اتفقوا على
أن كل وثق وزنه ثمان حبات من أوساط الشعير كما خرج بمطالع
الفرعانيين وكذا ذكره صاحب كتاب الحاوي في الحساب قال الدرهم ثمان
وربعون شعيرة والدينار ثمان وستون شعيرة وأربعة أسباع
شعيرة لكنه ورد في خبر سليمان بن جعفر المروزي أنه وزن ست
حبات والحبة وزن حبتين من شعير من أوسط الحب من مغارة
ولامن كبار وسنفصله عن قريب إن شاء الله تعالى الثالث الصاع
أربعة أملا وهذا استوفى عليه بين الخاصة والعامة ويدل عليه
أخبار أصحاب كعصبة العلوي وصحبة عبد الله بن سنان وصحبة
زرارة فكأنهم اختلفوا في المدة فذهب أكثر علماء أئمة إلى أنه رطلون
وربع بالبغدادى يكون الصاع تسعة أرطال بالعراقى ورطل ونصف
بالمدينى يكون الصاع ستة أرطال بالمدينى حتى أدمى الشيخ في
إجماع الفرقة المحقة على كون الصاع تسعة أرطال والمدينى رطلين
وربعا وقال ابن أبي نصر من علمنا أن المدينى رطل ورابع وقال الشافعى
رطل وثلاث يكون الصاع خمسة أرطال وثلاثا وقال أبو حنيفة رطلين
يكون الصاع ثمانية أرطال وقد رغب العلامة في المنتهى بحسب ما
فلا تقول الكلام بالتعرض لهما فأما حجة الجمهور رضي الله عنهم
الشيخ في الصحيح عن زرارة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
والله موضوعا بين يدي يغسل بصباء والمدينى رطل ونصف والصاع ستة
أرطال يعني أرطال المدينة يكون تسعة أرطال بالعراقى

أن قوله يعني أرطال المدينة هو كلام الشيخ لأنه تعقله في الاختصاص
بدون هذه القصة وظاهر كلام العلامة في المنتهى أنه ظن خبر الجمهور
ويدل عليه أخبار الفطرية لأن بعضها ملفظ الصاع وبعضها بالتسعة
الأرطال وبعضها بالسنة الأرطال وبعضها بالجمع ويدل عليه
صريح ما رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن جعفر بن
محمد بن إبراهيم الرضائي وكان مصاحبا جاقا قال كنت إلى أبي الحسن
عليه السلام على يدي إلى جعلت فداي إن أصحابنا اختلفوا في الصاع
بعضهم يقول الفطرة صاع المدينى وبعضهم يقول بصاع العراقي
فكنت إلى الصاع ستة أرطال بالمدينى وتسعة أرطال بالعراقى
قال فأخبرني أن يكون بالوزن ألفا ومائة وسبعين وزنه وما
رواه الشيخ عن علي بن حاتم قال حدثني أبو الحسن محمد بن عثمان
عبد الله الحسن الحسن الحسيني عن إبراهيم بن الرضا أني قال اختلفت
الروايات في الفطرة صاع من قوة بلدك وساق الحديث إلى
أن قال عليه السلام فعدة وزنا ستة أرطال برطل المدينة والرطل
مائة وخمسة وتسعون درهما يكون الفطرة ألفا ومائة وسبعين
درهما وما رواه الكليني عن بعض أصحابنا عن محمد بن عيسى
عن علي بن بلال قال كنت إلى الرجل عليه السلام عن الفطرة
وكم تدفع قال فقلت ست أرطال من تمر بالمدينى وذلك تسعة
أرطال بالمعزدي وأجفح ابن أبي نصر بما رواه الشيخ في الموثق
بإسناده عن سماعة قال سألت عن الذي يحرق من الماء
للغسل فقال اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله بالصاع
وتوضأ بماء وكان الصاع على عهد رسول الله خمسة أملا ودون

المقدرة على وزن ثلث اواق واجاز العلامة بان سماعه
 قطعي ومع ذلك لم يسند الى امام ومع ذلك حكم بان الساع خمسة
 امداد فكون مقدارها لما قلناه من ان الصاع خمسة امداد
 انتهى لقول لا يخفى الصواب في قوله ان سماعه قطعي بل هو واقفي
 لكن الكفر ملة واحدة ثم اعلن ان الاوقية على بظهر من كلام
 اكثر اللغويين اربعون درهما ويظهر من بعضهم انها يطلق
 على سبعة مثاقيل اربع وعلى وزن اخر قريب من اقل جهمي
 والاوقية في الحديث اربعون درهما وكذلك كان فيما
 مضى فاما اليوم في استعارتها الناس وقد رعلية لها
 فالأوقية وزن عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم وقيل
 الجهمي الاوقية بضم الهاء وتشديد الباء اسم لاربعة
 درهما وقيل العيروز ابادي الاوقية بالضم سبعة مثاقيل
 كالروية بالضم وفتح الباء المشناه الخمسة مشددة واربعة
 درهما والجمع اواقى واواق وقاما وقيل المطر في الاوقية
 بالتشديد اربعون درهما ثم قال وعندنا لا اله الاوقية
 وزن عشرة مثاقيل وخمسة اسباع درهم وفي كتاب العين
 البقية ووزن من اوزان الدهن وهي سبعة مثاقيل اقول
 فظهر ان الاوقية في القديم كانت مطلقا على اربعين درهما
 والظاهر ان المراد بالدهن المصقول في زمان الرسول صلى الله عليه
 واله وان احقيل غيره وسنذكر في هذا الخبر بعد تحقيق معنى
 الرطل الاربعة الرطل يطلق بالاشتراك على ثلثه اوزان
 الملكي والمدني والعراقي والعراقي يصف الملكي وثلث المدني فالمدني

المدرج

ثلثة ارباع الملكي والمشهور ان الرطل العراقي ليس وثلثه مثقال وكذا
 ذكره شيخ البهائي وكذا يظهر من كلام الشهيد والمفسر في الذي
 لكنه ذكر احمد بن علي في كتاب الحاوي ونسب الاول الى العامة
 فعلى الاول الرطل العراقي مائة وثلثون درهما وعلى الثاني مائة
 درهم وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم والرطل
 المدني على الاول مائة وخمسة وتسعون درهما والملكى مائة وثلاثون
 درهما وعلى الثاني المدني مائة واثنان وتسعون درهما واربعة
 اسباع درهم والملكى مائة وثلاثة وخمسون درهما وكل ذلك
 لما يشاء في المقدمة الثانية من النسبة بين المثقال والدرهم
 ثم اعلم ان المد المشهور على الاول مائة درهم واثنان وتسعون
 درهما ونصف درهم وعلى الثاني مائة وثلاثة وخمسون درهما
 وسبعاد درهم وما ذهب اليه ابن ابي عمير في المدان كان مراده
 الرطل العراقي كما هو الظاهر على الاول مائة واثنان وتسعون
 درهما ونصف درهم وعلى الثاني مائة وستون درهما وخمسة اسباع
 درهم واما خبر سماعه فالظاهر على العراقي فاعل الاول يميز المائتين
 وخمسين درهما وعلى الثاني مائة درهم وثمانية واربعين درهما
 واربعة اسباع درهم لان الاوقية اربعون درهما وبما القبح
 ما ذكرناه ما رآه سليمان بن جعفر المروزي عن ابي الحسن عليه السلام ان
 الصاع خمسة امداد والمد وزن مائتين ثمانين درهما والدرهم وزن
 ستة دواين والدواين ست حبات والحبة وزن حبتين من
 شعير من اوسط الحب لا من صغيره ولا من كباره لانه جعل الصاع
 خمسة امداد وقد نقاني اتقاهم على انه اربعة وايضا المد

وزن مائتين وثمانين درهما وقد عرفت محاسبته على جميع الاقوال
واضافه ان اللاتن وزن اثنتي عشرة حبة مع اداء المشهوراته
ثماني حبة بالجبات يصير المد على المشهور ما ربعة عشر الفا واربعمائة
حبة وعلى هذا يصير عشرين الفا ومائتين وستين حبة والروطل
العراقي اذا كان احدا وتسعون مثقالا فمئة الف ومائتان
واربعون شعيرة والروطل المدني والمكي بمائة الف ومائتان
على المشهور الف ومائة وسبعون درهما كما دل عليه رواية الهذلي
لان الظاهر ان الوزن هو الدرهم وهذا هو المشهور في تحديد الروطل
باجد وتسعين مثقالا وهو ثمانمائة وستة عشر مثقالا فمئة
ومخمسون الفا ومائة وتسعون شعيرة وعلى هذا يصير ابي نعيم
خمسة وخمسون دينار او ثمانمائة وخمسون درهما وعلى خبر جماعة
على ما احترازناه الف ومائتان وخمسون درهما وثمان مائة حبة
وسبعون دينار او مئتا لا شرعيا والجبات ستون الف
حبة واما خبر سليمان بن جعفر المروزي فلو جعلنا اربعة
امداد وعلى وفق المشهور يصير الفا ومائة وعشرين درهما
وسبعائة واربعة وثمانين مثقالا شرعيا واما اذا عملناه على
نظامه وجعلناه خمسة امداد كما فعله الصدوق في مقدار
الما للروضة والغسل وان حاله وافق المشهور في الروضة يصير
الفاو اربعمائة درهم بدرهمه وبالدرهم المشهور الفين
ومائة درهم والجبات مائة الف وثمان مائة حبة وهو
قريب من صحت المشهور ولذا جعله الواالد العلامة على
الصاع الذي اغتسل منه رسول الله صلى الله عليه واله

الصاع

حرجة

رسول الله صلى الله عليه واله الصدوق عن ابي جعفر عليه السلام قال اغتسل
رسول الله صلى الله عليه واله هو وزوجته من خمسة امداد من
اناء واحد فقال زرارة كيف صنع فقال يا ابا جعفر ضرب يده في الماء
قبلها فانقي فرجته ثم مررت في فافتحت فخرجت ثم افاض هو واغتسل
هو على نفسه حتى فرغ وكان الذي اغتسل به النبي صلى الله عليه واله
واله ثلثة امداد والذي اغتسلت به محمد بن ابي اناس اجرا عنهما
اشتركا فيه جميعا ومن انفرد بالغسل وحده فله من
صاع وقد روي الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي
عليه السلام قال سألته عن وقت غسل الجنابة لم يحري من الماء فقال
كان رسول الله صلى الله عليه واله يغتسل بخمسة امداد بنية
صاحبه ويغتسلون جميعا من انا واحد وروي الشيخ في الصحيح
عن معوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول
صلى الله عليه واله يغتسل بصاع واذا كان مع بعض من اهل بيته
بصاع ومد وقد ظهر من الخبر الاول والثالث ان النقصان من الغسل
لاجل الاستبراء بل يقول الثلثة الامداد التي اغتسل رسول الله
عليه واله بها لا ينقص عن الصاع المشهور بل يشترط ان يغتسل
الفاو اربع مائة وثمانين حبة فيكون على الصاع المشهور بتقيل
ومكي ان يكون هذا الخبر موثوقا بحجة وموثوقا به لا
فرق كثير بين هذه الثلثة الامداد وبين الصاع الذي وقع فيه
الايا ربعة وثمانين حبة اعني عشرة دراهم اى سبعة مثاقيل ثمانية
ومثل هذا التقاوت لا يبعد به في امثال هذه المقامات
التي نيت على التحيز والتقريب بل قلما لا يتفاوت الحكم الكامل والمؤ

بحصل

زين

بمثل هذا لا قد اراد الله يعلم ربحه الاختيار فظهر ان هذا وجه
وجوه في الجمع بين هذا البر وسائر الاختيار وبعد ما رجعت الى
اختيار الصدوق قبله قدس الله تعالى روحهما واواما ما عليه
سابقا من القول بالفرق بين صاع الغسل وصاع الفطر كما هو
فالمية في الفقيه وصرح به في كتاب معاني الاختيار لان الفرق
وروي في الغسل وخبر الكوفي في الفطر فعمل بالجزيين في محلهما
والقول باختلاف معنى الصاع محيد حيث لا يمكن ان كانه
في الجمع بين الاختيار بل يقول انه سبعين بعد السطر والاعتبار
لان الده والطل والصاع كانت في الاصل مكاسل مربعة
كما صرح به في الاختيار وظهر ما لا يخفى من الغريب انهم قد قدر
بالوزن لانه يلحق التعريف بالبر والارضان ولا شبهة في ان
الاجسام المختلفة تختلف في الوزن النسبة الى كسل
معين فلو لم يمكن ان يكون صاع من الماء المعطر في الغسل موافقا
في الوزن لصاع من الحنطة او الشعير او غيرها المعطرة
في زكوة الفطر بل الماء يعمل منها بكثر فلا بد ان يكون وزن
صاع الماء اكثر من وزن صاع ثم اقول انها الغالب للتحقيق
سقال الله من ربح الصدوق ان اعنت ما مرهناة واقتنت
ما حقتناه فاستمع لما ينبت عليك واحفظ ما يهدى عن
اليك في فضول الفصل لما يتبع على المشهور في الصاع والميزان
والله هم وغير ذلك من التحديد فنقول اما الدرهم في زماننا
فهو يوازي ثلث وستين دينارا من الفلوس لان الدرهم
العباسي القديم كان عشرة دوايق من الصيرفي يوازي مائتي

دينار من الفلوس فالمشقال الصيرفي يوازي مائة وعشرين دينارا
منها اعني ستة دوايق ولما ذكرنا في المقدمة الاولى ان الدرهم
نصف وربع عشر من الصيرفي فيكون موازيا لثلثة وستين دينارا
من الفلوس وذلك ما اردناه واما الاذن فلما تغير الوزن صار
القاسم الذي وزنه ستة دوايق ونصف فصار مائتي دينار
من الفلوس فالمشقال الصيرفي يوازي مائة وعشرين دينارا
وسبعة دوايق من الفلوس فالدرهم يوازي سبعة وستين
دينارا ونصف دينار وطوبى وثلثة ارباع طوبى ونصف
عشر دوايق من دينار الفلوس واما الصاع فهو نصف الميزان
الشاهي العباسي واربعة عشر مثقالا وربع مثقال من الصيرفي
اي مائة مثقال واربعة عشر مثقالا وربع مثقال من الصيرفي
اي مائة مثقال واربعة عشر مثقالا وربع مثقال من الصيرفي
وذلك لان الميزان الشاهي الفرس مائة مثقال الصيرفي والصاع ثمان
مئة مثقال وستة عشر مثقالا بالشمس مائة واربعة
عشر وربع من الصيرفي وان اردت استعمل ذلك مع ربحه
فامر في الثمان مائة وستة عشر في عدد دوايق المشقال الشرعي اعني
اربعة ونصف فاقبل الحاصل اعني ثلوث الاف وستمائة
وحسة وثمانين ونصفا على عدد دوايق الصيرفي اي ستة
يحصل ما قلناه فالله الذي هو ربح الصاع مائة وثلثة وستين
مثقالا ونصف مثقال ثمنه بالصيرفي فهو يوازي ثمن الميزان
الذي يوازي بالفارسية بمائة درهم بثلثة مثاقيل ونصفه
ونصفه ثمنه وذلك بعد ما اسلفناه غير شفي على ربحه واما

الوطل العراقي فهو ثمانية وستون مثقالا ربع مثقال بالصير
 اذا كان احدا وتسعين مثقالا بالشرعي نحو ما من التفرق
 فينقص عن نصف من الممن الشاهي الذي يوق له بالفارسية بيت
 بنج درم بستة مثقال وثلاث اربعة واما الكرواعني الفاعوم
 وطل بالعراقي فهو مائة الف وستة الاف ومائتا مثقالا
 فيكون احدا وثمانين الفا وستة مائة مثقالا صير في فيبلغ ثمانية
 وستين منا وربع من الممن الشاهي العباسي الجدي واما اذا
 كانت الوطل هذا المدي كما قيل يكون مائة وستين وثلاثة
 اثمان من واذا حملنا الوطل في الكرواعني المدي فعلى المشهور
 مائة من ومنان وثلاثة اثمان من الممن الشاهي وعلى ما
 ذهب اليه العلماء هذا الكرواعني الوطل العراقي احد وثمانون الف
 مثقال صير في وبالممن الشاهي سبعة وستون منا ونصف
 من ثم اعلم ما قدرنا ان الطيف الذي يكون شرافي شرع
 الفين وثلاث مائة وثلاث اربعين مثقالا صير فيا فعلى ما
 المشهور اعلى ثلثه اشار ونصفا في مثله يكون الكرواعني
 الف والربع مائة وستة وخمسين مثقالا وثمان مثقال
 وبالممن الشاهي الجدي ثلثه وثمانين منا ونصف من وستة
 وخمسين مثقالا وثمان مثقال وعلى هذا المدين اعني ثلثه
 اشبار في مثله يكون الكرواعني ثلثه وستين الفا ومائتين واحدا
 وستين مثقالا وبالممن الشاهي اثنان وخمسين منا ونصف من
 واحدا ومائتين وستين مثقالا وعلى ظاهر جزا سبيل من
 جابر اعني دراعا وشبر في ذراع وشبر في ذراعين يكون

بالوزن

بالوزن سبعين منا وربع من وثمانية واربعين مثقالا اعني اربعة
 وثمانين الفا وثلثمائة وثمانية واربعين مثقالا صير فيا وهذا قريب
 مما قدرنا من ابطال العراق واذا حمل خبر سبيل بن جابر على الخوص
 المروزي كعمله الوالد العلامة في الشرح ملح خمسة وخمسين منا
 ومائتين وثلاثة وسبعين مثقالا وثلاث اسياب مثقالا واما نصيب
 الذهب فظاهر لما ذكرنا من عدم تغير الدينار واتحاده مع المثقال
 الشرعي واما نصيب الفضة فالنصاب الاول اعني مائتي درهم مائة
 اربعون مثقالا شرعيا كما فيكون مائة وخمسة مثقالا صير فيا
 وعلى ما ذكرنا من ان الدرهم يوازي ثلثه وستين دنانير من الفلوس يكون
 النصاب الاول اثنى عشر الفا وستة مائة دنانير منها اثنى عشر مائة
 بالنصيب القديم المصروف عشرة دوايق لا بالنصيب الجديد المصروف ستة دوايق
 ونصفا واما بالنصيب الجديد فستة وستون مائة وثلثه دوايق من
 ستة دوايق ونصف ما يخرج عن النصاب الاول درهم اثنى عشر
 ثلثة مائة وخمسة عشر دنانير من الفلوس والنصاب الثاني اربعون دراهم
 وهو احد وعشرون مثقالا صير فيا يوازي الفين وخمسمائة وعشرين دنانير
 من الفلوس على حساب ما تقدم واما نصاب العطار الا ربع فهو خمسة
 او ستون مثقالا وستون مثقالا فيكون المجموع ثلثمائة اصبوح وكل وسق
 ستة وثلثون الفا وثلثمائة وخمسة وخمسون مثقالا صير فيا وهو
 ثلثون منا ونصف من الممن الشاهي ومائتان وخمسة وسبعون مثقالا
 صير فيا وهو مائة وثلاثة وخمسون منا ونصف من ونصف منه واما الدرهم
 الجليلي درهم اثنى عشر الفا وستة مائة دنانير منها اثنى عشر مائة
 والجدلي ستة وستون دنانير وثمان مائة وخمسة عشر مائة وثلثه ارباع مائة
 اثنى عشر مائة وثلث اثمان دوايق من ستة دوايق ونصف

بالوزن

والمراسنة اعني خصفه درهم فثلثه ثمانين وخمسة عشر حديثا
بالقديم والجديد ثلثة ثمانين وثلثين محمديات وثلث شاهيات
اي ثلث ارباع عباسية وثلثة اثمان دانق من سبعة دواينق ونصف
الفضل الثاني في بعض المانين على المشهور ما قد ساذكره وفيه ثلثا
المقصود الاول ما ينبغي على تحديد الرطل بتعين مثقال فنقول
المد المشهور على هذا مائة واحد وخمسون مثقالا وسبعة اعانة
والصاير يد على نصف المان الشاهي سبعة مثاقيل ونصف من الصير
وضاد الظنوت ينقص عما ذكرنا في الفضل السابق ثمانين وخمسة
وعشرين مثقالا صيرفيا وعلى ذكر ناقص الباقي في تحديد
على خبر جماعة فيقول ان قلنا ان الرطل تسعون مثقالا مائة واحد
وثلثين مثقالا صيرفيا والصاع ستمائة وستة وخمسين مثقالا صيرفيا
وربعة والخمسة الاوساق مائة وستة وتسعون الفا ومائة
وخمسة وسبعون مثاقيل يساوي مائة واربعة وستين مائة
شاهيا ونصف من وان قلنا انه تسعون ينقص المد عما قلناه
باربعة دواينق ونصف من الصير في والصاع ثلثة مثاقيل صيرفية
والاوساق ثلثة ارباع المان الشاهي في تحديد على خبر
سليمان بن جعفر الرواسي فاقول بالله التوفيق المد مائة اثنان وعشرون
مثقالا وخمسا مثقالا الصيرفي والصاع ان اخذناه اربعة امداد
يبلغ ثمانمائة واحد وثمانون مثقالا وثلثة اجماسه واذا اخذناه
خمسة كما هو ظاهر الخبر فهو الف ومائة واثنين ونصف مثقال
ثم اعلم ان بعض الفضلاء المحققين ممن تارب عصرنا كان
المثاقيل الشرعية المثاقيل الصيرفية فيزيد على مقدار التي ذكرناها
اربعة واثنتاين طالب اليقين والحق البين بعد ما احطت خبرنا
سحاه اليك واخبرها نظري القاصر لذلك لا ينبغي عليك الاجتهاد
في الدين في جميع الاحكام المتعلقة بذلك اذا الاحتياط في بعضها

الاخذ بالاقول كما في النصاب والدرهم في اللقطة وفي بعضها العمل بالآ
كالفرع والكر والي لما فصله في طر عما هو المقصود في هذه الرسالة اريدت
ان اضربا ما يابا سبها على خبر قد صدر من اهل بيت الرسالة والخبر له
واعست فيه انكار الفضلاء والمدققين فرجعوا عنه بالعجز عن
الكلزم بميل اذ فرم روج مشام النافذين اما الخبر فهو رواه ثقة
الرواسي محمد بن يعقوب الكوفي عن علي بن اسمعيل المتعني عن
حبيل الجعفي قال كتب ابراهيم جعفر النضر بن محمد بن خالد وكان عالما
على المدينة ان يسأل اهل المدينة عن حمه في الزكاة من المانين
كيف صارة وزن سبعة ولم يكن هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه
واله وامر وان يسأل فمن يسأل عبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد بن
علي عليه السلام ان يسأل اهل المدينة فقالوا ادركنا من كان قبلنا
على هذا فبعث الى عبد الله بن الحسين جعفر بن محمد عليه السلام
فقال عبد الله بن الحسين فقال كما قال المستفتون من اهل المدينة
فقال ما يقول يا عبد الله فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله
جعل في كل اربعين اوقية اوقية فاذا احسبت ذلك كان على وزن
سبعة وقد كانت وزن ستة كان الدرهم خمسة دواينق قال
حبيل بن الحسين فوجدنا كما قال فاقبل عليه عبد الله بن الحسن
فقال من اين اخذت هذا قال فخرات في كتابك فاطمه
فان سل ابو عبد الله عليه السلام اني انما اخبرتك في قرابة ولم اخبرك
انه عندي قال حبيل بن محمد بن خالد يقول رايت مثل هذا فقلت انتهي
اقول حاصل السؤال انه قد كان في عهد النبي صلى الله عليه واله الغنما

الاول من الفضة مائة درهم وقد فر فيه خمسة دراهم وكان الفقهاء
في هذا الزمان يفتون ان النصاب الاول مائتان وغاوين درهما
ويلزم فيه سبعة دراهم فلما حصل هذا الاختلاف لم يقدروا الفقهاء
الضالون عن طريق الحق الناكبون عن صراط اهل البيت عليهم السلام
وحاصل جوابه عليه ان الدرهم كان في زمانه صلى الله عليه واله ستة
دواين فصار النصاب الاول مائتين واربعين درهما لانه اذا اخذت
من كل درهم دواين حصل ما مائة دواين فاذا جعلت كل خمسة دواين
درهما زاد على المائتين واربعين صار ما يلزم اخراجه منه ستة دراهم
لان الخمسة كانت ثلثين دواين فاذا جعلت كل خمسة درهما يصير ستة
ثم يغير بعد ذلك فصار وزن الدرهم اربعة دواين وسبع دواين اي
خمس اسباع الدرهم الذي كان في عهده صلى الله عليه واله فصار النصاب
الاول مائتين وغاوين درهما وما يلزم اخراجه منه سبعة دراهم وهذا
الدرهم كان شايعا في عهد المنصور ثم انه عليه السلام على ذلك بما
بالاوقية لانها كانت مفضضة لم يسفر عن وزن النبي صلى الله عليه واله الى
ذلك الزمان على وزن ستة وخمسين درهما فلما احسبوا ذلك علموا ان
ذلك نشأ من تغير الدرهم وايقنوا انه كيف صار الخمسة على وزن سبعة
فقول السائل كيف صارت وزن سبعة ليس مرادنا ان كيف صار الخمسة
مع بقاء النصاب بحاله كما هو فهمه بعض المعاصرين بل والنصاب
بحسب ذلك وقوله عليه السلام فاذا لم يستفد ذلك مقدار الاوقية في زمن النبي
صلى الله عليه واله والان علمت ان كل خمسة في زمانه صلى الله عليه واله
واله كان على وزن سبعة وقوله عليه السلام وقد كانت وزن ستة
يعرف كانت الخمسة قبل ذلك الزمان قبل هذه التغير لا حيرة لانه

كان الدرهم

كانت الدرهم خمسة دواين وقوله دواين مثل هذا قط اي هل رايتم مثل
جعفر بن محمد صلوات الله عليه في العلم والفضل قط اورايت مثل تلك
الواقعة في الغرابة قط اورايت مثل هذا التوجيه لكلامه لعلم الله
الكتاب والاخير بعد الاول اظهر وكما ان يكون الدرهم الذي
كانت في زمن النبي صلى الله عليه واله كانت قد بقيت الى ذلك الزمان
وكان سوله الله لم يلزم في المائتين من دراهم وزن الرسول صلى الله
واله سبعة من دراهم هذا الزمان لم يكن خمسة وقد فر رسول الله
صلى الله عليه واله في كل مائتين خمسة عليه السلام في السنة وانما
من النصاب والسبعة من هذا الدرهم مائة وربع عشر المائتين
من دراهم فمن الرسول صلى الله عليه واله فاعلموا انه يلزم من ذلك
من تلك الدرهم سبعة من هذا الدرهم والله اعلم وليكن هذا

اخرا ما اردنا ابراده وهذه الرسالة والحمد لله

اولا واخرها الصلوة على سيد المرسلين

واسمى في المقدس محمد خاتم الرسالة

والله الطاهر بر معادن

الحكمة واشرف

والسالم

لا



